

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم : الدراسات العسكرية و الاستراتيجية

الحكومة الإلكترونية و الأمن القومي

الجزائر : بين حتمية المواكبة و تحدي الأمن

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : دراسات استراتيجية و دولية

تحت إشراف :

د/ مغراوي لقمان

إعداد الطالب :

قايدي عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة

د. بلالوة ياسين رئيسا

د. مغراوي لقمان مشرفا

د. لطار حياة عضوا مناقشا

السنة الدراسية : 2016 – 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر و تقدير

أحمد الله عز و جلّ و أشكره على نعماته التي لا تُحصى و على توفيقى
فى إعداد هذا العمل .

قال الإمام على كرم الله وجهه " ما الفخر إلا لأهل العلم إنهم على الهدى لمن استهدى قدر
كل امرئ لما كان يحسنه، و الجاهلون لأهل العلم أعداء ففوز بعلم تعيش حياً به أبداً الناس
موتى و أهل العلم أحياء " و صدقنا لقوله صلى الله عليه وسلم " من استعاض بالله فأعيزوه
ومن صنع إليكم معروفاً فكافنوه وادعوا له حتى تروا أنكم كافتموه " و على هذا أتقدم
بتشكراتى إلى :

مُشرفى و مؤطرى فى إعداد هذا العمل الدكتور مغراوي لقمان

زوجتى و سدي فى الحياة

أعضاء لجنة المناقشة

إلى كل من قدّم لى يد المساعدة من قريب أو من بعيد فى مسيرة

إعدادى لهذا العمل .

و الحمد لله أولاً و أخيراً

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجُهد إلى :

* من أوطاني بهما القرآن إلى أجمل ما في الوجود إلى النبي حملتني وهنا ووضعتني

وأرضعتني غذية الحنان ودفء الحب وخالص العطاء، إلى من كانت شمعة تحترق لتنير دربي

إلى من كانت تسقينني دُعاءً وعطاءً، ربها وحماها الله وأدام دعواتها .. إلى " أمي " .

* إلى سندي و دعمي في مشواري إلى الذي علمني حب الخير و جعلني أعرفه معنى التحدي

و المثابرة و النجاح إلى من أمل أن يراني في الطليعة .. إلى " أبي " .

* إلى أخي و أخواتي .

* إلى رفيقة دربي، نبض قلبي و قلبي .. إلى " زوجتي " .

* إلى كل الأصدقاء، الزملاء و الزميلات و إلى كل من أحسن مرافقتي في الحياة .

المقدمة

مقدمة :

يشهد عالم اليوم تحولاً جذرياً في مختلف النواحي الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، و حتى الاجتماعية، بسبب ابتكار تكنولوجيا المعلومات، التي ساقَت الإنسان إلى أرقى مستويات الحضارة الإنسانية العلمية، حتى أصبحت تُسمى هذه الحِقبة الزمنية، بعصر ثورة المعلومات و الاتصالات، أو ثورة الرقمية حيث تشكل تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات القوة الدافعة الرئيسية لرسم ملامح القرن الواحد والعشرين وسينعكس تأثيرها على النمو في الاقتصاد العالمي، وعلى حياة الناس بصفة خاصة، و المجتمعات والحكومات بصفة عامة .

ومع بداية العقد الأخير من القرن العشرين، شَهِد العالم موجة جديدة أُطلق عليها لفظ العولمة ومع مرور الأيام تزايدت الدعوة لها، حيث بدأت ملامح وخصائص هذه الظاهرة تتبلور لِتُشكّل أهم مُميّزات القرن الحادي والعشرين، بحيث أصبح للعولمة تأثير كبير داخل المجتمعات حيث أدت إلى بروز سرعة و سهولة تبادل المنافع، الخبرات، والمعارف بين أمم الأرض وشعوبها.

في حين، يُعد مفهوم الأمن أحد المفاهيم التي تتشعب دالاتها، حيث يتسع هذا المفهوم ليشمل مضامين مُتعددة تتداخل مع شتى أنظمة الحياة، كما أن لفظ " الأمن " هو من الألفاظ ذات الدلالات الواضحة، إذ تُعرف حقيقته عند النُطق به، ولكن شدة وضوحه وكثرة استخدامه وكثرة تعريفاته واشتقاقاته، قد أضفت عليه شيئاً من الغموض، لكن في سياق دراستنا هذه، سنحاول التركيز على التهديد المعلوماتي للأمن القومي، بحيث مرّ مفهوم الأمن القومي بمرحلتين مهمتين نتيجة التطورات العالمية : في المرحلة الأولى كان يُنظر إليه بالنظرة الاستراتيجية الضيقة وهي صدّ هجوم عسكري مُعادٍ وحماية الحدود من الغزوات الخارجية والمحافظة على الاستقلال الوطني، وفي المرحلة الثانية، صار على الدولة أن تُؤمّن مواطنيها سياسياً اقتصادياً، اجتماعياً وثقافياً، ضد أخطار مُتعددة فرضتها طبيعة الانفتاح الواسع على العصر الحديث (البعد المعلوماتي للأمن القومي - الوطني -) .

إن الثورة المعلوماتية التي تجتاح العالم بأسره، نتيجة التحولات الكبرى في بنية المعرفة والتقنية التي أفرزت ما أصبح يُعرف باسم " تقنيات المعلومات والاتصالات"، قد أدت بكل تأكيد، إلى ظهور " الحكومة الإلكترونية"، هذا النموذج الجديد في طريقة الحكم و التسيير في مختلف المجالات، و على جميع المستويات و يرتكز جوهر هذا النمط الجديد على مبدأ استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل : شبكات ربط الاتصالات الخارجية، مواقع الأنترنت، و نُظم الحاسب الآلي بواسطة الجهات الحكومية، لتأدية وظائفها نحو خِدمة الجمهور (بمفهومه الواسع)، بُغية تحقيق أكبر قدر من الفعالية، كما أن تبني الحكومة

الإلكترونية يُؤثر على العلاقة الأساسية بين الجهات الحكومية من جانب، والمواطنين وأعمالهم من جانب آخر، لارتباطه بقضايا تتعلق بأمن الأفراد والأمن القومي للدول، هذه العلاقة مبنية على جدلية التفاعل بين مفهوم الحكومة الإلكترونية و مفهوم الأمن بمُستوياته المختلفة، فالدول تحتاج إلى الانخراط في عالم التكنولوجيا والمعلوماتية نتيجة تحولات العولمة والثورة الرقمية، من أجل مُواكبة سِمات النظام الدولي الجديد وهي مُضطرة لهذا المسعى، هذا من جهة، أمّا من الجهة النقيضة، تحتاج الدول إلى حماية أمنها القومي من الاختراق، نتيجة مختلف التهديدات التي تُميّز العالم الافتراضي (الرقمي)، التي قد تُؤدي إلى خسائر بالغة في جميع المجالات (عسكرياً، اجتماعياً، اقتصادياً، سياسياً..)، ما لم تكن هناك أنظمة حماية و أمن معلوماتي صلبة و فعّالة، تحتمل محاولات الاختراق والتجسس من قِبَل أفراد أو أجهزة استخباراتية أجنبية .

إن الجزائر، و على غرار جميع دول العالم، أصبح مُحتمّ عليها مُواكبة التطور الحاصل في نماذج الحكم و تقديم الخدمات (الحكومة الإلكترونية)، و في نفس الوقت، يجب على المشرع الجزائري، أن يسن و يشرع ما يتلاءم مع هذا التطور من قوانين و نصوص تنظيمية، كما أن الدولة مُجبرة على خلق و إنشاء آليات و أجهزة مختصة تتكفل بالوقاية من التهديدات اللانمطية و مكافحتها (الجرائم المعلوماتية)، التي جاءت بها موجة التحديث و الرقمنة، التي طالت جميع مجالات الحياة، و هذا من أجل حماية أمنها المعلوماتي و المحافظة على أمنها القومي .

أهمية الموضوع :

تُكمن أهمية الموضوع قيد الدراسة، في معالجة مدى تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية في الجزائر و علاقة هذا المفهوم بالأمن القومي، من جهة، و علاقة الأمن القومي بالأمن المعلوماتي، من جهة أخرى بالإضافة إلى محاولة شرح القانون رقم 09-04 و المرسوم الرئاسي رقم 15-261 المعنيين بالوقاية من الجرائم المعلوماتية و مكافحتها، نظراً لأهمية و حداثة هذين النّصين .

أسباب اختيار الموضوع :

أ- الأسباب الذاتية :

- الاهتمام الشخصي بمواضيع الحكومة الإلكترونية و تداعياتها .
- الجانب القانوني للموضوع قيد الدراسة .
- تخصُّص الدراسات الاستراتيجية .
- محاولة تقديم دراسة حديثة لإثراء المجال المعرفي للموضوع قيد الدراسة .

ب- الأسباب الموضوعية :

- قلة الدراسات التي تناولت إشكاليات تفاعل الحكومة الإلكترونية بالأمن القومي، خاصة في العالم العربي و الجزائر على وجه الخصوص .
- البحث في مدى تطبيق الجزائر لنموذج الحكومة الإلكترونية من أجل تقديم فكرة أكثر وضوحاً عن واقعها .
- المستجدات التي أدت بمفهوم الأمن القومي إلى التوسع أكثر فأكثر .
- التفاعلات التي يحملها مفهوم الأمن المعلوماتي .
- الأهمية النوعية لمثل هذه الدراسات في هذا العصر .

صعوبات الدراسة :

- صعوبة دراسة واقع التحول إلى الحكومة الإلكترونية في الجزائر .
- صعوبة الحصول على معطيات حول الفضاء المعلوماتي الجزائري .
- استحالة إجراء مقابلة أو توزيع استبيان على المختصين في مكافحة الجريمة المعلوماتية في الجزائر.

أهداف الدراسة :

إن ما يُميّز البحوث و الدراسات العلمية عن غيرها من الأعمال، هو أنها تسعى لتحقيق أهداف تكون بمثابة الثمرة التي تجلبها كل دراسة، و التي تُعبّر عن جوهر أهميتها، و أمّا الأهداف التي نسعى إلى الوصول إليها في دراستنا هذه، هي :

- محاولة تقديم فكرة واضحة و شاملة عن مفهوم الحكومة الإلكترونية .
- محاولة إبراز مساعي الدولة الجزائرية نحو تطبيق مشروع حكومة إلكترونية .
- محاولة تقييم الواقع الإلكتروني-حكومي في الجزائر .
- محاولة تحديد مفهومي الأمن القومي و الأمن المعلوماتي .
- محاولة إبراز علاقة التفاعل بين الحكومة الإلكترونية، الأمن القومي و الأمن المعلوماتي .
- محاولة شرح القانون رقم 09-04 و المرسوم الرئاسي رقم 15-261 المعنيين بالوقاية من الجريمة المعلوماتية و مكافحتها في الجزائر .

إشكالية الدراسة :

إن مفهوم الحكومة الإلكترونية، كنموذج جديد لإدارة الحكم و تسيير شؤون الدولة و الأشخاص جلب معه العديد من التحدّيات التي تُهدّد الأمن القومي للدول بمفهومه الواسع، بحيث ستقوم هذه الدراسة على التساؤل الرئيسي التالي :

إلى أي مدى يبقى الأمن القومي الجزائري رهون بالتهديدات المعلوماتية التي يحملها التحوّل نحو النموذج الإلكتروني-حكومي ؟

في حين تتفرّع هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية الآتية :

- 1- ماذا نقصد بالحكومة الإلكترونية ؟
- 2- ما مدى تجاوب الجزائر مع مفهوم الحكومة الإلكترونية ؟
- 3- ماذا نعني بالأمن القومي و الأمن المعلوماتي ؟
- 4- ما هي ركيزة العلاقة بين الحكومة الإلكترونية و الأمن القومي ؟
- 5- فيما تتمثل الآلية الجديدة المُستحدثة في الجزائر لمكافحة الجريمة المعلوماتية ؟

فرضيات الدراسة :

- تمتلك الجزائر استراتيجية لمكافحة الجرائم المعلوماتية و حماية أمنها القومي .

* الفرضيات الجزئية :

- 1- تقوم الجزائر بمجهودات بُغية التحوّل نحو الحكومة الإلكترونية .
- 2- يُعتبر الأمن المعلوماتي أهم ركيزة يقوم عليه التفاعل بين الحكومة الإلكترونية و الأمن القومي .
- 3- تملك الجزائر آليات لمكافحة الجرائم المعلوماتية و تحقيق أمنها المعلوماتي .

تحديد المفاهيم :

1/ الحكومة الإلكترونية :

تعني قدرة القطاعات الحكومية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات فيما بينها وبين المواطن وبين قطاع الأعمال، عبر الاستعمال الواسع لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال، مثل شبكة الأنترنت بسرعة وبيّقة عالية و بأقل التكاليف مع ضمان سرّية أمن المعلومات المتبادلة .

2/ الرّقمنة :

تعني التحوّل من الأساليب التقليدية المعهود بها إلى نُظْم الحفظ الإلكترونيّة، هذا التحوّل يستدعي التعرّف على كل الطُّرُق والأساليب القائمة واختيار ما يتناسب مع البيئة الطالبة لهذا التحول، والتحول إلى الرّقمية ليس صيحة تموت بمزور الزمن، بل أصبح أمراً ضرورياً لحلّ كثير من المشكلات المعاصرة من أهمها، القضاء على الرّوتين الحكومي وتعدّد الإجراءات في ظلّ التوجه إلى الحكومات الإلكترونيّة، وكذلك القضاء على مشاكل التكدّس وصعوبة الاسترجاع .

3/ المعلوماتية :

هي علم المعلومات، ممارسة معالجة المعلومات، وهندسة نظم المعلومات، المعلوماتية هي دراسة التركيب، الخوارزميات، والسلوك، والتفاعل بين النظم الطبيعية والاصطناعية التي تقوم بتخزين عملية وصول المعلومات والاتصال، كما تعمل على تطوير الأسس المفاهيمية الخاصة بها وتستخدم الأسس النظرية المُطوّرة في حقول أخرى .

4/ الأمن :

الأمن يجب أن يقارن مع مفاهيم مرتبطة به : السلامة و الاستمرارية والاعتمادية أو الموثوقية، إن الفارق الرئيسي بين الأمن والموثوقية هو أن الأمن يجب أن يأخذ في الاعتبار أفعال الناس الذين يحاولون إحداث دمار، ولقد تمّ تعريف الأمن كمطلب قومي في دراسة للأمم المتحدة في عام 1986، وذلك ليكون لديهم القدرة للنمو والتطوّر بحرية .

المناهج المتبعة في الدراسة :

- المنهج الوصفي التحليلي من أجل معالجة مجموعة مفاهيم الدراسة المختلفة .
- منهج دراسة حالة بالنسبة لاختيار حالة الجزائر .
- منهج تحليل محتوى بالنسبة لشرح القانون و المرسوم الرئاسي المعنيين بمكافحة الجريمة المعلوماتية في الجزائر .

حدود الدراسة :

- الحدود المكانية : تناولت الدراسة مساعي الجزائر في التحول نحو مفهوم الحكومة الإلكترونية و كذا مساعيها في المحافظة على أمنها المعلوماتي .
- الحدود الزمنية : تمّت الدراسة عن طريق تغطية مجال زمني للوقائع بدايةً من سنة 2005 إلى غاية سنة 2017 .

الفصل الأول

واقـع الحـكومة الإلكترونية في الجزائر

خطة الفصل الأول

الفصل الأول : واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول : مدخل لدراسة الحكومة الإلكترونية

المطلب الأول : مفهوم الحكومة الإلكترونية.

المطلب الثاني : أهمية الحكومة الإلكترونية و مزاياها.

المطلب الثالث : متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية و مراحل تطبيقها.

المبحث الثاني : مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر

المطلب الأول : البناء القانوني للحكومة الإلكترونية في الجزائر.

المطلب الثاني : اعتبارات التحول للحكومة الإلكترونية و الأبعاد الناجمة عن ذلك.

المطلب الثالث : أهداف الحكومة الإلكترونية و معوقات التحول لها في الجزائر.

المبحث الثالث : الجزائر و الحكومة الإلكترونية

المطلب الأول : جهود الجزائر في نشر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

المطلب الثاني : مظاهر الحكومة الإلكترونية في الجزائر.

المطلب الثالث : الجانب التقييمي لواقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر.

خلاصة الفصل.

تمهيد :

بداية من مطلع القرن الحالي، تبنت الجزائر سياسة أكثر انفتاحًا في مجال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، من خلال إصدار القانون 03 - 2000 المؤرخ في 05 أغسطس 2000، المتضمن القواعد العامة المُطبَّقة في مجال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية¹، وترسانة من النصوص التطبيقية التي جاءت بتنظيم جديد كليًا للقطاع من خلال تحديد صلاحيات جديدة للوزارة المشرفة على القطاع بتسميتها الجديدة : وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، إنشاء سلطة للضبط ذات صلاحيات تقنية وقانونية مهمة جدًا لتوفير شفافية المنافسة وتطوير الخدمات في هذا المجال والتي يفترض أن تسمح بخلق محيط مساعد على تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال وانتشارها، ومؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري لتسيير الفضاء الهيرتزي* للدولة (مثل الوكالة الوطنية للترددات، والوكالة الوطنية للملاحة البحرية اللاسلكية)، وبنظام قانوني جديد يسمح بولوج متعاملين خواص في مجال إنشاء واستغلال الشبكات العمومية أو الخاصة للاتصالات، مانحًا الفرصة لتوفير خدمات الاتصالات ذات القيمة المضافة على غرار بنوك المعطيات، المحاضرات عن بُعد وغيرها من الخدمات التفاعلية بالنص والصوت والصورة .

ومع نهاية سنة 2008، جاءت استراتيجية " الجزائر الإلكترونية 2013 " أو ما يعرف بـ "La stratégie e-Algérie 2013"، التي عبّرت عن الضرورة المُلحّة لمُواكبة باقي الدول في الاستغلال المُفيد لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث جاء فيها بصريح العبارة : " استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013، تدخل في إطار تطوير المجتمع الجزائري القائم على العلم والمعرفة مواكبةً للتحوّلات العميقة والسريعة التي يعرفها العالم"².

¹ القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 05 أغسطس 2000، المتضمن القواعد العامة المُطبَّقة في مجال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرسمية رقم 48، بتاريخ 06 أوت 2000، ص ص : 03-26 .

* الهيرتز (رمزه بالعربية: هز، وبالإنجليزية Hz) هو وحدة قياس التردد لدى نظام الوحدات الدولي ويعرّف بأنه دورة لكل الثانية، سمي باسم العالم الألماني "هاينريش هيرتز" الذي كان أول شخص يثبت وجود الأمواج الكهرومغناطيسية، وغالبا ما يعبر عن الهيرتز بمضاعفاته: كيلوهيرتز (10³ هز، رمزه كهز)، ميغاهيرتز (10⁶ هز، رمزه مغهز)، جيغاهيرتز (10⁹ هز، رمزه غهز)، تيراهيرتز (10¹² هز رمزه تهز).

تستخدم وحدات التردد في وصف ترددات الأمواج الصوتية والكهرومغناطيسية بما فيها الترددات الراديوية، وتستخدم كذلك في وصف الشُرعات التي تشتغل عليها الحواسيب ومختلف الأجهزة الإلكترونية .

² Résumé de la stratégie « e-Algérie 2013 », sur le lien : <http://www.mptic.dz/fr/docs/e-Algerie2013/> visité le : 20/03/2017 .

كما أن هذه الاستراتيجية تشمل جميع الميادين المعنية بالسياسة العمومية لتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وهذا نتاجًا لاجتماعات تحضيرية مكثفة على مدى ستة أشهر، وبمشاركة ممثلين عن معظم الدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية بهذا المجال، مُبَيَّنَةً أن " وضع الإدارة الإلكترونية حيز التنفيذ من شأنه إعطاء طريقة في الحوكمة أكثر فعالية وأكثر شفافية، من خلال تقديم خدمات إلكترونية يمكنها تسهيل العلاقات المتبادلة التي تربط المواطنين والمؤسسات بالإدارة العمومية"، فبذلك فلقد اعتُبرت هذه الاستراتيجية آنذاك كخيار تنموي للتحويل نحو الحكومة الإلكترونية، و إحدى أهم المشاريع، نظرًا لأهميتها وللنتائج المنتظرة على صعيد تقديم الخدمات العمومية، مُتناولة بذلك كل المسائل المتعلقة بالبنية التحتية الضرورية للعمل الإداري من جهة، وللاقتصاد الرقمي من جهة أخرى، واقتراح مرافقة ذلك بتعديلات في القوانين المنظمة لهما، والتأكيد على ضرورة ضمان موارد مالية كافية لتقوية البنية التحتية للاتصالات ولتحسين نوعية خدمات الإنترنت ... إلخ .

في سياق هذا الفصل، سنحاول في الأول، تقديم فكرة أكثر وضوحًا عن مفهوم الحكومة الإلكترونية بالإضافة إلى التطرق لواقع ومدى تطبيق هذا المفهوم في الجزائر، و هذا على النحو الآتي :

المبحث الأول : مدخل لدراسة الحكومة الإلكترونية

المبحث الثاني : مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر

المبحث الثالث : الجزائر و الحكومة الإلكترونية

المبحث الأول : مدخل لدراسة الحكومة الإلكترونية

تتسابق الحكومات حول العالم في إقامة ما يطلق عليه الحكومة الإلكترونية أو الحكومة الرقمية، ففي كل منطقة من مناطق العالم من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة، تضع الحكومات الوطنية والمحليات بها المعلومات اللازمة على الخط المباشر، و تستخدم الآلية لتبسيط العمليات التي كانت معقدة من قبل و تتفاعل إلكترونياً مع مواطنيها .

و الحماس الذي يصاحب هذا التوجه يأتي جزئياً من الاعتقاد أن التكنولوجيا الحديثة تحول الشكل السلبي الغالب في الحكومة الفعلية إلى الشكل النشط الإيجابي و التفاعلي مع المواطنين و مؤسسات الأعمال ففي كثير من الأماكن، يرى كثير من المواطنين أن حكوماتهم لا تستجيب لحاجاتهم الملحة بالقدر الكافي و أن انتشار تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة ساهمت في تغيير النمط التقليدي للحكومة في توفير و وضع الخدمات المتعلقة أمام المواطنين¹ .

و لقد ظهرت العديد من المشاريع و المبادرات حول الحكومة الإلكترونية في عدد من دول العالم و لتشجيع التحول إلى الحكومة الإلكترونية قامت المفوضية الأوروبية بتمويل مالي ضخم ضمن إطار البرنامج الخامس لتسريع الابتكار و التطوير ضمن هذا المجال، و الحكومة الإلكترونية كمشروع ضمن هذا التمويل الأوروبي يستهدف تطوير و تكامل البرنامج لإيجاد الحكومة شاملة على الأنترنت² .

و في هذا الخصوص نرى أن الحكومة الإلكترونية هي مفهوم جديد قابل للتطبيق على أرض الواقع و أن هناك حكومات قد حققت نجاحات ملحوظة في تطبيقه و إن كان ذلك بمستويات متفاوتة .

و من المؤكد أن جوهر الحكومة الإلكترونية يكمن في تغيير طريقة أو أسلوب تفاعل الناس و المنظمات على اختلاف أنواعها مع الحكومة، وعليه فإن مفهوم الحكومة الإلكترونية الجديدة يُقر بضرورة قيام هذه الحكومة بتنظيم نفسها ليس حول الدوائر الحكومية البيروقراطية، كما في حالة الحكومة الاقتصادية التقليدية و إنما حول الأعمال و الفعاليات و احتياجات المواطنين من خلال المعلومات و تكنولوجيا

¹ محمد محمد الهادي، "الحكومة الإلكترونية كوسيلة للتنمية و الإصلاح الإداري"، على الخط : <http://journal.lybrarians.info> تاريخ الاطلاع : 2017/02/24 .

² محمد بن أحمد السديري، "مفاتيح النجاح في تطبيق الحكومة الإلكترونية : أسئلة و أجوبة قبل التطبيق"، جامعة الملك عبد العزيز 2004 على الخط : mas@kaau.edu.sa ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/19 .

الاتصال، بمعنى أن مفهوم الحكومة الإلكترونية لا يقتصر على إحداث تغييرات شكلية في، أساليب تقديم الخدمات للمواطنين (مثل أتمتة* بعض عمليات توصيل الخدمة) أو إعادة هندسة هذه العمليات أو النشاطات أو إعادة اكتشاف الحكومة، إن مثل هذه النشاطات و الإجراءات التعديلية منفردة لا تؤدي إلى تكوين حكومة إلكترونية فاعلة رغم ما تمثله من تغييرات إيجابية مُرحب بها .

إن الحكومة الإلكترونية التي نقصدها هي نموذج أعمال جديد تماماً يجمع بين الهندسة و تكنولوجيا المعلومات و إعادة اكتشاف الحكومة معا بمعنى إحداث تغيير تحولي و ليس مجرد إحداث تحسينات تدريجية على هياكل قائمة¹، و سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، تتمثل فيما يلي :

المطلب الأول : مفهوم الحكومة الإلكترونية .

المطلب الثاني : أهمية الحكومة الإلكترونية و مزاياها .

المطلب الثالث : متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية و مراحل تطبيقها .

¹ أبويكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية الواقع و الآفاق، ، مجموعة النيل العربية، ط1، 2006، ص 22 .
* تُعتبر أتمتة المكاتب من التقنيات التي دخلت مجالات العمل المختلفة وبسرعة هائلة، وهي باختصار العملية التي تتم بها مكننة العمل في المكاتب أو المنظمات بشكل عام وجعله تلقائياً أو أوتوماتيكياً لغرض التقليل من العمل اليدوي والسرعة في الأداء ودقة النتائج المطلوب الحصول عليه .

المطلب الأول : مفهوم الحكومة الإلكترونية

في ظل التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يكن أمام دول العالم أجمع سوى خيار واحد هو محاولة مسايرة ذلك التطور، من أجل الاستفادة منه في الحياة الاقتصادية الحديثة، حيث صاحب ذلك التطور تقدم هائل في وسائل الاتصال الإلكتروني واستخدام شبكة الإنترنت في تناول المعلومات وظهور تقنيات جديدة مع التوسع في استخدام التجارة عبر الإنترنت، ومن الملاحظ أن تلك التطورات انعكست بشكل كبير على الأداء الحكومي في معظم دول العالم حيث صاحب تلك التطورات ظهور ما يُسمى بالحكومة الإلكترونية، وهو مصطلح حديث لم يعتد العالم عليه لعدم وجوده من قبل، إلا أن عصر العولمة يرجع له الفضل في ظهور تلك المُسمّيات المستحدثة، والتي باتت تلعب دورا رئيسيا ومحوريا في بناء وتشكيل الاقتصاد العالمي .

وبنظرة سريعة يمكن القول بأن الحكومة الإلكترونية تعتبر أحد أهم التطبيقات التكنولوجية الجديدة التي يجب تطبيقها خاصة في دول العالم النامي، فالقطاع الحكومي في تلك البلدان يتصف بالبيروقراطية والروتين من حيث بطء إنجاز الأعمال، وأحيانا تعقيد الإجراءات دون مبرر الأمر الذي يعني تعطيل العمل ووضع العراقيل وهو ما لا يتناسب مع متطلبات المرحلة التي يعيشها العالم في الوقت الحالي، حيث تعتمد تلك المرحلة على سرعة أداء وإنجاز الأعمال في وقت قياسي من خلال التحول من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي الذي هو حديث الساعة¹، ومن الواضح أنه مع تطور تكنولوجيا المعلومات و تصاعد العصر الشبكي والإنترنت، صار هناك عالم آخر يتنامى ويتصاعد ولا زال يتوسع باستمرار، هو العالم الرقّمي أو الإلكتروني، وحاليا تتنافس جميع الأعمال في عالمين، العالم المادي الذي يراه ويلمسه المديرون و العالم الإلكتروني المصنوع من المعلومات والذي يعمل على الإنترنت أو شبكات الأعمال و من ثم بدأت تطبيقات الحكومة الإلكترونية بأشكال وأساليب مختلفة، حيث كانت مقتصرة في البداية على استخدام بعض البرامج الحاسوبية التي تستخدم لأغراض الإحصاء، و البعض الآخر في إظهار بعض النتائج المختلفة في موازنات الدول، وكان هذا أول استخدام للتقنية في أنشطة الحكومات²، و بالتالي سنقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع، على الشكل التالي :

¹ إياد خالد عدوان، "مدى تقبل المواطنين للحصول على الخدمات من خلال الحكومة الإلكترونية (دراسة حالة قطاع غزة)، مذكرة ماجستير الجامعة الإسلامية-غزة، 2007، ص 22 .

² نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص 22 .

الفرع الأول : نشأة الحكومة الإلكترونية .

الفرع الثاني : تعريف الحكومة الإلكترونية .

الفرع الثالث : ركائز و مبادئ الحكومة الإلكترونية .

الفرع الأول : نشأة الحكومة الإلكترونية

بدأت تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي ولكن بأشكال وأساليب مختلفة، وقد كانت تقتصر على استخدام بعض البرامج الحاسوبية التي تستخدم لأغراض الإحصاء والبعض الآخر يساعد في إظهار بعض النتائج المختلفة في الموازنات الدولية وطريقة توزيع بنودها، إذا رجعنا إلى الطريقة التي كانت تعد بها البيانات الحسابية والإحصائية في العقود الماضية فإننا سوف نكتشف أن الحكومة الإلكترونية هي احد المجالات التي أحرز فيها تقدم كبير فالتطورات التقنية التي حدثت إضافة إلى توفر برامج الجداول الالكترونية كان لها اكبر الأثر على عمل الموازنات، ففي السبعينات كان يتم إعداد الموازنات على أنظمة الحاسوب الرئيس التابع للحكومة المركزية فقط، ومع بداية الثمانينات حدث تطور كبير في هذا المجال إذ بدأ إعداد الموازنات يتم على أجهزة حاسوب صغير الحجم وعلى كافة المستويات حتى المرافق المحلية الصغيرة، وبعد ذلك انطلق أول استخدام للتقنية في أنشطة الحكومات .

ومن أهم مُمَيِّزَات الجداول الإلكترونية أنها تُتِيح لِصُنَاع القرار إمكانية إجراء المقارنات السريعة بين التكاليف، النفقات، الأصول والمطلوبات، إضافة إلى عمل تقديرات للاحتمالات المستقبلية مبنية على افتراضات مختلفة¹ .

و بحلول الثمانينات أصبح في مقدور الإدارات الحكومية في بريطانيا وأمريكا ودوائر صنع القرار داخل الحكومة الاعتماد على أدوات ووسائل متطورة تُعِينُهُمْ على تنفيذ المهام على الوجه الأكمل وقد تَمَّ إدخال أنظمة تبادل البيانات أو الوثائق الإلكترونية في الإدارات القانونية والمالية وأقسام المُشْتَرِيَات .

أما أنظمة المعلومات الجغرافية فقد تم تطويرها لتقوم بإعداد وتجهيز كم هائل بالمعلومات الخاصة بالأقاليم والمناطق ومجموعة من الصور الخرائطية وتخزينها في أجهزة الحاسوب .

ولتسهيل عملية الاتصال بين صناعات القرار في بداية الثمانيات تم إدخال أنظمة البريد الإلكتروني في كثير من الإدارات والهيئات، ودخلت الإنترنت في الاستخدام الحكومي العام في بداية التسعينات² .

¹ "نشأة الحكومة الإلكترونية"، على الخط : <https://ar.m.wikipedia.org> ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/25 .

² "كروولوجيا الحكومة الإلكترونية"، على الخط : <http://www.ia.sj.net> ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/25 .

جاء تطوير الشبكة العالمية للمعلومات (الأنترنت) والشبكة العنكبوتية في الثمانينات كمورد حكومي مَكَّنْ مُحَلِّي السياسات وصانعي القرار من الحصول على المعلومات اللازمة، وفي عام 1993 قام المجلس الأوروبي بإطلاق المبادرة التي اسماها مبادرة أوروبا الإلكترونية التي ركزت على مفهوم الحكومة الإلكترونية المتاحة على الشبكة العالمية للإنترنت وتحقيق سهولة وسرعة الحصول على الخدمات الإلكترونية في مجالات الإدارة العامة مع تأمين حفظ البيانات .

في حين، بدأت التجربة في أواسط الثمانينات في الدول الإسكندنافية، و تمثلت في ربط القرى البعيدة بالمركز و أطلق عليها القرية الإلكترونية (Électronique Village)، و يعتبر لارس (Lars) من جامعة أودونيس (Aodneis) في الدنمارك رائد هذه التجربة و أطلق عليها مراكز الخدمة عن بعد، و من رواد المشروع مايكل دل (Dell) صاحب شركة دل، التي لها الدور الريادي في ميدان الحلول الإلكترونية .

و في المملكة المتحدة بدأت التجربة عام 1989 في مشروع قرية مانشستر، و ذلك بالاستفادة من التجربة الدنماركية التي تستند عليها عدة مشاريع فرعية، و قد أنشأ -مُضَيَّف مانشستر- كمرحلة أولى يهدف إلى ترقية و متابعة التطورات الاجتماعية و الاقتصادية و التعليمية و المهنية و قد بدأ المشروع فعلياً عام 1991¹ .

لقد بدأ مفهوم الحكومة الإلكترونية في الظهور على المستوى العالمي أواخر سنة 1995، حين بدأت هيئة البريد المركزي في ولاية فلوريدا الأمريكية تطبيقه على إدارتها، لكن الميلاد الرّسمي و السّياسي لهذا المفهوم، كان في مؤتمر نابولي بإيطاليا، في شهر مارس من سنة 2001² .

في حين يرى بعض المهتمين بأن الطريقة التي يقدم بها الخدمات من جانب الحكومة إلى عُملائها قد تطورت من خلال المراحل التالية :

¹ "الحكومة الإلكترونية و إمكانيات تطبيقها" - منتديات الفريق العراقي للحاسبات -، على الخط : <http://forums.iraqst.com> تاريخ الاطلاع : 2017/02/06 .

² واجب غريبي، "الحكومة الإلكترونية : مفهومها، متطلباتها و فوائدها"، مجلة علوم إنسانية، على الخط : www.ulum.nl، تاريخ الاطلاع : 2017/02/08 .

المرحلة الأولى : مرحلة الميلاد (عصر الحاسوب)

تعود هذه المرحلة إلى بداية النصف الثاني من القرن العشرين، حينما دخلت الحواسيب في مجال التطبيقات الإدارية المختلفة، و في هذه المرحلة تم تطوير أنظمة العمل داخل الإدارات المختلفة من خلال البرامج التي سهلت كثيرا عمل الموظف العادي و ساعدته في سرعة إنجاز أعماله المختلفة .

المرحلة الثانية : مرحلة التصعيد (عصر أنظمة المعلومات)

و تعود هذه المرحلة إلى حقبة السبعينيات و الثمانينيات، و هي المرحلة التي تم فيها وضع بعض الخدمات من خلال أنظمة المعلومات على الأجهزة المختلفة، و هي ما عرفت باسم أتمتة بعض الخدمات و في هذا الإطار يحصل المواطن على الخدمة من خلال أنظمة المعلومات .

المرحلة الثالثة : مرحلة الذروة (عصر الإنترنت)

و هي مرحلة عصر الإنترنت (في منتصف التسعينات)، و فيها يتم تفعيل أداء الحكومة، مثل تسديد فواتير الهواتف أو الكهرباء من خلال الهواتف أو الماكينات¹ .

الفرع الثاني : تعريف الحكومة الإلكترونية

الحكومة الإلكترونية مفهوم جديد يعتمد على استخدام تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية و كذلك لضمان توفير خدمة حكومية مميزة للمواطنين و الشركات و الحكومات الإلكترونية (E-Gouvernement)، هي ظاهرة تكنولوجية في القطاع العام، تتمثل في العلاقة بين مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص و المواطن² .

و فيما يلي سنقوم بعرض بعض من أبرز التعريفات التي قيلت في مفهوم الحكومة الإلكترونية :

- إن الحكومة الإلكترونية هي عملية تحول واسعة النطاق من الحكومة التقليدية إلى نمط جديد يكافئ معطيات عصر التقنية و المعرفة و شروط العولمة، و يحقق التواصل الإيجابي بين الحكومة و المواطنين و يتيح فرصا أفضل لتطبيق مبادئ المساءلة و المحاسبية، و تهيئة فرصا أفضل لتنمية شاملة خاصة في المناطق الريفية و النائية من الوطن، و يخلق أرضية قوية لممارسة الديمقراطية³ .

¹ أبويكر محمود الهوش، مرجع سابق، ص 30 .

² إياد خالد عدوان، مرجع سابق، ص 23 .

³ "تعريف الحكومة الإلكترونية"، على موقع المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية D.I.H.R.D، على الخط :

<http://www.alsader-sis.net> تاريخ الاطلاع : 2017/03/15 .

- إن الحكومة الإلكترونية هي مشروع وطني ضخم يتطلب وضوح الرؤية و دقة التخطيط و الإعداد و يحتاج موارد تقنية و معلوماتية و مادية و بشرية، و يتطلب التزام حكومي على أعلى المستويات و دعم و متابعة صارمة من القيادة السياسية و الحكومية العليا، و ينبغي أن ينشأ في إطار استراتيجية وطنية شاملة للتنمية و استراتيجية واضحة لإعادة هيكلة و تفعيل الجهاز الإداري للدولة¹.
- في حين يعرف هكويست (Hakwist) و زملاؤه الحكومة الإلكترونية، على أنها نموذج أعمال مبتكر مستند للتقنيات (خصوصا تقنيات الخدمة الذاتية اللاسلكية)، وأساليب التفاعل و الشفافية و المصادقية الثقة المتبادلة، مكرس و موجه بالمواطنين و منظمات الأعمال الربحية منها و غير الربحية و يستهدف بالدرجة الأولى تقديم خدمات عامة بأسلوب مميز يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات السوق المستهدفة، و يحقق لأطراف التبادل و التعامل الأهداف المشتركة بكفاءة فعالة².
- أما التعريف الذي تبناه الاتحاد الأوروبي، فهو أن الحكومة الإلكترونية هي حكومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لتقدم للمواطنين و قطاع الأعمال الفرصة للتعامل و التواصل مع الحكومة باستخدام الطرق المختلفة للاتصال، مثل : الهواتف، الفاكس، البطاقات الذكية، الأكشاك، البريد الإلكتروني و الإنترنت..، و تتعلق بكيفية تنظيم الحكومة لنفسها في : الإدارة و القوانين و التنظيم و وضع إطار لتحسين و تنسيق طرق إيصال الخدمات، و تحقيق التكامل بين الإجراءات³.
- كما تَبَنَّت المنظمة العربية للتنمية الإدارية، التعريف القائل بأن الحكومة الإلكترونية، هي عملية استخدام المعلومات العريضة و الإنترنت، و الاتصال عبر الهاتف الجوال لامتلاكها القدرة على تغيير و تحويل العلاقات مع المواطنين و رجال الأعمال و مختلف المؤسسات الحكومية⁴.

¹ خثيري محمد و أنساعد رضوان، "الأعمال الإلكترونية في الدول العربية-واقع و آفاق-"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول (الاقتصاد الرقمي)، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص ص : 10، 11 .

² (Gouvernance Electronique), you-team conseil de management des projets innovant ,2007,sur le net : www.You-Team.com.mht ,visité le : 04/02/2017 .

³ تغريد أبو سليم، "دراسة تحليلية لأبعاد التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الدول العربية"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 34 .

⁴ أحمد حسن بلح، "تعريف الحكومة الإلكترونية و أهدافها، المتحدة للبرمجيات"، على الخط : www.kenanaonline.net، تاريخ الاطلاع : 2017/02/05 .

- و قد قامت في هذا الإطار بتصنيف أنواع الحكومات الإلكترونية لصنفين، أولُهُما : التصنيف التفاعلي Interactivity، و ثانيُهُما على أساس الخدمة من/إلى - From who/to who¹ .
- و قد عرّفت الأمم المتحدة عام 2002، الحكومة الإلكترونية، بأنها استخدام الإنترنت و الشبكة العالمية العريضة، لتقديم معلومات و خدمات الحكومة للمواطنين .
 - كما قامت منظمة التعاون و التنمية في المجال الاقتصادي (OECD)، عام 2003، بتعريف الحكومة الإلكترونية على أنها، استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و خصوصًا الأنترنت للوصول إلى حكومات أفضل² .
 - الحكومة الإلكترونية هي تطوير تقديم الخدمات من قبل الحكومة بالاستفادة القصوى من الفرص التي تُتيحها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، وهذا ينطوي على إعادة التفكير الجذري للتفاعل بين الحكومات نفسها من جهة، وبين الحكومة وقطاع الأعمال، من جهة أخرى، بين الحكومة والمواطنين³ .
 - و يُعرف الدكتور أحمد القرعي الحكومة الإلكترونية، بأنها حكومة خفية تحتضنها الحكومة الشرعية القائمة في الدولة، بمعنى أنها تقنيتها و لكن لا تمتلكها، حيث المواطن سيد قراره، فهو في منزله الفاعل لا المرفوع من الخدمة أو المشاركة، و المواطن هنا أيضا الحاضر الغائب فهو السيد الجديد الذي يتم توظيف كل وسائل الاتصال و المعلومات لخدمته لاستجداء مشاركته، و على الحكومة الإلكترونية الجديدة أن تلبّي رغباته أينما كان، في المنزل أو العمل، في الشارع أو على طريق السفر، داخل الوطن أو خارج الحدود⁴ .
 - في الأخير، يُمكننا القول بأن الحكومة الإلكترونية، هي نموذج أعمال ينتفع من الهندسة الإدارية و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و إعادة اكتشاف الحكومة معاً⁵، أي إعادة ابتكار الأعمال الحكومية بواسطة طرق جديدة لإدماج و تكامل المعلومات، و توفر فرصة إكمانية الوصول إليها من خلال موقع إلكتروني، و التي تركز قدرة القطاعات على تبادل المعلومات و تقديم الخدمات فيما

¹ أحمد حسن بلح، تعريف الحكومة الإلكترونية و أهدافها، مرجع سابق .

² "مفهوم الحكومة الإلكترونية"، نقلاً عن موقع منظمة التعاون و التنمية في المجال الاقتصادي : <http://www.oecd.org>، تاريخ الاطلاع : 2017/03/10 .

³ facteurs de succès de l'e-gouvernement ,avis n° : 2 ,de l'observatoire des droits de l'internet ,sur le net : www.internet-observatory.be ,visité le : 08/02/2017 ,p 7 .

⁴ حسن علي محمد عوض، "تعريف الحكومة الإلكترونية"، مقال منشور، على الخط : iagh.maktoobblog.com، تاريخ الاطلاع : 2017/01/31 .

⁵ لحشم قسمية، "دراسة تسويقية حول إرساء الحكومة الإلكترونية-حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2008، ص 20 .

بينها و بين المواطنين و قطاعات الأعمال بسرعة و دقة عالية و بأقل كلفة ممكنة مع ضمان السرية و أمن المعلومات المتداولة في أي وقت و مكان، بمعنى أنها نظام افتراضي يمكن الأجهزة الحكومية من تأدية التزاماتها لجميع المستفيدين باستخدام التقنيات الإلكترونية المتطورة، مُجَاهِلَةً المكان و الزمان مع تحقيق الجودة، التَّمِيز، السَّرِيَّة و أمن المعلومات¹.

الفرع الثالث : ركائز و مبادئ الحكومة الإلكترونية

ليس من السَّهل تحوُّل الحكومات التقليدية إلى حكومات إلكترونية، فبالإضافة إلى ضرورة وجود ثقافة مجتمعية و رسمية تتبنى مشاريع الحكومة الإلكترونية، توجد ركائز و مبادئ رئيسية ينبغي توفرها أولاً حتى تستطيع الأجهزة التنفيذية في الدولة التحوُّل الصَّحيح إلى الحكومة الإلكترونية².

و في هذا الإطار، سنقوم بعرض جملة من أهم ركائز و مبادئ الحكومة الإلكترونية، على النَّحو التالي :

- أولاً : ركائز التحوُّل إلى الحكومة الإلكترونية .
- ثانياً : مبادئ تطبيق الحكومة الإلكترونية .

أولاً : ركائز التحول إلى الحكومة الإلكترونية

و فيما يلي سنقوم بإلقاء الضوء على هذه الركائز :

1/ القيادة :

تُعتبر القيادة القوية ،ضرورة لنجاح الحكومة الإلكترونية، من حيث تضمنها الالتزام طويل الأمد بالموارد المالية، القوى البشرية و الخبرة الفنية في تصميم، تطوير و تنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية و تعني القيادة القوية جمع الدعم للمشاريع على كافة المستويات الحكومية، مع إشراك المواطنين و تلبية متطلباتهم علاوة على العمل لتحقيق التعاون بين الدوائر الحكومية، إضافة إلى أنها تعني الرغبة في مشاركة الجهات العليا و الشعور بضرورة إكمال و متابعة مشاريع الحكومة الإلكترونية .

¹ الحكومة الإلكترونية و إمكانيات تطبيقها - منتديات الفريق العراقي للحاسبات -، على الخط : forums.iraqst.com، مرجع سابق.

² وليد الغانم، "معوقات الحكومة الإلكترونية"، جريدة القبس، العدد 12996، تاريخ النشر : 2009/08/02، نقلاً عن موقع : <http://www.alqabas.com.kw>، تاريخ الاطلاع : 2017/02/27 .

و لتحقيق التحول إلى الحكومة الإلكترونية، لا بد من وجود مسئولين على كافة المستويات، حيث يستوعبون التكنولوجيا و أهداف السياسة المرتبطة بها، و يملكون الدافع من أجل دفع خطوات الإصلاح إلى الأمام، مع ضرورة معرفة و تتبع نتائج تطبيق هذا النظام من خلال مدى تلبية حاجات المواطنين و المؤسسات من الخدمات عن طريقه¹.

2/ الرؤية :

يتطلب التحول إلى الحكومة الإلكترونية، رؤية عريضة لتحقيق و تضمين رؤى الأطراف المختلفة المشاركة في العملية، و التي تتوقع الانتفاع من هذا التحول، و ينبغي أن تتضمن الرؤية على منظور نظام واسع، كما ينبغي عليها أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات التطور و الفرص على المستوى القومي و المحلي علاوة على الشروط التي تواجه النظام الحكومي أو قطاعاً معيناً من القطاعات، و يجب على المسؤولين في هذا الإطار توحيد خطط و استراتيجيات التنمية، و خاصة فيما يتعلق باستراتيجية تقنية المعلومات و الاتصالات و أهداف الإصلاح الحكومي .

و تُعتبر الرؤية وسيلة للخُطَط طويلة الأمد و المتعلقة بالأهداف العريضة التي تتوفر على إرشادات عامة للتغيير المؤسسي، حيث يمكن فهم الأمور النظامية بطريقة جيدة مع التفاعل معها بشكل متوافق و متماسك من أجل ضمان قيام توجه عام و أداء يتناسب مع الأهداف طويلة الأمد، و المتعلقة بالإدارة الجيدة و التنمية المستدامة، كما يجب أن تكون رؤية الحكومة الإلكترونية جزء من إطار واسع لتقنية المعلومات لصالح الاقتصاد و المجتمع ككل، كما ينبغي أن يتمثل هذا الإطار في وضع البنية التحتية التي يمكن من خلالها للقطاع الخاص تطوير قطاعات تقنية المعلومات علاوة على الاستثمار في التقنية، و كذا تبني التقنيات المرتبطة بتقنية المعلومات في عملياتها الإنتاجية، التوزيعية و التشغيلية².

3/ التمويل :

يحتاج تطوير و تنفيذ الحكومة الإلكترونية إلى استثمارات جهرية، و على الحكومة أن تتحمل التكاليف المرتبطة بتطوير البنية الفنية و الموارد التشغيلية لتوفير المعلومات إلكترونياً و بالتالي توفير الخدمات إلكترونياً من خلال استغلال هذه الاستثمارات في مجال التكنولوجيا .

¹ "ركائز الحكومة الإلكترونية"، نقلاً عن موقع : <http://www.mmaa.gov.qa> ، تاريخ الاطلاع : 2017/01/13 .

² واجب غريبي، "الحكومة الإلكترونية-مفهومها، متطلباتها و فوائدها"، جامعة الملك خالد-أبها-، المملكة العربية السعودية، نقلاً عن موقع : <http://wggaribi@kku.edu.sa> ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/15 .

وهناك العديد من الخيارات التي يمكن إتباعها من أجل تمويل، دعم أو استرداد تكاليف تنفيذ و تشغيل برامج و تقنيات الحكومة الإلكترونية، ويمكن العرض لذلك من خلال ما يلي¹ :

أ- التمويل الحكومي الداخلي :

و يشمل إعادة توجيه التمويل أو تخصيص تمويل جديد، حيث يمكن تحصيل الدعم الأولي و تكاليف عملية الحكومة الإلكترونية من موارد التمويل المحلية، و يشمل الدعم على التخصيص من المالية العامة علاوة على ذلك إعادة التخصيص من الموازنات المحلية.

ب- مصادر التمويل الخارجي : (إصدارات السندات، الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، و الإعلان) من بين مصادر تمويل الحكومة الإلكترونية و التي استخدمتها بعض الحكومات بشكل خاص، نجد إصدار السندات المخصصة لتغطية التكاليف الأولية للتكنولوجيا و بناء البنية التحتية للحكومة الإلكترونية و تتعامل هذه الطريقة مع الاستثمار في التكنولوجيا من حيث المنظور التمويلي بنفس الطريقة التي تتعامل بها مع احتياجات البنية التحتية الأساسية الأخرى، و تشمل موارد التمويل الخارجية الأخرى على عائدات الإعلان على صفحات موقع الحكومة الإلكترونية .

ج- رسوم المعاملات :

تقرض هذه الرسوم في العادة على المستفيدين من الخدمات الإلكترونية أو الجمهور المنطوي تحت لواء الإدارات الحكومية، و تقرض هذه الرسوم على أساس قيمة المعاملة، و يمكن أن تكون في شكل مبلغ ثابت أو نسبة من قيمة المعاملة .

د- تعديل السعر الأساسي للخدمات :

عند الوصول إلى فهم أفضل لتكلفة توصيل الخدمة للمواطن، يمكن أن يكون الخيار الآخر لاسترداد تكاليف قنوات التوصيل الجديدة، هو رفع السعر الأساسي لإصدار الرُخص، الأذونات، الشهادات و الخدمات الأخرى .

و- التوفير نحو عمليات أكثر فعالية :

تعتبر عملية إصدار التراخيص و الشهادات و غيرها من الخدمات، إهدارا للوقت و الجهد، و لذلك فإن جمع المعلومات على الشبكة و تبادلها من خلال أنظمة متكاملة و توفير المستندات المطلوبة بطريقة إلكترونية يمكن أن يساهم في توفير الكثير من تكاليف الإجراءات، كما يمكن أن ينتج التوفير من خلال الاشتراك في خدمات البنية التحتية للتكنولوجيا، مثل : الأمن و الخصوصية، الاستثمارات الإلكترونية إجراءات بطاقات الخصم/الإضافة،... إلخ، حيث يروج هذا الأمر لتوفير التكاليف من خلال توزيعها على طلبات و معاملات الحكومة الإلكترونية للاستفادة من التخفيضات و التخفيض على المبيعات الكبرى .

¹ نجم عبود نجم، "الإدارة الإلكترونية"، دار الميرخ للنشر، الرياض، 2004، ص 22 .

و على المسؤولين أن ينظروا إلى تمويل الحكومة الإلكترونية ضمن منظور - الصورة الكبيرة - حيث لن تؤدي القرارات السريعة المعتمدة على خلق برنامج تلو البرنامج، في إيجاد خدمات حكومية مناسبة للمواطنين¹.

4/ الإطار الرقابي و الإصلاحات القانونية :

يحتاج تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية إلى أنظمة خاصة و إصلاحات جديدة، سواءً على المستوى القانوني للمنظمة أو الهيئة، أو على المستوى الرقابي، و ذلك بغية الوصول إلى التنظيم المُحكّم و المناسب لتحقيق أهداف النظام على أفضل وجه ممكن .

أ- الإطار الرقابي :

تعتبر الإصلاحات الرقابية واحدة من الأمور التي لم تحظى بالنظر و التدقيق، و مع ذلك فقد برهنت التجربة على أهمية هذا الأمر بالنسبة لنجاح الحكومات الإلكترونية، من حيث القدرة على إنشائها و الاستمرار في أدائها لمهامها، لذلك ينبغي على الحكومة الإلكترونية أن تضع نطاقاً من المقاييس الرقابية التي تستهدف ما يلي :

- وضع أنظمة خاصة بكيفية المشاركة في المعلومات في إطار عام .
 - استغلال هذه المعلومات من قبل طرف ثالث، خاصة القطاع الخاص، مما يستوجب ضرورة توفير الخصوصية و الأمن .
 - التمكن من التبادل الرقمي للمعلومات و المعاملات بين الدوائر الحكومية، المواطنين و قطاع الأعمال.
 - الاعتراف بالتبادل الرقمي للمعلومات و السماح بالمعاملات الإلكترونية و حفظ السجلات .
 - الوصول إلى المواطنين بطريقة سهلة، و تمكينهم من الوصول إلى الخدمات الحكومية بسهولة من خلال تيسير طريقة الوصول إلى الخدمات المعلوماتية و خدمات الاتصال .
- إضافة إلى تحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور (24 ساعة في اليوم / 7 أيام في الأسبوع / على مدار السنة)، مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية و الخدمية للمواطن² .

¹ محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 65 .

² "الحكومة الإلكترونية - الإطار العام"، نقلاً عن موقع : <http://www.f-law.net> ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/27 .

ب- الإصلاحات القانونية :

تعتبر الإصلاحات القانونية الهادفة إلى توفير بيئة قانونية، من أهم المدخلات المطلوبة لتطوير الحكومة الإلكترونية، حيث يتم ضبط الأنشطة الحكومية من خلال إطار قانوني يشمل مختلف القوانين واللوائح وتشتمل الحكومة الإلكترونية على استخدام تقنية المعلومات والاتصالات لتوصيل الخدمات إلى طالبيها وهذا بدوره يؤدي إلى رفع درجة المخاوف حول سلامة تحويل وتخزين المعلومات الإلكترونية لذلك فعلى الحكومة أن تتأكد من إحداث تغيير في النظام القانوني يسبق الحكومة الإلكترونية، من أجل حماية المعلومات والخصوصية في هذا العصر الرقمي .

و تجدر الإشارة إلى ضرورة إدراج مختلف الإصلاحات القانونية على مستوى الحكومة الإلكترونية بما يتوافق مع البديل الإلكتروني للإجراءات الورقية التقليدية، مثل : التعريف الشخصي، التوقيع و خلاف ذلك وعلى هذا الأساس، ينبغي تحديد الأنواع و المعايير المتعلقة بالتوقيع و التوثيق الإلكتروني و السماح بحفظ السجلات إلكترونياً ضمن ضوابط قانونية محددة، كما ينبغي تحديد الأنظمة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لتشمل حماية ملكية المحتويات الإلكترونية، بالإضافة إلى ضرورة مراقبة و ردع مرتكبي جرائم الإنترنت و سرقة البيانات الإلكترونية، و قد تعكف بعض الأنظمة إلى إجراء إصلاحات أخرى لضبط التنظيم الداخلي للحكومة، تهدف إلى تسهيل عملية تبني الحكومة الإلكترونية و خاصة فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية بغية إزالة العقبات التي تقف في طريق تطبيقها¹ .

5/ البنية التحتية :

و تتمثل في الأدوات اللازمة لتشغيل أنظمة الحكومة الإلكترونية، مثل : الأجهزة، المعدات، الأنظمة تمديدات البنية التحتية للخدمة و الربط بين جميع المناطق الجغرافية في أنحاء البلاد بالإضافة إلى محور الأُمّية الحاسوبية بين الموظفين و المواطنين لضمان التفاعل الصحيح و الكامل مع مشاريع و برامج و خدمات الحكومة الإلكترونية² .

و حيث أن الأدوات المطلوبة لدعم العمليات الحكومية تختلف من حالة إلى حالة، إلا أن البنية التحتية للحكومة الإلكترونية تكون متوافقة بشكل عام، و تشتمل على المكونات التالية : - بنية الشبكات - بنية الأمن - بنية تقنية المعلومات .

¹ "ركائز الحكومة الإلكترونية"، نقلاً عن موقع : <http://www.mmaa.gov.qa> ، مرجع سابق .

² وليد الغانم، "معوقات الحكومة الإلكترونية"، نقلاً عن موقع : <http://www.alqabas.com.kw> ، مرجع سابق .

6/ الارتباط المدني :

الحكومة الإلكترونية ليست وسيلة لتقليص النفقات و زيادة الفعالية و حسب، بل إنها وحدات لتحسين حياة الأشخاص العاديين، و حيث أن مفهوم الحكومة الإلكترونية يدور حول المواطن، فإن نجاح الحكومة الإلكترونية مرهون بارتباط المواطنين و اشتراكهم فيها، و لهذه الغاية فمن الأهمية بمكان بذل المجهودات الرامية إلى تشجيع اهتمام المواطن بها¹ .

و كما أنه معلوم، فإن الحصول على التقنية أسهل بكثير من كون العنصر البشري قادراً على التعامل مع هذه التقنية، و عليه يجب التركيز على جانب مهم، يتمثل في تدريب و تثقيف العنصر البشري و الحد من الأمية الإلكترونية، من خلال إعداد مختلف الخطط و الاستراتيجيات الخاصة بذلك، مع متابعتها و مراقبة ما تحقق من إنجازات، و هذا في الوقت الذي يتم فيه الإعداد لتجهيز نظام الحكومة الإلكترونية² .

ثانياً : مبادئ تطبيق الحكومة الإلكترونية

توجد مبادئ أساسية تحكم عملية تطوير مشروع الحكومة الإلكترونية، و هي تعتبر معايير مهمة لتقييم مستوى النجاح المتحقق أثناء و بعد عملية تطوير و تطبيق البرامج المرتبطة بالمشروع، و من أهم هذه المبادئ نذكر ما يلي³ :

1/ إعادة هندسة العمليات (الهندرة) :

الحكومة الإلكترونية ليست حوسبة للأعمال فقط و إدارتها إلكترونياً، و إنما يجب أولاً، إعادة هندسة العمليات و تصميم طُرُق أداء العمل فالهدف الحقيقي أن ترافق هذه الأعمال برامج الهندسة الإدارية و الإنسانية لتحقيق التنمية المطلوبة .

2/ وجود رؤية استراتيجية للحكومة :

لا بُد من وجود رؤية بعيدة المدى تحكم سير العملية في ضوء خطة استراتيجية شاملة و أهداف قابلة للتحقيق .

3/ التفكير بالمستفيد من الدائرة الحكومية :

يعتبر المستفيد (المواطن و مؤسسات الأعمال)، هو هدف الحكومة الإلكترونية، و لذلك يجب أن تتولى الحكومة مهمة إعادة تنظيم العمل من جهة المستفيد، و بناء النظام على أساس الوظائف و ليس على

¹ محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 67 .

² عبد الرحمان علي، "برنامج الحكومة الإلكترونية و العنصر البشري"، نقلاً عن موقع : <http://www.alriyadh.com>، تاريخ الاطلاع : 2017/01/20، ص 2 .

³ وليد الغانم، "معوقات الحكومة الإلكترونية"، نقلاً عن موقع : <http://www.alqabas.com.kw> ، نفس المرجع .

أساس الأشخاص، و أن تركز الحكومة على احتياجات الزبائن أولاً، و من ثمة تقوم بإعادة تصميم إجراءات العمل و نظمه في اتجاه تقديم الخدمة للمستفيد.

4/ الحفاظ على التوازن بين تقديم الخدمات للمواطن و الحفاظ على الخصوصية :

تقوم الحكومة الإلكترونية بتوفير تبادل المعلومات إلكترونياً بين عدد من الجهات، و هذا يعني شيء من التهديد لخصوصيات الناس و معلوماتهم و لذلك يجب احترام حقوق المواطنين و ضمان التوازن بين تبادل المعلومات بشفافية و حقوق المواطنين الأساسية من خلال التشريعات و القوانين.

5/ تحليل مدى جاهزية الحكومة الإلكترونية :

نقصد بهذا المبدأ، مقارنة الوضع الحالي مع متطلبات الحكومة الإلكترونية و تحديد الفجوة بين الإمكانيات الموجودة فعلاً، والاحتياجات الضرورية لمباشرة الأنشطة المهمة لتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية و بناء آلياتها، و في هذه الحالة نحتاج لدراسة الوضع الحالي لتنظيم المعلومات و هياكل الإدارات و فعالية نظم التدريب، و الخدمات الإلكترونية و الموارد البشرية و المالية و طرق اجتذابها و توزيعها على الأقسام و الوحدات الإدارية و طرق الاستفادة منها و المتطلبات الأساسية لتنفيذ برامج الحكومة الإلكترونية¹.

المطلب الثاني : أهمية الحكومة الإلكترونية و مزاياها

إن مفهوم الحكومة الإلكترونية في البيئة الحكومية محاط بضبابية على مستوى الدول العربية و لا يوجد تصور شامل لما ستكون عليه الأوضاع لدى إنجاز الخطط التقنية والتفاعلية والقانونية المقترحة لإطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية، حيث عرفت الحكومة الإلكترونية كما رأينا سابقاً، بأنها قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على التفاعل فيما بينها لتقديم الخدمات والمعلومات الحكومية التقليدية للمواطنين دون تمييز بوسائل إلكترونية وبسرعة وقدرة متناهيتين، وبتكاليف ومجهود أقل، وفي أي وقت ومن خلال موقع واحد كبوابة موحدة على شبكة الأنترنت .

¹ إياد خالد عدوان، مرجع سابق، ص ص : 29، 30 .

* **الهندرة :** هي إعادة تركيب مكونات الحكومة الإلكترونية بطريقة تتلاءم مع النموذج الإلكتروني-حكومي المستهدف .
تُعرّف الهندرة إجرائياً بأنها : " تغيير الوضع السائد تغييراً جذرياً و شاملاً، حيث يتم البدء من نقطة الصفر و ذلك من خلال بناء و تصميم جديد للعمليات بالاعتماد على ما هو موجود لتقديم خدمات أفضل ذات جودة عالية و بتكلفة أقل و في أسرع وقت ممكن " .
أنظر : نور الدين حاروش، رقيقة حروش، "علم الإدارة من المدرسة التقليدية إلى الهندرة"، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، 2014 .

إن فكرة الحكومة الإلكترونية تدور ببساطة حول سرعة الإنجاز، حيث يوفر مشروع الحكومة الإلكترونية الفرصة لزيادة معدلات العمل في التخلص من كافة المعوقات التقليدية، مثل: الأوراق والأختام والتردد بشكل دائم على المصالح الحكومية لإنجاز الأعمال، الأمر الذي يعني توفير الوقت والجهد والموارد للجهات الحكومية بما يُتيح لها توجيه الموارد المُهَدَّرة إلى قنوات عمل جديدة أكثر نفعًا وفائدة وبهذا تتحقق المصلحة لكل من الحكومة والجمهور بأسلوب حضاري¹.

و مع تطور الحياة البشرية وما صاحبه من اكتشافات جديدة في شتى المجالات، زاد الطلب على "حكومة أذكى-Smart Government"، يمكن أن تكون سببًا في تلبية متطلبات المجتمع في العيش التطور و التقدم، و إبراز العِلْم الإداري كأهم العلوم المساهمة في عملية هيكلة وتنظيم أقسام الحكومة بالإضافة إلى تحديد قنوات التواصل والمسؤولية بين أفراد الحكومة ورؤسائها، وبين الحكومة وأفراد المجتمع².

و في هذا الإطار، سنقوم بتقسيم هذا المطلب، إلى فرعين، على الشكل التالي :

الفرع الأول : أهمية الحكومة الإلكترونية .

الفرع الثاني : مزايا الحكومة الإلكترونية .

الفرع الأول : أهمية الحكومة الإلكترونية

إن مشروع الحكومة الإلكترونية في أي دولة من دول العالم، يكتسب أهمية فُصوى، كونه يُشكل الأداة التنفيذية لتحقيق ما تصبو إليه تلك الدولة، من إصلاح إداري و خفض لِلهُدْر في الوقت، الجُهد و المال و رفع لكفاءة العمل في القطاع العام و تحسين قدراته التنافسية، و رفع مستوى الشفافية في التعامل مع المواطن، دون أن ننسى أثرها على المواطنين و القطاع الخاص³.

كما تتبع أهمية الحكومة الإلكترونية، من خلال توفير الوقت و المجهود اللّازمين لمتابعة أداء الخدمة للمواطنين و منشآت الأعمال، من خلال عدم الالتزام بالدوام الرّسمي للوزارة (الخدمة مستمرة على مدار

¹ عباس بدران، الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2004، ص ص : 30، 31.

² إياد خالد عدوان، مرجع سابق، ص 22 .

³ عبد الرحمان تيشوري، "لماذا تأخرنا حتى الآن بتقديم الخدمات الإلكترونية؟"، نقلًا عن موقع : <http://www.hrdiscussion.com> تاريخ الاطلاع : 2017/02/08 .

(الساعة) 24 ساعة يوميًا، لذلك ليس هناك ضرورة لحضور المواطن شخصيًا للجهة المقدمة للخدمة، كذلك سرعة تنفيذ المعاملات الخاصة بالخدمات المختلفة التي تقدمها الدائرة الحكومية .

و نستخلص كذلك أهمية الحكومة الإلكترونية، من اختصار شروط و قواعد تقديم الخدمة توفيرًا للوقت و المجهود، الأمر الذي أدى لسهولة التعامل مع الدوائر الحكومية، حيث أن المواطن يتعامل مع مدخل واحد للخدمات (الأنترنت)، و غير مُضطّر للتعرف على الإدارة المقدمة للخدمة في الوزارة .

إن السهولة والسرعة في الحصول على الخدمات، جنب المواطن قطع الخدمات التي يحصل عليها بسبب عدم سداد فواتير الاستهلاك في الموعد المُحدد، كما مَكَّنَ المواطن من الاستفادة من مميزات تكنولوجيا المعلومات، و يجب على القائمين على إدارة الحكومة الإلكترونية الأخذ بآراء المواطنين التي تُفيد في تحسين الخدمة باستمرار¹ .

و فيما يلي، سنذكر الأهمية الخاصة التي يتمتع بها مشروع الحكومة الإلكترونية، سواءً على مستوى المواطن أو على مستوى الحكومة نفسها، و ذلك في شكل العناصر التالية :

- أ/ القدرة على تحسين أداء المنظمات الحكومية، و ذلك من خلال :
 - تخفيض الإنفاق الحكومي و التكاليف المباشرة .
 - تحقيق التنسيق بين المنظمات الحكومية مع بعضها البعض .
 - الانفتاح على العالم الخارجي و التعرف على التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات .
 - خفض دورة الوقت المرتبطة بإنتاج و توصيل الخدمات و ذلك لطبيعتها الفورية .
 - تقديم الخدمات من خلال عدد محدود من العمالة الإدارية ذات كفاءة و مهارة خاصة في استخدام تكنولوجيا المعلومات .
 - عدم وجود مستويات إدارية متعددة، مما يساعد على السرعة في صنع و اتخاذ القرار و تقديم الخدمات.

¹ ورقة عمل مقدمة من مجموعة باحثين (2003)، مؤتمر الكويت الأول حول الحكومة الإلكترونية، بوابة دولة الكويت للأعمال الحكومية نقلًا عن موقع : <http://www.e-gov.kw>، تاريخ الاطلاع : 2017/02/10 .

- تحسين الخدمات من خلال التقارير الواردة بالبريد الإلكتروني للتعرف على أهم معوقات الخدمات و كيفية مواجهتها و تطويرها بما يحقق مقداراً من الثقة و الثبات للمنتفعين .

ب/ تقديم نماذج جديدة من الخدمات الإلكترونية، مثل : التعليم الإلكتروني .

ج/ تقديم خدمات إلكترونية ذات طابع دولي .

د/ غياب المستندات الورقية للخدمات الإلكترونية .

و/ التعامل دون الكشف عن هوية المتعاملين أو التيقن منهم في بعض الخدمات التي لا تقضي التعرف على صاحب الخدمة أو طالبها¹ .

الفرع الثاني : مزايا الحكومة الإلكترونية

إن الانتقال من العمل التقليدي في الحكومات التقليدية بما يتخلله من بيروقراطية و بُطء في العمل إلى العمل في الحكومة الإلكترونية، يوفر العديد من المزايا على كافة الأصعدة و المستويات فيما يتعلق بالإدارة و القائمين على الحكومة و فيما يتعلق بالمواطنين و مؤسسات القطاع الخاص أيضاً² .

كما أن الخدمات العامة تتميز في إطار الحكومة الإلكترونية، باعتبار هذه الأخيرة واحدة من الوسائل الرئيسية للارتقاء بجودة الخدمات العامة من خلال رفع مستوى الخدمات الحكومية و تبسيط الإجراءات و تنظيمها .

حيث ستتوفر الإمكانية للوصول إلى الخدمات الحكومية بسهولة عبر أجهزة الحاسب الآلي و مراكز خدمة المجتمع، مراكز الأعمال و غيرها من المواقع المتأاحة، و سنتنفي الحاجة إلى مراجعة الدوائر الحكومية للحصول على التعليمات و تقديم البيانات للموظف الحكومي الذي يستقبل المُراجعين، حيث يمكن تقديم هذه الخدمات من خلال شبكة الإنترنت على مدار الساعة (24 ساعة في اليوم)، دون التقيد بساعات الدوام الرسمي للقطاعات الحكومية، كما أن إيجاد الإمكانية للتخاطب الإلكتروني بين القطاعات الحكومية لتقديم خدمة موحدة يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى الخدمات الحكومية التي تقدم للمواطن و قطاع الأعمال كما يجعلها تبدو أكثر تنظيماً، و تُحقق احتياجات الرّاعيين في الحصول عليها .

¹ أبويكر محمود الهوش، مرجع سابق، ص ص : 34، 36 .

² إياد خالد عدوان، مرجع سابق، ص 64 .

كما يمكن للقطاعات الحكومية أن تعدل و تطور المعلومات و الأنظمة الخاصة بالخدمات التي تقدمها بشكل فوري، الأمر الذي يساهم في توفير معلومات دقيقة و حديثة للمستخدمين بشكل آلي¹.

و لتوضيح هذه النقطة أكثر، ارتأينا شرح أهم مزايا تطبيق الحكومة الإلكترونية، في قالب العناصر التالية :

1/ تسريع عملية إنجاز المعاملات :

حيث إنه بإحلال الحاسب الآلي محل النظام اليدوي التقليدي، حدث تطور في تقديم الخدمة للجمهور حيث قلّت الفترة الزمنية اللازمة لأداء الخدمة، و يعود ذلك إلى سرعة تدفق المعلومات و البيانات من الحاسب الآلي، بخصوص الخدمة المطلوبة، و من ثمة يتم القيام بها في وقت مُحدّد قصير جداً²، بالإضافة إلى اعتماد الحكومة الإلكترونية على منظومة الدخول على الخط، للحصول على الخدمة دون المرور على صفوف الانتظار.

2/ زيادة الإتقان :

عادة ما يكون الإنجاز الإلكتروني للخدمة أكثر دقة و إتقاناً من الإنجاز اليدوي، كما أن الإنجاز الإلكتروني، يخضع لرقابة أسهل و أدقّ من تلك التي تفرض على الموظف عند أداء عمله في نظام الإدارة التقليدية، و هذا يعني تقديم خدمات أفضل لمستحقيها، كما أن العمل المؤتمت تنخفض فيه نسبة الخطأ حتى تكون معدومة في أغلب الأحيان³.

3/ تبسيط الإجراءات :

حيث تعتبر الحكومة الإلكترونية، الدواء الشافي من البيروقراطية البغيضة التي نعاني منها والروتين القاتل المنتشر في أجهزتنا الإدارية، و لما كان تبسيط الإجراءات أولى خطوات أتمتة المعاملات فقد أضحي إلزاماً إلغاء أي إجراء لا يقدم قيمة مضافة لهذه المعاملة ضمن الإطار القانوني و يختصر الترهلات و المعوقات التي التصقت بالمعاملة خلال سنين خلت .

4/ تخفيض التكاليف :

على الرغم من كون مشروع الحكومة الإلكترونية يستلزم في بادئ الأمر، مبالغ هائلة لإنجازه، إلا أن هذه المبالغ تَصْغُرُ أمام حجم الأموال التي سيوفرها هذا المشروع عند اعتماده، فمن ناحية يختصر تكلفة الزمن المنتج للمواطن عند تركه لعمله و مغادرته لملاحقة معاملة عليه إنجازها و من جانب آخر يجنب

¹ "فوائد تطبيق الحكومة الإلكترونية"، نقلاً عن موقع : <http://www.al-jazirah.com>، تاريخ الاطلاع : 2017/02/06 .

² عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 56 .

³ عبد الرحمان تيشوري، "لماذا تأخرنا حتى الآن بتقديم الخدمات الإلكترونية؟"، مرجع سابق .

المواطن ما عليه دفعه من إتاوات لقاء تسيير معاملاته، كما يُقَلَّل من تكلفة المعاملة التي يدفعها المواطن خلال استعمال وسائل النقل، و غير ذلك من النفقات¹ .

5/ تحقيق الشفافية الإدارية :

إن أبرز مزايا الحكومة الإلكترونية، هو ابتعاد أطراف التعامل عن بعضهم البعض و عدم وجود اتصال مباشر بينهم، الأمر الذي يُبَعِد الرِّشوة و التلاعب بالحقوق و سوء المُعَامَلَة، و يُبَطِّل سلطة المكاتب لصالح سلطة الدولة و خدمة أفراد المجتمع .

6/ زيادة إيرادات الخزينة العامة و رفع مستوى الرواتب و الأجور :

إن خفض التكاليف على المواطن في إنجاز معاملاته و ترتيب رسوم مناسبة على إجراء كل معاملة مع ما تستلزمه طرق الدفع الإلكتروني من توطين الحسابات المصرفية و التخفيض من الضغط المروري و تخفيض الاستهلاك في وسائل النقل و المحروقات، و إعادة توزيع الكوادر البشرية في المؤسسات الحكومية و التوفير الحاصل في مواد القرطاسية*، ستزيد في الإيرادات العامة، مما سينعكس على الموظف العام، زيادة في الرواتب و الأجور، سوى الأداء الأفضل للأعمال البعيدة عن صَّخَب المُزَاجِعِينَ و الإشكالات التي تحصل أثناء التعامل في أجواء ضاغطة² .

المطلب الثالث : متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية و مراحل تطبيقها

كما هو معلوم، فإن كل مشروع جِدِّي، مهما كان مجال تطبيقه و مهما بلغت أهميته، يستدعي لتجسيده في أرض الواقع، عناصر ضرورية لذلك، يطلق عليها اسم مستلزمات أو متطلبات نجاح ذلك المشروع مع العلم أنه للوصول إلى التجسيد، يَمُر هذا المشروع عبر خطوات أو مراحل تكون متناسقة مع بعضها البعض لتحقيق مبتغى تجسيد ذلك المشروع .

لتحقيق الأهداف المرجوة من الحكومة الإلكترونية لا بُدَّ من توفير البنية التحتية لها والمتمثلة بشبكات الاتصال والمعلومات، ووسائل التخزين أنظمة أمن المعلومات، إضافة لمتطلبات أخرى مثل: حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال إلى البيئة الإلكترونية، أيضاً، حل مشكلات قانونية التبادلات التجارية وقضايا إثبات الشخصية والتوقيع الإلكتروني والنَّقد الإلكتروني³،

¹ محمد محمد الهادي، الحكومة الإلكترونية كوسيلة للتنمية و الإصلاح الإداري، مرجع سابق .

² عبد الرحمان تيشوري، "لماذا تأخرنا حتى الآن بتقديم الخدمات الإلكترونية؟"، مرجع سابق .

* مواد القرطاسية هي لفظ عام يُطلق على جميع الأدوات المكتبية .

³ إياد خالد عدوان، مرجع سابق، ص 49 .

كما أن هناك مراحل متعاقبة لتحول الحكومة التقليدية إلى حكومة إلكترونية، و طبقاً لهذه المراحل ترتقي الحكومات شيئاً فشيئاً حتى تصل إلى مرحلة الحكومة الإلكترونية، و التي تحمل تغييراً جذرياً و تعتبر تطويراً للحكومة التقليدية، حيث لا يمكن لهذه الأخيرة، القفز عبر هذه المراحل و اختزالها، دون المرور بها تدريجياً¹.

بالتالي سنقوم بتقسيم محتوى هذا المطلب إلى فرعين، على الشكل الآتي :

- الفرع الأول : متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية .
- الفرع الثاني : مراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية .

الفرع الأول : مُتطلبات بناء الحكومة الإلكترونية

تمثل الحكومة الإلكترونية تحولاً شاملاً في المفاهيم، النظريات، الأساليب، الممارسات، الهياكل و القوانين التي تقوم عليها المنظمات، فهي ليست مجرد شعار يرفع أو طموح يمكن تحقيقه من خلال وصفة جاهزة أو خبرة مستوردة، بل إنها عملية معقدة و نظام متكامل من المكونات البشرية التقنية المعلوماتية المالية و القانونية و غيرها، و بالتالي لا بد من توفير متطلبات عديدة و متكاملة لإخراج و تجسيد مشروع الحكومة الإلكترونية على أرض الواقع العملي في مختلف المنظمات²، و من أهم هذه المتطلبات، نذكر ما يلي :

1/ التوجه الجاد نحو إنشاء الحكومة الإلكترونية، فتحديد توجه مسار مشروع الحكومة الإلكترونية له أهمية بالغة، بحيث ينعكس عمق و اتساع هذا التوجه على تنفيذ الخطوات و تحقيق المتطلبات اللاحقة و هذا على الأطراف المعنية تشكيل هيئة أو لجنة ذات كفاءة عالية على جميع الأصعدة و المستويات تتولى دراسة المشروع من البداية إلى غاية تحديد مختلف المنافذ الإلكترونية³.

¹ "خلاصات كتب المدير و رجل الأعمال"، نشرة نصف شهرية، الشركة العربية للإعلام العلمي (شُعاع)، السنة الحادية عشر، العدد : 19 القاهرة، أكتوبر 2003، نقلاً عن موقع : <http://www.edara.com>، تاريخ الاطلاع : 2017/02/05، ص 5 .

² سعداوي محمد، "انعكاسات تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية على أداء المرافق العامة"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2009/2008، ص 56.

³ علي حسون الطائي، "الحكومة الإلكترونية واقعها و آفاق تطبيقها في العراق"، نقلاً عن موقع : www.alsalaah.com، تاريخ الاطلاع : 2017/02/20، ص ص : 2، 3 .

2/ حل المشكلات القائمة في الواقع الحقيقي قبل الانتقال إلى البيئة الإلكترونية، و من أبرزها : مشاكل التوثيق إذ يجب توفير نظام توثيق فاعل يضع كافة وثائق العمل الحكومي في موضعها الصحيح بالوقت المطلوب¹ .

- و في هذا السّياق، يجب أن تلم مسألة التوعية الاجتماعية بثقافة الحكومة الإلكترونية و متطلباتها بأهمية كبيرة، فوعي الجمهور بطبيعة هذا التغيير الجذري و استعداده على جميع الأصعدة، يعتبر حجر الأساس و الانطلاقة الجيدة نحو التحول من نظام العمل التقليدي في الحكومة التقليدية إلى نظام العمل الظاهري في إطار الحكومة الإلكترونية .

- كما أنّه و في نفس السّياق، تتطلب الحكومة الإلكترونية تغييرات جذرية في نوعية العناصر البشرية الملائمة لها، و هذا يستلزم تطوير نظم التعليم و التدريب بما يتلاءم مع التحول الجديد، و ذلك على كافة المستويات² .

3/ التخطيط المحكم للموارد البشرية و توظيف العناصر المؤهلة مع مراعاة تدريبها و تنميتها تماشيًا مع التطور التكنولوجي بكافة أبعاده .

- كما يستلزم الأمر، تسخير التكنولوجيا الملائمة في كل ما يتطلبه التحول نحو الحكومة الإلكترونية و إتاحة مصادر المعرفة المناسبة في كافة المؤسسات، للاستخدام الفردي و المؤسسي على أوسع نطاق ممكن .

- التخطيط المالي الرّشيد و رصد المخططات الكافية من خلال إعادة النظر في نظام الأولويات الخاص بالتمويل مع توفير الأموال اللازمة لإجراء التحول المطلوب، هذا وفقًا لإطار زمني ملائم للظروف العامة و خصوصيات كل دولة³ .

4/ توفير الأنظمة و التشريعات، و التي من شأنها، تكريس التحول نحو العمل الإلكتروني، و التي تتضمن كذلك إجراءات القيام بذلك، و هذا للحصول على ثقة الجماهير في تنفيذ الأعمال إلكترونيًا من خلال وجود ما يلي⁴ :

¹ أبويكر محمود الهوش، مرجع سابق، ص 91 .

² سعادي محمد، انعكاسات تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية على أداء المرافق العامة، مرجع سابق، ص 57 .

³ عبد الحافظ نائل العوامل، الحكومة الإلكترونية و مستقبل الإدارة العامة، دراسات العلوم الإدارية، المجلد : 29، العدد : 1، الجامعة الأردنية، 2002، ص ص : 151، 152 .

⁴ أبويكر محمود الهوش، مرجع سابق، ص 101 .

- إعطاء الصبغة القانونية للأعمال الإلكترونية .
- توفير القدر الكافي من أمن المعلومات .
- وجود أنظمة دقيقة لسرية المعلومات .

5/ بالإضافة إلى ما سبق ذكره من متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية، يجب أن يتصف التنظيم بالمرونة من أجل تحقيق هذه المتطلبات، و التي تحتاج في ذلك إلى تَغْيِرات في الهيكل التنظيمي، و ذلك حتى يتم التوافق مع متطلبات العمل الإلكتروني¹ .

الفرع الثاني : مراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية

إن التحول من الطريقة التقليدية في تقديم الخدمات الحكومية إلى الطريقة الآلية بواسطة الأنترنت و جميع وسائط الاتصال، و هذا في إطار نظام الحكومة الإلكترونية، عملية مُطَوَّلَة و مُعَقَّدة، تحتاج إلى تخطيط و تنظيم من خلال مراحل لتجسيد مفهوم الحكومة الإلكترونية على أرض الواقع² .

و لعلّ من أهم مراحل التحول للحكومة الإلكترونية، دراسة الوضع الراهن للبنية التحتية التقنية و للإجراءات الإدارية و التنظيمية المُطبَّقة في العمل الحكومي، ثمّ السَّعي إلى مواكبتها من حيث تطوير البنية التحتية أو بنائها في حال انعدامها، ثم الملائمة بين الإجراءات المعمول بها آلية إتاحتها في شكل إلكتروني ثم العمل بها من خلال البيئة الإلكترونية، و يجب عند الشروع في تنفيذ هذه المراحل ملاحظة مطابقتها للتشريعات الوطنية المعمول بها، و توعية القائمين على توفير الخدمات و كذلك المستفيدين منها بالكيفية التي تدار بها بيئة العمل الإلكترونية³ .

وعند الحديث عن الخطوات العملية لإحلال النظام الإلكتروني محل النظام التقليدي، يُمكن إيراد ذلك من خلال ما يلي⁴ :

¹ علي حسون الطائي، الحكومة الإلكترونية واقعها و آفاق تطبيقها في العراق، مرجع سابق، ص 3 .

² محمد بن أحمد السديري، "مفاتيح النجاح في تطبيق الحكومة الإلكترونية : أسئلة و أجوبة قبل التطبيق"، نقلاً عن موقع : <http://mas@kaau.edu.sa>، مرجع سابق .

³ "أبحاث و مقالات عن الحكومة الإلكترونية"، نقلاً عن موقع : <http://www.vb4arab.com>، تاريخ الاطلاع : 2017/03/06 .

⁴ "الحكومات الإلكترونية"، نقلاً عن موقع : <http://www.egovs.com>، تاريخ الاطلاع : 2017/03/02، ص 1 .

1/ إعادة النظر في هندسة العمليات الحكومية : أو ما يُسمى ب(الهندرة)

يُعتدّر معظم المشتغلين في مشاريع الحكومة الإلكترونية، أن هذه المشاريع فرصة ذهبية للحكومات من أجل إعادة النظر في طريقة العمل حتى تتواكب مع عصر المعلومات، بل إن معظم الباحثين ينصحون الحكومات وبشدة أن لا يتم البدء في أي مشروع لحكومة إلكترونية دون إعادة النظر في العمليات الداخلية حتى تتمكن من الاستفادة القصوى من هذه المشاريع، وإلا فسوف تكون الحكومة الإلكترونية مجرد قناع حسن لوجه غير حسن .

2/ أتمتة العمليات الداخلية (مؤسسات الدولة) :

إذا ما أكملت المنظمة الحكومية مرحلة إعادة النظر في عملياتها، فإنه يجب عليها أتمتتها داخلياً من خلال حيازة واستخدام مختلف الوسائل، الأساليب والتقنيات الحديثة والمتطورة في مجال المعلومات والاتصال فلا يمكن أن تتمكن المنظمة من بناء حكومة إلكترونية إذا كانت عملياتها الداخلية تستعمل الأوراق في تنفيذها، والملاحظ أن عدداً كبيراً من الحكومات قد بدأ هذه الخطوة فعلياً باستخدام تقنيات سير العمل (Workflow) المتعددة و التي يمكن من خلالها للحكومة تنفيذ أغلب العمليات الداخلية بشكل إلكتروني أي تحويل جميع معلومات الحكومة و وزاراتها الورقية إلى معلومات إلكترونية¹، بحيث يمكن القول أنه إذا تمت أتمتة جميع العمليات الداخلية باستخدام مقاييس الحكومة الإلكترونية، فإن هذه المرحلة توصف بمرحلة تعامل الحكومة مع الموظفين (G2E) .

3/ تكامل الأعمال الحكومية لتحقيق الترابط الإلكتروني :

وهي مرحلة الذروة فيما يخص تنفيذ خدمات الحكومة الإلكترونية، وفيها تصير المعلومات مُتاحة فوراً عبر الشبكة، ويكون تفاعل المستفيد قائماً مع الحكومة الإلكترونية مع استجابته لها وذلك من خلال استيفاء جميع متطلباته وتلقي جميع الخدمات التي يكون مخولاً بتلقيها من مصدر واحد أياً كانت نوعيتها مقابل الإنهاء الفوري للمعاملات من قبل الحكومة بأسلوب متطور في تقديم الخدمات وقائم تماماً على السرية والخصوصية اللازمتين لإجرائها، وهذا في نطاق واحد يمثل بنية ملائمة للنظام الإلكتروني، حيث يصير التكامل هدفاً أساسياً في تقديم جميع الخدمات عبر الشبكة وتحقيق الرّبط الإلكتروني بين الحكومة والمستفيد².

¹ أبويكر محمود الهوش، مرجع سابق، ص 76 .

² العبود فهد بن ناصر بن دهام، الحكومة الإلكترونية بين التخطيط و التنفيذ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2003، ص ص : 44، 42 .

- أما بالنسبة للتجارب الناجحة للحكومات الإلكترونية، ارتأينا الاستعانة بنتائج المسح الذي قامت به الأمم المتحدة في سنة 2016، و اعتمدت عملية المسح هذه على المؤشرات التالية :
- مؤشر الخدمات على الخط (OSI) .
 - مؤشر رأس المال البشري (HCI) .
 - مؤشر البنية التحتية للاتصالات السلكية و اللاسلكية (TII) .
 - مؤشر التنمية في الحكومة الإلكترونية (EGDI) .

و فيما يلي جدول ترتيب أحسن 15 دولة حسب عملية مسح الحكومات الإلكترونية التي قامت بها الأمم المتحدة سنة 2016¹ :

المرتبة سنة 2016	مستوى مؤشر التنمية في الحكومة الإلكترونية EGDI	مؤشر التنمية في الحكومة الإلكترونية EGDI	مؤشر البنية التحتية للاتصالات TII	مؤشر رأس المال البشري HCI	مؤشر الخدمات على الخط OSI	البلد
01	عالي جداً	0.9193	0.8177	0.9402	1.0000	المملكة المتحدة
02	عالي جداً	0.9143	0.7646	1.0000	0.9783	أستراليا
03	عالي جداً	0.8915	0.8530	0.8795	0.9420	جمهورية كوريا
04	عالي جداً	0.8828	0.8414	0.8360	0.9710	سنغافورة
05	عالي جداً	0.8817	0.7590	0.9440	0.9420	فنلندا
06	عالي جداً	0.8704	0.8134	0.9210	0.8768	السويد
07	عالي جداً	0.8659	0.7517	0.9183	0.9275	هولندا
08	عالي جداً	0.8653	0.7136	0.9402	0.9420	نيوزيلندا
09	عالي جداً	0.8510	0.8247	0.9530	0.7754	الدنمارك
10	عالي جداً	0.8456	0.7502	0.8445	0.9420	فرنسا
11	عالي جداً	0.8440	0.8277	0.8274	0.8768	اليابان
12	عالي جداً	0.8420	0.7170	0.8815	0.9275	الو.م.أ
13	عالي جداً	0.8334	0.7329	0.8761	0.8913	إستونيا
14	عالي جداً	0.8285	0.6717	0.8572	0.9565	كندا
15	عالي جداً	0.8210	0.7342	0.8882	0.8406	ألمانيا

¹ [E-GOVERNMENT SURVEY 2016](#)-e-government in support of sustainable development-, World e-government leaders with very high E-Government Development Index (EGDI) levels, UNITED NATIONS, Department of Economic and Social Affairs, New York, 2016, P 111 .

المبحث الثاني: مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر

يمكن القول بأن مفهوم الحكومة الإلكترونية، يحمل فكرة و مضمون جديد قابل للتطبيق على أرض الواقع، و يتجلى لنا هذا الأمر من خلال ملاحظة تجارب مختلف الدول في العالم، و التي حققت حكوماتها نجاحات ملحوظة في تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية، مع اختلاف مستويات تطبيقه من دولة إلى أخرى.

و من المؤكد أن جوهر الحكومة الإلكترونية، يكمن في تغيير طريقة أو أسلوب تفاعل الأفراد و المنظمات على اختلاف أنواعها مع الحكومة...، و عليه، فإن مفهوم الحكومة الإلكترونية الجديد، يُقَرُّ بالضرورة قيام هذه الحكومة بتنظيم نفسها، ليس حول الدوائر الحكومية البيروقراطية، كما في حالة الحكومة الاقتصادية التقليدية، و إنما حول الأعمال و الفعاليات و احتياجات المواطنين من خلال المعلومات و تكنولوجيا الاتصال...

بمعنى أن مفهوم الحكومة الإلكترونية، لا يقتصر على إحداث تغييرات شكلية في أساليب تقديم الخدمات للمواطنين (مثل أتمتة بعض عمليات توصيل الخدمة)، أو إعادة هندسة هذه العمليات أو السلطات أو إعادة اكتشاف الحكومة .

قمنا في بداية دراستنا هذه، بالتطرق إلى جملة من عموميات موضوع الحكومة الإلكترونية، بداية بالمفهوم (نشأة، تعاريف، ركائز، و مبادئ الحكومة الإلكترونية)، كما تناولنا أهمية و مزايا هذا المفهوم و متطلبات و مراحل تطبيقه، بعد كل ما تطرقنا إليه، سنتناول في هذا المبحث مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر .

و الدليل على أن الحكومة الجزائرية تُفكر على أعلى مستوى في تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية ما تقدم به رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في مداخلة أثناء مشاركته في مؤتمر تونس، حول مجتمع المعرفة¹ :

" ... في إطار تحسين أساليب الحكم، تتم حاليا إقامة شبكة بين حكومية، و التي ستضم البوابة الحكومية و تقترح كل الخدمات الاتصالية للسير الحسن للمنظمات الحكومية .

¹ Bouteflika Abdelaziz , « Allocution du Président Bouteflika au sommet mondial de Tunis » sommet mondial de la société de l'information ,Tunis ,2005 ,sur le net : www.mptic.dz ,visité le : 21/02/2017 .

هذه الشبكة التي ستكون في مرحلة لاحقة، مفتوحة أمام المواطنين و المتعاملين السوسيواقتصاديين ليُصبح فيما بعد وسيلة اتصال تفاعلية ما بين الحكومة و المجتمع المدني . يتعلق الأمر، بسياسة التكيّف مع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، لوضعها تحت خدمة غاية التطور و جعلها وسيلة لاستدراك التخلف الاقتصادي في استراتيجية تطوير البلد ... " .

من وجهة نظرنا، و في إطار هذا المبحث، ارتأينا التطرق لبعض من أهم المواضيع المتعلقة بصفة مباشرة بمشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، بدايةً بالبناء القانوني للحكومة الإلكترونية في الجزائر باعتبارها الواجب مراعاتها عند التحول للحكومة الإلكترونية و الأبعاد النَّاجمة عن ذلك، و أخيراً سنتناول أهداف الحكومة الإلكترونية و معوقات التحول لهذا النظام في الجزائر .

و بالتالي، قمنا بتقسيم هذا المبحث، إلى ثلاثة مطالب، و هذا على النحو الآتي :

- المطلب الأول : البناء القانوني للحكومة الإلكترونية في الجزائر .
- المطلب الثاني : اعتبارات التحول للحكومة الإلكترونية و الأبعاد النَّاجمة عن ذلك.
- المطلب الثالث : أهداف الحكومة الإلكترونية و معوقات التحول لها في الجزائر .

المطلب الأول : البناء القانوني للحكومة الإلكترونية في الجزائر

الفلسفة التي تقوم عليها الحكومة الإلكترونية تتركز في نظرتها إلى الحكومة التقليدية كمصدر للخدمات والكيفية التي يتم من خلالها تقديم الخدمات للمواطنين والشركات كعملاء أو زبائن لدى الحكومة وما هي نظرة هؤلاء حيال طرق وآليات تقديم الخدمات، إن البيروقراطية في نُظْم عمل الحكومات التقليدية انعكست على ثقة العملاء بالحكومات وطرق الحصول على الخدمات من خلالها، بسبب الرُوتين والتعقيدات والتعسف الذي يُلاقِيه من يريد الحصول على الخدمات الحكومية .

من هنا، كان لابد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات، لبناء الثقة بين العملاء والحكومة الإلكترونية من خلال تبني أساليب وطرق متطورة واستغلال تكنولوجيا المعلومات لتقديم خدمات حكومية بمواصفات جيدة للعملاء .

في حين يُعدُّ البناء القانوني، من أكثر موضوعات الحكومة الإلكترونية حساسيةً و أهمية، مع أننا لا نرى في الواقع العربي نشاطاً تشريعياً يُراعي هذه الأهمية، و إذا كان ما سيتم دراسته من بحث في التحديات القانونية للأعمال الإلكترونية، قد وصفناه بأنه الإطار الذي جمع كافة تحديات قانون الكمبيوتر و هذا صحيح و إذا كان متصوراً أن تظهر أيّة تحديات لتقنية المعلومات، لا تتصل بفروع قانون الكمبيوتر، فإن هذا لا يمكن تصوره بالنسبة للحكومة الإلكترونية¹ .

و في هذا الإطار، سنحاول معالجة هذا الموضوع، من خلال ما يلي :

- الفرع الأول : ظهور الإنترنت و تطورها في الجزائر .
- الفرع الثاني : التحديات القانونية التي تواجه الحكومة الإلكترونية في الجزائر .
- الفرع الثالث : المجالات القانونية الواجبة التعديل من أجل الحكومة الإلكترونية .

¹ "الحكومة الإلكترونية - الإطار العام-"، نقلاً عن موقع : <http://www.f-law.net>، مرجع سابق .

الفرع الأول : ظهور و تطور الأنترنت في الجزائر

تُعَدُّ الأنترنت* أحدث التقنيات الاتصالية التي عرفها العالم خلال العقدين الماضيين، حيث استطاعت الشبكة بما تمتلكه من سمات اتصالية وتقنية متميزة، أن تقلب المفاهيم المكانية والزمنية للإنتاج والتطبيقات الإعلامية في العالم، سمحت من خلالها لمستخدميها الاختيار بحرية ما يريدون من خدمات اتصالية تتلاءم وحاجاتهم .

ونتيجة الاعتماد المتزايد على شبكة الأنترنت باعتبارها الأداة الأحدث والأكثر تنامياً في مجال الاتصال ونتيجة لصعوبة معرفة المتلقي العادي تفاصيل هذا النمو المضطرد، فقد اهتم الباحثون والمختصون في مجال الاتصال الجماهيري بدراسة الأنترنت، ويرى البعض بأن " الأنترنت حققت ثورة معلوماتية واتصالية وذلك من خلال تقديمها شكلاً جديداً من أشكال التواصل البشري فيما يسمونه (التواصل الجماهيري الثنائي الاتجاه غير الخاضع للرقابة) ".

في حين أن من أهم أسباب اتساع رُقعة استخدام شبكة الأنترنت، النقاط التالية¹ :

- 1/ تمتع هذه الشبكة بقدرات على إيصال شبكات مختلفة التكوين والمصادر مع بعضها البعض دون أي قيود أو شروط مما أعطى المستخدمين الحرية والقدرة على الاختيار فيما يرغبون في الاطلاع عليه دون أي قيد أو شرط .
- 2/ تقديم عدد من الوظائف والخدمات التي جعلها أهم وسيلة حالية في الساحة، فوجود ملايين من المواقع الرسمية والشخصية والخاصة، والتي توفر للمتصفح المعلومات والأخبار والبيانات وغيرها مجاناً في الغالب حَبَّبَ فيها الأشخاص الراغبين في الوصول إلى المعلومة حال حدوثها، حيث أن الصحافة الإلكترونية اليوم تعتبر إحدى أهم أنواع الصحافة لما توفره في مواقعها من خدمات وأخبار وتحليلات توازي الموجود في التلفزيون والإذاعة والصحافة المكتوبة .

¹ مصطفى المريط و عمر بوعباد، "الإيجابي و السلبي في توظيف نظام الشبكة العنكبوتية"، ماستر التواصل و التنمية : نظم الاتصال و الإعلام، 2009/2008، على الخط : <http://lamret.maktooblog.com> ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/10 .

* أصل مصطلح الأنترنت - Internet بالإنجليزية تكوّن من البادئة - Inter و تعني "بيني" أو "ما بين" و من كلمة Net التي تعني "شبكة"، وذلك وصفاً لجوهر شبكة الأنترنت بأنها "شبكة ما بين شبكات" أو "شبكة الشبكات" أو "شبكة من الشبكات"، أي نظاماً (بروتوكولاً) موحداً يصل ما بين شبكات مستقلة متباينة .

3/ تُعتبر الأنترنت، أكبر وأشمل مكتبة في المعلومات، لما تحتويه من معلومات وبيانات وفي مختلف المواضيع والجوانب السياسية، الدينية، الفنية، الرياضية وغيرها، وأيضًا شخصية، مما سهل من انتشار مجالات استعمالها .

4/ سهولة الاستخدام وبساطته، فالمستخدم لا يحتاج إلى كثير من المهارات أو التجهيزات الفنية حيث يكفي وجود جهاز كمبيوتر مُزوّد بجهاز (Modem) وهي أداة إلكترونية تجعل الكمبيوتر قادرًا على التواصل والتعامل مع شبكة الأنترنت، ولا يحتاج المستخدم بعد ذلك إلا إلى جهوده الشخصية وقدرته على التعامل والتجول في بحور الأنترنت الواسعة، والتي تزداد اتساعًا وعمقًا كل يوم وذلك لزيادة عدد المشتركين فيه والمتعاملين والمستخدمين له، كونه أصبح اليوم أحد أهم المصادر المتوفرة والمتجددة للمعلومات والأخبار والبيانات والخدمات الأخرى التي يُقدمها من تجارة بين الأفراد والشركات وكونه مصدرًا للتسلية ومرجعًا متجددًا للباحثين .

و قد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الأنترنت و التقنيات المرتبطة بها، من خلال ارتباطها بشبكة الأنترنت لأول مرة في شهر مارس من سنة 1994، عن طريق مركز البحث و الإعلام العلمي و التقني CERIST (Centre de Recherche et d'Information Technique) Scientifique et الذي أنشأ سنة 1986، بموجب المرسوم 72-86 المؤرخ في أبريل 1986 من قبل وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، قصد تكليفها بالعمل على إقامة شبكة اتصال وطنية و ربطها بشبكات إقليمية و دولية¹ .

بعد سنة 1994، شهدت الجزائر تطورات كبيرة في مجال الأنترنت، حيث أنها في البداية كانت مرتبطة بالإنترنت عن طريق إيطاليا بسرعة 9600 حرف ثنائي في الثانية (9.6 K.O)، و هي سرعة ضعيفة جدًا في 1996 وصلت سرعة الخط إلى 64000 حرف في الثانية (64 K.O)، و ذلك عن طريق العاصمة الفرنسية باريس، لترتبط الجزائر بالإنترنت عن طريق واشنطن (الولايات المتحدة الأمريكية)، سنة 1998، مقترحة بذلك خط بسرعة 1 ميغابايت في الثانية (1 Mega Bite/sec) .

ظلّ مركز CERIST، الموفر الوحيد على المستوى الوطني لخدمات الأنترنت، إلى أن ظهر المرسوم التنفيذي رقم 257-98، بتاريخ 25 أوت 1998²، و المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 307-2000³

¹ بختي إبراهيم، "دور الأنترنت و تطبيقاتها في المؤسسة"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص 196 .

² Daniel Caumont , « les études de marché », Dunod ,Paris ,1998 .

³ المرسوم التنفيذي رقم 307-2000 ،"المحدد لشروط و إجراءات إنشاء و استغلال خدمات الأنترنت"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد : 60، سنة 2000 .

المحدد لشروط و إجراءات إنشاء و استغلال خدمات الإنترنت، و أعطى الحق لكل شخص مادي أو معنوي مُكلف قانونيًا و ذي الجنسية الجزائرية، في أن يصبح موفرًا لخدمات الإنترنت¹.

الفرع الثاني : التحديات القانونية التي تواجه الحكومة الإلكترونية في الجزائر

يعود السبب الرئيسي في جملة التحديات التي تواجه البناء القانوني للحكومة الإلكترونية في الجزائر و التي تشمل العديد من الأوجه و الجوانب، إلى الظروف غير المشجعة التي امتازت بها الجزائر في فترة دخولها عالم الإنترنت، و خاصة افتقار مجال الإعلام و الاتصال لنصوص قانونية و تشريعات حديثة تتلاءم مع التطورات الحاصلة، في حين سنقوم بسررد هذه التحديات، في النقاط التالية²:

1/ فالعلاقات فيما بين الجهات الحكومية والأفراد في شتى الميادين، ومختلف القطاعات، تأسست على تعبئة الطلبات و الاستدعاءات الخطية والمكتوبة، وتسليم الأصول والحصول على مستندات رسمية .. إلخ من الوقائع التي تجعل علاقة المواطن بالموظف الحكومي لا يحكمها غير الورق والكتابة، وليس أي ورق وإنما في الغالب نماذج حكومية، وليست أية كتابة وإنما في الغالب كتابة موثقة ضمن مفهوم المستندات الرسمية المقررة قانونًا .

2/ وثمة إشكالات في ميدان أنظمة الرسوم والطابع وعمليات استيفائها .

3/ وثمة مشكلات تتصل بإجراءات العطاءات الحكومية وشروطها الشكلية .

4/ وإشكالات تتصل بوسائل الدفع وقانونها، ومدى قبول القانون للدفع (القيدي - نسبة للقيدي) كبديل عن الدفع النقدي .

5/ وثمة إشكالات في ميدان حماية أمن المراسلات الإلكترونية في ظل غياب استراتيجيات أمن شمولية في بيئة المؤسسات العربية سواء في القطاع العام أو الخاص .

6/ ومن جديد، يطفو على السطح التساؤل حول حجية التعاقد الإلكتروني وحجية الإثبات بالوسائل الإلكترونية .

7/ وثمة خشية من أن يكون التكامل الرقمي على حساب السرية وعلى حساب الخصوصية وحرية الأفراد.

¹ بن عبد الله موني، "الجباية الإلكترونية و دوافع اعتمادها في الجزائر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة البليدة، 2005، ص 112.

² قيديم حسيبة، "الأنترنت و استعمالاتها في الجزائر"، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص 68 .

8/ وفي ظل غياب قواعد المساءلة الجنائية على العيب بالكمبيوتر و الشبكات، وإساءة استخدامها وعلى الأنشطة الإجرامية المرتكبة بواسطتها ثمة خشية على أمن التعامل، سواءً فيما بين المؤسسات الحكومية أو بينها وبين الجمهور .

ولا أريد في هذا السياق، أن أعيد تكرار ما سبق استعراضه من التحديات القانونية في بيئة الأعمال الإلكترونية، ولكن إيراد ما تقدم، كان القصد منه إدراك أن الحكومة الإلكترونية، تتطلب الوقوف على كافة تشريعات النظام القانوني القائم، وهي لا تحتل أن يشرع لها بقالب تشريعي جاهز قد يكون مناسباً في بيئة مغايرة وغير مناسب في البيئة المحلية¹ .

و إذا ما ربطنا التحدي القانوني، بعناصر النجاح في بناء الحكومة الإلكترونية، فإن العناصر الحاسمة لضمان بناء حكومة إلكترونية حقيقية و فاعلة بوضع خطة تنطوي على عناصر النجاح، و ذلك بأن تكون الرؤية واضحة، و أن تُحدد الأهداف على نحو قابل للتطبيق، و أن تخضع كافة المراحل للإشراف القيادي و المتابعة، و أن تُحفز الخطة فرص المشاركة و الاستثمار، و أن تعامل كافة المراحل بالواقعية و الشفافية و أن تعتمد استراتيجية المراجعة لما أنجز و لما تبقى دون إنجاز، و استراتيجية التحليل اللائق حتى نضمن توفر عنصر التطور المطلوب في مثل هذا المشروع .

إن إقامة حكومة إلكترونية في الجزائر، يستلزم توفر بنية هيكلية مشكلة من المقومات المادية للاتصال كأجهزة الكمبيوتر و مختلف المعدات الرقمية، بالإضافة إلى البرامج و التطبيقات الحديثة...، لكن من الضروري أيضاً وجود مجموعة من التشريعات التي تنظم التطبيقات و التسيير في هذا المجال² .

إلى غاية سنة 2001، تعرض تنظيم قطاع الاتصالات في الجزائر، إلى عراقيل كبيرة للاستجابة إلى الطلب الوطني المستمر التطور، المتعلق بالحصول على خطوط هاتفية، و بدأت الأمور بالتغير و التحسن بفضل القانون الجديد لقطاع الاتصالات، الذي فتح الأبواب للمستثمرين الخواص بعد 30 سنة من احتكار الدولة، فلقد منحت الرخص للقطاع الخاص مما أدى إلى تقوية العرض في هذا المجال .

¹ قيدوم حسبية، نفس المرجع، ص 68 .

² خلاصي عبد القادر و كويبي سليمة، "تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في الجزائر : وضعية و آفاق"، اجتماع الخبراء الإقليمي حول معيقات النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الدول العربية، جامعة الدول العربية، 2005، ص 7 .

عرفت أيضًا نشاطات مُقَدِّمي خدمات الإنترنت (ISP)، مرحلة انفتاح، فابتداءً من سنة 1998، تَمَّ اعتماد مُقَدِّمين خواص لخدمات الإنترنت رغم أن أغلبية المُقَدِّمين المُعْتَمَدِينَ تأخروا كثيرًا في تقديم خدماتهم إلا أن تأثير التنافس على نقص تسعيرات الوصول إلى الشبكة كان واضحًا، حيث شجَّع هذا الأمر، على استعمال الإنترنت من طرف مختلف طبقات المجتمع¹.

الفرع الثالث : المجالات القانونية الواجبة التعديل من أجل الحكومة الإلكترونية في الجزائر

يستلزم إقامة حكومة إلكترونية في الجزائر، القيام بتعديلات عميقة و بصفة سريعة* من أجل تطوير مجتمع و اقتصاد جديدين، يعتمدان على المعرفة، بحيث تشمل هاته التعديلات، التحضير و التكييف السريع للإطار القانوني و التنظيمي من أجل ضمان شروط الأمن، الحماية و حرية الإعلام لفائدة المستثمرين و المواطنين، من أجل ذلك يجب إصدار نصوص قانونية و تنظيمية متعلقة بالجوانب التالية² :

- حماية المعطيات الشخصية .
- الأحكام الخاصة بتبادل المعطيات .
- جرائم الإعلام الآلي .
- الملكية الفكرية .
- الدفع الإلكتروني .
- الاعتراف بالهوية .
- التصديق على التوقيع الإلكتروني .
- الإجراءات و قواعد منح المجال الإلكتروني .

¹ لحشم قسمية، مرجع سابق، ص 91 .

* من أهم أسس إقامة حكومة إلكترونية فعَّالة، التغيير الجذري في عملية رَقمنة طريقة الحُكم، و كذا السرعة اللازِمة التي يتطلَّبها العالم الافتراضي الرِّقْمِي من أجل مواكبة طبيعته الديناميكية .

² لحشم قسمية، نفس المرجع، ص ص : 91، 92 .

* المرسوم التنفيذي رقم 307-2000، المحدد لشروط و إجراءات إنشاء و استغلال خدمات الإنترنت، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد : 60، سنة 2000 .

و نجد أن المشرع الجزائري، و في إطار تحضير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، إهتَمَّ ب:

- مجال الإيداع القانوني بموجب المرسوم رقم 10-96 .
- الملكية الفكرية بموجب الأمر رقم 03-05، المتعلق بحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة الذي ألغى القانون السابق (الأمر رقم 10-97) .

تطرّفًا هذان النّصّين، لأول مرة إلى برامج الحاسوب و قواعد البيانات، و دائمًا في مجال الملكية الفكرية و بالضبط بخصوص الملكية الصّناعية تم تبني قانون خاص بالدوائر المتكاملة في شهر جويلية من سنة 2003 .

من أسباب فشل التنظيم القانوني في هذا المجال، هو أخذ المشاكل بشكل غير شامل، بل يتم التعرض لبعض النقاط فقط التي تبدو أكثر أهمية و أكبر دليل على الفشل الفعلي في هذا المجال، هو عدم وجود أي نص في الدستور الجزائري، يتناول محاربة الجرائم الإلكترونية، تحديدها، و غير ذلك من المظاهر¹.

ملاحظة : (الكتابة الإلكترونية في القانون الجزائري)

لقد نصّت المادة 44 من القانون رقم 05-10، المؤرخ في 20 جوان 2010، المعدل و المتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، و المتضمن القانون المدني، المعدل و المتمم المادتين : 323 مكرر، و التي تنص على « ينتج الإثبات بالكتابة من تسلسل حروف أو أوصاف أو أرقام، أو أي علامات أو رموز ذات معنى مفهوم، مهما كانت الوسيلة التي تضمنتها و كذا طرق إرسالها » .

المادة 323 مكرر 1 : « يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها و أن تكون معدة و محفوظة في ظروف تضمن سلامتها » .

¹ لحشم قسمية، مرجع سابق، ص 92 .

المطلب الثاني : اعتبارات التحوّل للحكومة الإلكترونية و الأبعاد الناجمة عن ذلك

إن إعادة اختراع مفهوم الحكومة، يُعد أوّل الطريق نحو التحوّل إلى الحكومة الإلكترونية، أو خلق حكومة جديدة تعتمد كليًا على عناصر التكنولوجيا الحديثة، و من العناصر الضرورية لتنفيذ الحكومة الإلكترونية وضع برنامج للاستخدام الصّحيح لكل ما ينتج عن هذه التحولات مع تدريب أكبر عدد من المواطنين على استخدام الحاسوب، و تكوين الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع هذه التطورات¹.

مع العلم أن كل مشروع قابل للتطبيق، مهما كانت فكرته الجوهرية، و مهما كان حجمه، إلا و كانت ترتبط به أبعاد متنوعة، و بما أننا نعلم أن مشروع الحكومة الإلكترونية، مشروع ضخم مبني على فكرة التغيير الجذري بصفة عامة و في كل المجالات، فمن البديهي أن ترتبط بهذا المشروع، العديد من الأبعاد المتنوعة .

بالتالي، و في سياق هذا المطلب، سنقوم بالتطرق إلى نقطتين مهمتين، تتمثل النقطة الأولى في الاعتبارات الواجب مراعاتها عند التحوّل للحكومة الإلكترونية، أمّا النقطة الثانية فتكمن في الأبعاد المرتبطة بالتحوّل للحكومة الإلكترونية، و هذا على النحو التالي :

الفرع الأول : اعتبارات التحوّل للحكومة الإلكترونية .

الفرع الثاني : أبعاد الحكومة الإلكترونية .

¹ لمزيد من المعلومات، أنظر : "تأهيل الكوادر البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية"، على الخط :

www.jeninet.net

الفرع الأول : اعتبارات التحول للحكومة الإلكترونية

إن التحول إلى الحكومة الإلكترونية، يفرض و يوجب علينا أن نراعي جملة من الاعتبارات، و التي سنقوم بسردها فيما يلي¹ :

1/ الاهتمام بالمجالات الإدارية، فليست القضية تكنولوجية و حسب، أساسها الجوانب الفنية بالرغم من أهميتها، و لكنها و في الدرجة الأولى قضية إدارية، تعتمد على فكر إدارة متطور و قيادات إدارية واعية.
2/ الاعتماد على أساليب علمية تتطلب خبرات و تخصصات رائدة للتحول إلى المنظمة الإلكترونية تستغرق وقتاً في الإعداد و التخطيط لها و ينبغي على القيادات أن توفر للقائمين عليها الإمكانيات اللازمة لنجاح تطبيقها .

3/ استخدام تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات بما يتيح الفرص لتطبيق نظم الإدارة الحديثة المعتمدة على برمجيات تحقق التكامل بين أجزاء و فعاليات المنظمة الواحدة، و بما يمنع التناقض بينهما و يُحقق استكمال متطلبات الأداء عالي الجودة و الكفاءة .

4/ تطوير أنماط التعامل و العلاقات البينية، بين أجزاء المنظمة الإلكترونية ذاتها، و أقسامها الداخلية من ناحية، و فيما بينهما و بين المنظمات و الجهات الإدارية ذات العلاقة من ناحية أخرى بالإضافة إلى تنمية علاقتها بالمتعاملين معها .

5/ توفر آلية للدفع الإلكتروني، لاستخدامها في سداد الرسوم المفروضة، للحصول على الخدمات المختلفة، و ذلك كنتيجة طبيعية للتعامل الإلكتروني .

6/ تحسين مستوى الخدمة، و ترشيد استخدام الموارد و ضبط الأداء وفق المواصفات الفنية و القانونية و النظم الإدارية المعتمدة بعد الدراسة و التمحيص، و يقتضي هذا التحول، تبسيط الهياكل التنظيمية، و تقليل إعداد الوظائف، و الاستعانة بأعداد أقل من العاملين الأكثر تأهيلاً و الأعلى تدريباً .

7/ توعية العملاء و تعريفهم بكل ما يتعلق بطرق التعامل و كيفية الحصول على الخدمات، لضمان تفاعلهم مع مقتضيات الإدارة الإلكترونية .

8/ تطوير التشريعات و اللوائح المنظمة للعمل في المنظمة، بغرض تبسيطها و توفيقها مع مقتضيات التعامل الإلكتروني من خلال الشبكات ..

و يتطلب هذا ثورة تشريعية، تستبعد جميع أشكال التعقيد، مع استخدام التكنولوجيا التي تضمن حماية المعاملات الإلكترونية من التزوير .

¹ أبو بكر محمود الهوش، مرجع سابق، ص ص : 58، 59 .

9/ وضع استراتيجية شاملة على مستوى المنظمة لتحقيق هذه الغاية، و تجنّب أن ينفرد كل قطاع أو إدارة بإعداد مشروعها الخاص للتحويل حيث يؤدي هذا المدخل الانعزالي إلى تفتت الجهود و تبديد الموارد و تكرار الدراسات فيما ليس له طائل .

بعد قيامنا بسرد مجموعة الاعتبارات التي يجب أن نراعيها عند تحولنا إلى الحكومة الإلكترونية، أرى أنه من الضروري التطرق و لو بإيجاز إلى مكونات منظومة الحكومة الإلكترونية، التي نرى أن لها ارتباطاً وثيقاً بمضمون هذا المطلب، و سنحاول اختصار هذه المكونات، فيما يلي :

* مكونات منظومة الحكومة الإلكترونية :

تتكون منظومة الحكومة الإلكترونية من أربعة مكونات، سنشرحها بإيجاز في سياقنا التالي :

1- الأنشطة الحياتية الرقمية في الحكومة الإلكترونية :

يُمكن إجمال التغييرات التي تصاحب إحلال الثورة المعلوماتية محل النظام التقليدي في منظومة الحكومة، في محورين أساسيين، هما¹ :

أ/ المحور الأول : العمل عن بُعد :

في إطار نظام الحكومة التقليدي، نجد أن التفاعل في محيط العمل و مكانه قائم على الحضور الزماني و المكاني، سواءً لمُقدّم الخدمة أو لطلبها و هذا في الدائرة الحكومية، لكن طبيعة العمل التقليدي تأثرت - على غرار شتى المجالات -، بالثورة المعلوماتية، حيث ظهر نمط جديد من أنماط أداء العمل و هو ما يُسمى "العمل عن بُعد"، و من هنا فإن طبيعة العمل داخل منظومة الحكومة الإلكترونية الكاملة تختلف عن العمل داخل الحكومة التقليدية، فبينما تعتمد التقليدية على الحضور المكاني و الزماني، تعتمد الإلكترونية على الحضور اللامكاني و اللّزماني .

ب/ المحور الثاني : الخدمة عن بُعد :

في نظام الحكومة الإلكترونية، فإنّه و كما أن الموظف يؤدي عمله عن بُعد، فإن المواطن يحصل على الخدمة من أي مكان يتواجد فيه، و في أي وقت يرغب، سواء عن طريق الهاتف التفاعلي أو عن طريق الإنترنت، و هذا ما نجده الآن في شكل واضح في طريق التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية المُتكاملة، و بالتالي فإن طبيعة تأدية الخدمة في نظام الحكومة الإلكترونية، تعتمد على الحضور اللامكاني و اللّزماني .

¹ أبويكر محمود الهوش، مرجع سابق، ص ص : 61، 63 .

2- الضوابط الحاكمة (الثوابت) :

ترتبط بمنظومة الحكومة الإلكترونية، مجموعة من الضوابط الحاكمة، التي تعد من أهم الثوابت الفكرية في المجتمع و هي تلعب دورا مهما في تشكيل نمط الحكومة الإلكترونية، و من أهم هذه الضوابط :
الدين القانون، الثقافة، و التقاليد .

أ/ الدين :

هو الإطار العام الذي يحكم حركة منظومة الحكومة الإلكترونية و عناصرها المختلفة في المجتمعات الإسلامية، و يعد الدين من الثوابت الرئيسية في الأمة، كما يُمثل القاسم المشترك للسلوك إزاء مواقف الحياة المختلفة في التربية و إقامة الروابط و العلاقات داخل الفرد نفسه، و بينه و بين أفراد أسرته، حتى تمتد العلاقات و الروابط نحو مختلف الناس في المجتمع، كما أنه يُمثل أساس التعامل في كل منظومة من منظومات الحياة¹.

ب/ القانون :

يُعد القانون من أقوى وسائل الضبط الاجتماعي، لأنه ضرورة اجتماعية لازمة لحياة الجماعة و تدعيم و استقرار النظم الاجتماعية في المجتمع، فبدون قانون لا يمكن تصوّر نظام يحكم سلوك الأفراد و يُحدد علاقاتهم، إلا أنه سنحتاج في بلادنا، إلى قوانين جديدة تحكم الأطر الجديدة التي تقوم عليها منظومة الحكومة الإلكترونية .

ج/ الثقافة :

تقوم الثقافة بدور حيوي فاعل في تحديد نظم المجتمع، و صياغة بنائه، و تأطير مظهره، و هذا ما قرّره العديد من علماء الاجتماع، و بما أنها تتطور و لا تتغير، عُدّت من الثوابت المرتبطة بمنظومة الحكومة الإلكترونية²، و التي تمثل إحدى تحدياتها المهمة، بسبب الأمية التي يُعاني منها عدد كبير من المواطنين خاصة في بلادنا .

د/ التقاليد :

تتميّز التقاليد الاجتماعية في مجتمعاتنا، بأنّها ذات مرجعية تتفق مع أحكام الدين الإسلامي، ممّا يجعل منها أقرب إلى العرف أو القانون (قوتها في ثباتها)، و بالتالي يبقى الإنسان المسلم في تعامله مع باقي أفراد المجتمع، يتم من خلال قواعد الدين الإسلامي، رغم ما تقدمه له الثورة المعلوماتية .

¹ سعد الأمارة، "الدين و الأسرة و التنشئة الاجتماعية"، مجلّة النبأ، العدد : 57، المستقبل للثقافة و الإعلام، لبنان، 2001 .

² إبراهيم محمد جواد، التجديد .. الثوابت و المتغيرات"، مجلّة النبأ، العدد : 41، المستقبل للنشر و الإعلام، لبنان، 2000 .

3- العوامل الفاعلة (المُنْعَرِجات) :

مجموعة أخرى من العوامل الفاعلة في منظومة الحكومة الإلكترونية، و هي قابلة للتفاعل بشكل كبير مع تأثيرات المعلوماتية (و في إطار ما تألّف عليه المجتمع من قيم و أخلاق)، و مِنْ أهما : كيان المجتمع عُمر المجتمع، حجم المجتمع، و تكوين المجتمع¹ .

أ/ كيان المجتمع :

و يمثل عاملا مهماً في تحديد شكل و أنماط و درجات العلاقات الاجتماعية التي تربط بين مختلف الأفراد، و في عصر المعلوماتية سيتغير كيان المجتمع، و فُقا لِأَطْر الأنشطة الحياتية التي تشمل العلاقات الاجتماعية في كل كيان من الكيانات المجتمعية .

ب/ عُمر المجتمع :

يُعد هذا العامل من العوامل المهمة و الفاعلة في التأثير على أي منظومة تحكم التعامل بين الأفراد داخل المجتمع، المنبثقة عن مختلف النشاطات الحياتية، و هو من العوامل المُتَعَرِجة، ففي الحقيقة أن عُمر المجتمع المطلوب لنشأة منظومة الحكومة الإلكترونية في الجزائر، سيحتاج إلى وقت كبير و هذا راجع للكيان الذي يتميز به مجتمع بلادنا و المشكلات الخاصة التي يُعاني منها .

ج/ حجم المجتمع :

فالعلاقة بين حجم المجتمع و حجم الحكومة التي تخدمه، هي علاقة عكسية، و في هذا الإطار نلاحظ سهولة إنجاز و نشر منظومة الحكومة الإلكترونية، في الدول التي تتسم بِقِلّة نسمتها، و خير مثال على ذلك نجده في تجربة إمارة دبي، و الجارة تونس بدرجة أقل .

د/ تكوين المجتمع :

يقصد بتكوين المجتمع في منظومة الحكومة الإلكترونية، الفئات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع (المجتمعات الأسرية، المجتمعات المهنية،...)، و يمكن القول بأنه كلما زادت التصنيفات التي تتكون منها أي فئة اجتماعية، كلما عمل ذلك على تعقد و تشابك منظومة الحكومة داخل هذا المجتمع و هذا ما تتسم به معظم إن لم نقل كل دول العالم في وقتنا الرَّاهن .

¹ نوبي محمد حسن، "منظومة الحكومة الإلكترونية"، كلية العمارة و التخطيط، جامعة الملك سعود، نقلاً عن موقع : <http://nouby3000@yahoo.com> ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/31 .

4- الأنظمة القاعدية (العوامل المساعدة) :

هناك مجموعة أخرى من العوامل المهمة و المؤثرة في منظومة الحكومة الإلكترونية، و هذه العوامل تُمَثِّلُ النُظْمَ القاعدية التي تنشأ الحكومة الإلكترونية في أطرها الخاصة، و من أهمها : النظام الاجتماعي السياسي، الاقتصادي¹ .

أ/ النظام الاجتماعي :

يُعد النظام الاجتماعي الذي يُؤسِّس المجتمع في إطاره الفكري، من العوامل المهمة و الفاعلة في تحديد ماهية مختلف النواحي و المتطلبات التي تتصل بحياة الإنسان في المجتمع، و بالتالي في طريقة عمل الحكومة الإلكترونية .

ب/ النظام السياسي :

يُعد النظام السياسي السائد من العوامل المهمة في تحديد أنماط و طبيعة الحكومة الإلكترونية، فمثلاً كُلمًا تجسد المعنى الحقيقي للديمقراطية زادت فائدة الحكومة الإلكترونية في تلك الدولة، و ذلك راجع للإحساس بالحرية و الأمان النفسي و الجماعي بجانب الحضور الاجتماعي .

ج/ النظام الاقتصادي :

يُعتبر من العوامل المهمة، التي تُؤثر بشكل كبير على طبيعة الحكومة الإلكترونية و كيفية عملها و حجمها، و الكيفية التي يتم بها التواصل مع المواطنين .

الفرع الثاني : أبعاد التحول للحكومة الإلكترونية

من خلال محاولتنا لدراسة موضوع الحكومة الإلكترونية، و هذا بطبيعة الحال من خلال دراسة مختلف تجارب الحكومة الإلكترونية عبر العالم و التي تظهر لنا أبعاد رؤية الحكومة الإلكترونية، و التي تتسم بالتعدد و الاتساع نظرًا لضخامة، شمولية، و حساسية مشروع الحكومة الإلكترونية، فلتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية مثلاً، أبعاد اقتصادية عدة، ومنها زيادة فاعلية التعاملات الحكومية فيما بين الوزارات والمصالح، وفيما بينها وبين المواطن وتقليص الإجراءات وتبادل المعاملات والوثائق بين الجهات ذات العلاقة، زيادة الاستثمار من خلال إتاحة تطبيقات التجارة الإلكترونية، والذي ينعكس إيجابًا على المشتريات الحكومية² .

¹ أبوبكر محمود الهوش، مرجع سابق، ص ص : 66، 67 .

² Muawya Ahmed Hussein, Conference Regional : Conference on The Role of Electronic Government in Achieving Good governance, Institute of Public Administration, Dhofar University Oman, 2010 .

و من أجل تبسيط أبعاد هذه الرؤية، و تقديم فكرة أكثر وضوحًا، يُمكننا تناول المسألة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية، تتمثل في : بُعد المواطن، بُعد الأعمال، و بُعد الحكومة¹.

أولاً : بُعد المواطن :

من المؤكد أن المواطن يريد الحكومة أن تعمل بنفس الطريقة التي تعمل بها منشآت الأعمال الخاصة فالمواطن يتطلب الحصول على الخدمات التي تقدمها المصالح والأجهزة الحكومية، كما في حالة دفع الضرائب تجديد رخص سير المركبات أو رخص القيادة، دفع رسوم استهلاك الكهرباء الغاز، المياه... إلخ عبر الإنترنت أي أن المواطن يطلب الوصول الملائم والفوري للخدمات العامة طَوَالَ الوقت وخلال كل أيام الأسبوع أينما وُجِدَ بَعْضُ النظر عن مكان تواجده ووقت ذلك، وبذلك فإن المواطن يتخلص من أي قيود تمنعه أو تُجِدُ من وصوله إلى الخدمات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنواعها ومستوياتها المختلفة، و في هذا الإطار يتضح لنا وجود بُعدين جوهريين، يتمثلان في² :

- 1/ القرب الوظيفي، و القائم على جدلية العلاقة بين الإنسان و المكان .
- 2/ الاتصال و التفاعل، و القائم على جدلية العلاقة بين الإنسان و الزمان .

ثانياً : بُعد الأعمال :

يتمثل هذا البُعد في طريقة مساهمة الحكومة في تحسين مناخ العمل وتوفير مزايا للأعمال، صارت منظمات ومنشآت الأعمال المتنوعة تستخدم التجارة الإلكترونية (E-Commerce) فيما بين بعضها البعض (B2B) ، مُحَقِّقَةً بذلك كثيراً من المكاسب من حيث خفض التكاليف وتحسين الإنتاجية والرقابة على المخزون وتحقيق تلك المزايا عند القيام بالتعامل بين المصالح والأجهزة الحكومية والأعمال (G2B) أو بين الأعمال والحكومة (B2G) ويؤدي ذلك إلى تحقيق التالي :

- تقليص الرُوتين من خلال تبسيط الإجراءات .
- مساعدة منشآت الأعمال على التوصل للميزات التنافسية.
- الحصول على تراخيص بناء أو جدولة المستحقات و غيرها عبر الأنترنت.

¹ "الإدارة الإلكترونية"، نقلاً عن الموقع : <http://www.e-management.com>، تاريخ الاطلاع : 2017/02/26 .

² لمزيد من المعلومات، أنظر : د/ نوبي محمد حسن، "منظومة الحكومة الإلكترونية"، مرجع سابق، ص ص : 5، 6 .

. (B2B : Busines to Busines) , (G2B : Gouvernment to Busines) , (B2G : Busines to Gouvernment) .

* هناك تصنيف آخر لأبعاد رؤية الحكومة الإلكترونية، أنظر : د/أوبكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية الواقع و الآفاق، مرجع سبق ذكره .

ويتم ذلك من خلال استحداث بُنية أساسية راسخة للأعمال يتأكد من فعاليتها وأنها في متناول كل منشآت ومؤسسات الأعمال من حيث سهولة وسرعة الوصول إليها على الخط .

إن توصيل الخدمات العامة من خلال مصدر الحكومة الإلكترونية الوحيد والمتكامل، يخلق فُرصًا أفضل للأعمال والحكومة على حد سواء للمشاركة والتحالف، بما يحقق مزايا وعوائد كثيرة تعود عليهما معًا وعلى التنمية الشاملة في الدولة، وتؤدي هذه المزايا أيضًا إلى خفض وتقليص التكاليف الخاصة بالمعاملات والتصرفات، وتسهيل إجراءات الأعمال وقواعد التعامل، وتعزيز علاقات وتعاون الحكومة مع الأعمال والمواطنين الذين يعتمدون على الخدمات والمنافع الحكومية في حياتهم¹ .

ثالثًا : بُعد الحكومة :

يُمكن للحكومة أن تغير إدراك ومنظور المواطنين فيما يتصل سوء جودة الخدمة العامة المقدمة والمعاناة التي يُلاقونها في الحصول عليها، كما تستطيع إعادة ثقة الجمهور من خلال انتهاج سياسات جديدة موجهة لهم تشعرهم بتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم وحل مشكلاتهم مما يسهم في تسهيل معيشتهم وإزالة الأعباء الحياتية التي تواجههم، ويستدعي إعادة الثقة وإعادة بناء العلاقات مع المواطنين توفير الخدمات الحكومية بطرق عديدة وأساليب مختلفة دون انتظار وبدون شكاوى لا تعرف العدالة أو الإنصاف .

وتعمل الحكومة الإلكترونية الموجهة نحو المواطنين إلى دمج أساليب إدارة العلاقات بالمواطن (CRM) بأساليب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية وكافة أنواع الشبكات بالإضافة لقواعد ومستودعات البيانات لتفويض صلاحياتها لعمال المعرفة الذين يتمتعون بقدرات ومهارات راقية تمكنهم من خدمة المواطنين والأعمال والتفاعل معهم لتحقيق أعلى مستويات الرضى والقبول لديهم² .

وحيث أن الحكومة الإلكترونية تقوم أساسًا على مفهوم المشاركة ومبدأ التفاعل، يجد المواطن نفسه قادرًا على المشاركة في اتخاذ القرارات ومراجعة الأداء والتعليقات مع مصالح وأجهزة الحكومة الإلكترونية المعنية، حيث يمتلك حق الوصول إلى ملفات المعلومات من على سطح الحاسوب الخاص به، ويحصل على معالجة موحدة للحالات التي يتساءل عنها وأوقات استجابة قصيرة بل فورية لتساؤلاته وطلب الخدمات كما يعرف الحد الأدنى من المسؤولية الإدارية تجاهه .

¹ يحيى أبو سليم تغريد، مرجع سابق، ص 182 .

² شوقي ناجي جواد و آخرون، "الأبعاد المستقبلية للحكومة الإلكترونية في الأردن : متطلبات النجاح"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 3، العدد 3، 2007، ص ص 278، 295 .

ويعمل عمال المعرفة ضمن فرق عمل سريعة الحركة، تتسم بالدقة والإتقان المُتّاهي خلال رصيد قواعد ومستودعات المعلومات التي تستند وتتجه نحو تلبية حاجات المستخدم النهائي، وتستثمر الحكومة الإلكترونية التكنولوجيا المفتوحة، كما تُطور عمليات خدمة متكاملة عبر شبكات المعلومات وخاصة شبكة الإنترنت لضمان توصيل معلومات وخدمات موحدة وأخرى مُفصّلة تُلائم متطلبات واحتياجات المستخدمين النهائيين¹.

المطلب الثالث : أهداف الحكومة الإلكترونية و مُعَوّقات التحول لها في الجزائر

إن مشاريع الحكومة الإلكترونية، و في أي بلدٍ كان، مُنوطٌ بها تحقيق مجموعة من الأهداف، و التي يمكن أن تتغير بشكل نسبي من مشروع إلى آخر، و من دولة إلى أخرى، و جملة أهداف الحكومة الإلكترونية هي التي تكسب هذا المشروع أهميته البالغة، التي تتسّع لاتساع و تعدّد مجالات مشروع الحكومة الإلكترونية.

في حين أن طريق التحول لمنظومة الحكومة الإلكترونية، دائماً ما تواجهه عوائق مختلفة، نظراً لفكرة التغيير الجذري، الذي يُعتبر أساس و جوهر قيام تلك المنظومة، كما تختلف هذه العوائق حسب طبيعة كل مشروع، و ظروف كل دولة .

بالتالي، و في سياق مطلبنا هذا، سنحاول التركيز على جملة الأهداف المُسطّرة ضمن مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، كما سنحدّد أهم مُعَوّقات التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الجزائر و كل هذا حسب الشكل التالي :

الفرع الأول : أهداف الحكومة الإلكترونية .

الفرع الثاني : مُعَوّقات التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الجزائر .

¹ محمد محمد الهادي، "الحكومة الإلكترونية كوسيلة للتنمية و الإصلاح الإداري"، نقلاً عن الموقع : journal.lybrarians info مرجع سابق.

الفرع الأول : أهداف الحكومة الإلكترونية

حدد الفريق العامل المعني بالحكومة الإلكترونية في العالم النامي، خمس 05 فئات واسعة من الأهداف المنوط تحقيقها بالحكومة الإلكترونية، و التي تُعتبر وسيلة ناجعة لتحقيق الأهداف الاجتماعية الواسعة و الأهداف التي تتجاوز مُجرد كفاءة العمليات الحكومية إلى الإصلاح و التنمية الشاملة و يتم ترتيب هذه الأهداف حسب أولويات كل دولة في حكومتها الإلكترونية، و أهمها ما يلي¹ :

- 1/ خلق بيئة عمل أفضل .
- 2/ وضع العملاء على الخط ، و ليس في الخط .
- 3/ تعزيز الحكم الراشد ، و توسيع المشاركة الشعبية .
- 4/ تحسين إنتاجية كفاءة الوكالات الحكومية .
- 5/ تحسين نوعية الحياة للمجتمعات المحلية المحرومة .

كما نعلم، إن كل الدوائر الحكومية هي بحاجة إلى أن تكون ضمن الحكومة الإلكترونية، و أن الجهات الأكثر حاجة هي الجهات التي تقدم خدماتها بصفة مباشرة و يومية للمواطنين، حيث يُوفر ذلك الوقت و يُتيح الخدمة الحكومية للمواطنين في أماكن وجودهم دون انتقالهم من الأرياف البعيدة بحثاً عن هذه الخدمات، لما في ذلك من إهدار لوقتهم و جُهدهم الذي يمكن أن يُوجّه للتنمية .

فالهدف الرئيسي الذي تسعى الحكومة الإلكترونية لتحقيقه، هو الانطلاق بالخدمات الحكومية و الخروج بها من نطاقها الجغرافي، و إمكاناتها البشرية المحدودة و توصيلها للمستفيدين، في أماكن تواجدهم في المدن و الأرياف، في وقت قياسي، و على مدار الساعة² .

من هذا المنظور، يُمكننا حصر أهداف مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، فيما يلي :

- 1/ تقديم موضع واحد للمعلومات الحكومية، و الحصول على الخدمات من البوابة الإلكترونية، بدلاً من الذهاب إلى الدوائر الحكومية .
- 2/ تطوير بنية تحتية عامة في المجالات التكنولوجية و التشفير، و تسهيل نظام الدفع الإلكتروني .

¹ Patricia J.Pascual ,e-Government ,e-ASEAN Task Force ,UNDP-APDIP ,May 2003 ,Page : 10→12 ,sur le net : www.apdip.net ,visité le : 04/01/2012 .

² دورية مجلس الأمة، العدد : 43، جويلية 2010، ص 52 .

3/ رفع مستوى الكفاءة و الفعالية للعمليات و الإجراءات داخل القطاع الحكومي (Internal Effectiveness and Efficiencies-IEE) ..، و ذلك عن طريق¹ :

- تحسين مستوى الكفاءة في استخدام و توظيف تقنيات المعلومات .
- تقليل الوقت المُستغرق في أداء الإجراءات ضمن كل إدارة .
- الاستفادة من التجارب المُثلى (Best Practices) في أداء الأعمال .
- الدقة في إنجاز الوظائف المختلفة .

4/ تقليل التكاليف الحكومية (حكومية-حكومية G2G)، و ذلك عن طريق :

- تحسين و تطوير و هندسة إجراءات الأعمال .
- تسهيل تدفق و سريان الأعمال بشفافية و سهولة عالية .
- تقليل الإجراءات و المعلومات المكررة ضمن سلاسل حلقات الأعمال .
- تشجيع الوحدة و التكامل و التبادل الآني للبيانات .

5/ رفع مستوى رضى المستخدمين عن الخدمات الحكومية التي تقدم للمواطنين (G2C)، و ذلك عن

طريق :

- تسهيل استخدام الخدمات الحكومية .
- تقليل الوقت المُستغرق في حصول المُستفيد على الخدمة التي يحتاج إليها .
- تقديم بيانات دقيقة و في الوقت المناسب حسب الحاجة .

6/ مساندة برامج التطوير الاقتصادي (أعمال-حكومية G2B)، و ذلك عن طريق :

- تسهيل التعاملات بين القطاعات الحكومية و قطاعات الأعمال .
- تقليل تكاليف التنسيق و المتابعة المستمرة، و زيادة الفرص الوظيفية .
- زيادة العوائد الربحية للتعاملات الحكومية مع قطاعات الأعمال .

¹ دورية مجلس الأمة، نفس المرجع، ص 52 .

- تشجيع بناء و نشر بنيات تحتية لتقنية المعلومات عالية الكفاءة .
- فتح فرص استثمارية جديدة، خاصة بقطاع المعلومات .
- تحقيق درجة عالية من التكامل بين المشاريع الحكومية و القطاعات الخاصة، فيما يخدم الاقتصاد الوطني¹ .

- 7/ تقليل التزام و عدد مرات تردد المواطن على الدوائر الحكومية، كون الخدمات الحكومية و المعلومات تقدم لمدة 24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع² .
- 8/ تحقيق مبادئ العدالة و الشفافية الكاملة للحصول على الخدمات من خلال النشر الإلكتروني .
- 9/ تطبيق النماذج الرقمية و إتاحة تعبئتها على الخط، للحصول على وثائق ذات طبيعة عامة، لا تتطلب التحقق من شخصية طالبيها، مثل : شهادات القيد في السجل التجاري، و يُمكن طرح نماذج منها على موقع الحكومة الإلكترونية، و تملأ من قبل المستخدم .
- 10/ تطوير العلاقة بين الحكومة و المواطنين، لتحقيق أقصى درجات رضى العملاء، و عرض تفاصيل نشاطات القطاع العام للمواطنين، مما يؤدي إلى زيادة الشفافية و مساهمة المواطنين في قرارات القطاع العام، و استخدام هذه العلاقة لتحقيق الديمقراطية³ .
- 11/ التغلب على البطالة المُقنَّعة، و التي نقصد بها، بأن الفرد ليس بطال بالمعنى المُتعارف عليه (و هو عدم حصوله على منصب شغل)، و إنّما هو موظف لكنه يقضي وقته في المكتب دون عمل و إعادة تأهيل العمال و تغيير تلك الصورة الراسخة عن الموظف الحكومي، من حيث تدبّي مستوى الأداء و احتماؤه بالروتين، و طاعته الشكلية لرؤسائه، و افتقاده لروح المبادرة و الابتكار .
- 12/ التعرف على أهم مُعَوِّقات الخدمات من خلال البريد الإلكتروني أو وسائل الاتصال الأخرى و مواجهتها و تطويرها و تحقيق الثقة في الحكومة الإلكترونية⁴ .

¹ دورية مجلس الأمة، نفس المرجع، ص 52 .

² يحيى أبو سليم تغريد، مرجع سابق، ص 38 .

³ Accuosto Pablo , « le point sur la volonté politique de faire de la révolution de l'information une réalité pour tous » ,Communiqué de presse ,APC ,2007 ,sur le net : www.apc.org ,visité le : 04/03/2017 .

⁴ Deracourt Philippe , « La gouvernance électronique (e-gouvernance) » ,l'association Communication publique ,septembre 2005 ,sur le net : www.communication-public.fr ,visité le : 07/03/2017 .

الفرع الثاني : مَعَوِّقات التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الجزائر

يمكن تحديد أهم المَعَوِّقات التنظيمية التي تؤثر في تطبيق الحكومة الإلكترونية على النحو التالي¹ :

- عدم وجود هياكل تنظيمية محددة و واضحة للمنظمة .
- عدم تضمن الهياكل الوظيفية للوظائف التي تغطي كافة الأنشطة بالمنظمة .
- ضعف قناعة المسؤولين بالإدارة العُليا بأهمية استخدام أسلوب الحكومة الإلكترونية .
- نقص التأهيل والتدريب لدى العاملين في المنظمة .
- مقاومة العاملين للتغيير والخوف من فقدان وظائفهم .
- عدم التدرج في تطبيق الحكومة الإلكترونية .
- عدم ملائمة الأنظمة واللوائح المعمول بها لتطبيق الحكومة الإلكترونية .
- نقص الإمكانيات المادية اللازمة لتطبيق الحكومة الإلكترونية .
- ضُعب برامج التوعية الإعلامية المواكبة لتطبيق الحكومة الإلكترونية .
- عدم وجود التشريعات القانونية لاعتماد التواقيع والدفع المالي والتعامل مع البريد الإلكتروني والتحقق من شخصية طالب الخدمة .

و كما نعلم، بأن مفهوم الحكومة الإلكترونية، مسعى ممكن تحقيقه، لو يتم الالتزام بمُجمل شروطه و متطلباته، و لِضمان ذلك لا بُدَّ من التأكيد على جملة من المَعَوِّقات و العقبات، التي يمكنها أن تعترض طريق تحقيقه، و التي تتمحور عموماً، فيما يلي² :

1/ **الجانب القانوني** : و الذي سبق التطرق إليه، حيث يتطلب إصدار تشريعات مُتَخَصِّصة في هذا

الشأن، و تدريب مجموعة مُناسبة من القُضاة و المُحامين و فُوق ما يَتَطَلَّبُهُ التعامل الرِّقْمِي .

2/ **العامل المالي** : و هو يُشكل عقبة حاسمة، إذا لم يتم توفير المُخَصَّصات الكافية لتمويل البنية

الأساسية لهذا المشروع .

¹ عبد الله بن محمد السبيل، التطوير الإداري و الحكومة الإلكترونية، وزارة الشؤون البلدية و القروية، المملكة العربية السعودية، ص 10 .

² الزيامي محمود بن ناصر، "متطلبات الحكومة الإلكترونية و العقبات التي تُواجهها"، على الخط : abata400@yahoo.co.uk

تاريخ الاطلاع : 2017/03/10، ص 10 .

- 3/ عامل الثقة : و هو جدٌ ضروري لإنجاح تطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية، و الذي يجب أن يترسّخ في ذهنيات المواطنين و أفراد المؤسسات على حد سواء .
- 4/ العامل الاجتماعي : يتعين على الحكومة، الاعتناء بتعليم المواطن بشكل عام و تأهيله، للتعامل مع استخدامات التقنيات الحديثة بشكل خاص .
- 5/ إدارة المعرفة : حيث تبرز أهميتها ضمن هذا التحليل، من خلال توفير المعلومة التي تتمتع بالكفاءة و توصيلها لكافة المعنيين في الوقت المُحدّد، و عكس ذلك يُجَل بتحقيق هذا المشروع .

● مُعَوِّقات تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر :

إن مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، و رغم إطلاقه مُنذ أكثر من عشر سنوات (2006)، إلاّ أنّه لم يتجسّد ما تصبو إليه حقيقة هذا المشروع، و كل هذا راجع لمجموعة من العقبات تحول دون ذلك نذكر من أهمّها ما يلي¹ :

- عجز قطاع البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، في تلبية الطلبات المختلفة لجميع المواطنين في شتى أرجاء الوطن .
- تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات و تباينها من منطقة إلى أخرى، و تأسيسًا عليه فإن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية مع دول العالم المُتقدّم في هذا المجال .
- محدودية انتشار استخدامات الإنترنت، فَنِسْبَة مُستخدمي هذه التّقنية الواسعة الانتشار عالميًا لا زال ضعيفًا في الجزائر مقارنة حتى بالدول المجاورة رغم مظاهر انتشارها الكبير (نقصد خاصة الاستعمال العقلاني-الإيجابي للإنترنت) .
- التعاملات المالية الإلكترونية لا تزال في بدايتها، رغم مُرور عدّة سنوات على شروع السلطات الجزائرية في تعميم التعاملات المالية الإلكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية و التجارية، إلاّ أن هذه التجربة لا تزال مُتعثرة، فعلى سبيل المثال، فإن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين، و كذا المواطنين، يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم، بسبب كثرة الأخطاء النَّاجمة عن جهاز السّحب الإلكتروني و التأخر في تحيين حساباته .

¹ مجلة الباحث، العدد : 07، السنة : 2010/2009، ص ص : 292-293 .

- محدودية الجانب التشريعي المُتَخَصِّص في هذا المجال، و عدم توافر القوانين الكافية لضمان السّرية المعلوماتية و الحقوق الفكرية و مكافحة القرصنة، الأمر الذي يجعل المواطن الجزائري العادي يحجم عن القيام بإنجاز أي عملية قانونية أو تجارية عبر الإنترنت، خشية تعرضه للسرقة و الاحتيال .
- معارضة مشروع الحكومة الإلكترونية و مقاومته من قبل قُدامى الموظفين الحكوميين، و قد يكون من أسباب ذلك، خشيتهم من انتحال الآلة الذّكية (التّقنية الحديثة) مكانهم في العمل و خوفهم من التغيير -حتى لو كان إيجابياً-، لِعدم تَعَوُّدهم عليه و جهلهم بمنافعه¹ .

¹ مجلة الباحث، نفس المرجع، ص 293 .

المبحث الثالث : الجزائر و الحكومة الإلكترونية

إن الاستفادة من تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، و تقدمها و اتساع نطاق استخدامها في استحداث نظام الحكومة الإلكترونية، يعتبر أحد الدروس المستفادة من تطوير النظام الحكومي، و نُظْمِه و مؤسساته في تطوير الخدمات بفعالية و كفاءة و تقريب الحكومة من المستفيدين بشكل يقلص من حجم الإجراءات المعقدة، و البعد المكاني و الزماني، في تقديم الخدمات للمواطنين .

و بهذا، تعمل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، ليس على زيادة الشفافية و المساءلة فقط، بل أيضا على تعزيز التفاعل على نطاق الحكومة بشكل واسع، و مع القطاعات المختلفة في المجتمع، إضافة إلى تقليل الأعباء الإدارية على المستفيدين من خدماتها كما أن استخدامات تكنولوجيا المعلومات، تعمل على إجراء إعادة الهيكلة لعدد من مؤسسات الحكومة و إدارات العمل بها و تحسين أدائها الإداري و التخطيطي و الرقابي و بهذا تزيد من نجاح برامجها في تطوير مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في المجتمع بما يحقق رضا مُتَعَامِلِيهَا و يخلق لديهم الولاء المطلوب .

في هذا المبحث، سنقوم بالتطرق للجانب التطبيقي، و مظاهر الحكومة الإلكترونية في الجزائر و مساعي الدولة في محاولة إقامة و تشجيع هذا النظام، و كل هذا من خلال تناول، جهود الجزائر في نشر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، ثم سنحاول حصر مظاهر الحكومة الإلكترونية في الجزائر، و في الأخير سنقوم بتقييم واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، و كل هذا على النحو التالي :

- المطلب الأول : جهود الجزائر في نشر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال .
- المطلب الثاني : مظاهر الحكومة الإلكترونية في الجزائر .
- المطلب الثالث : الجانب التقييمي لواقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر .

المطلب الأول : جهود الجزائر في نشر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال

تمّ تخصيص قيمة 130 مليون دولار أمريكي¹ من أجل إنشاء حضيرة تكنولوجية في المدينة الجديدة "سيدي عبد الله"، المتواجدة على بعد حوالي 20 كلم من الجزائر العاصمة، يمثل هذا القطب التكنولوجي حافزاً مُهمّاً لإيجاد مجتمع المعلومات الجزائري، و مقراً استراتيجياً لاستقبال المؤسسات المُتجددة .

تتوفر الحضيرة على هياكل اتصال ذات طاقة مهمة، الأمر الذي يبرز الرغبة الواضحة للسلطات العليا للبلاد، ليس فقط في تدارك العجز التكنولوجي، بل في الاندماج ضمن مجتمع المعلومات و المعرفة العالمي.

في هذا الإطار، شهدت الجزائر العديد من المبادرات، لنشر و تعميم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على مستوى مختلف الوزارات، الجامعات والمؤسسات، ...، حيث بلغت هذه المبادرات المستوى الجهوي و القاري .

بالنسبة لهذه الدراسة، سنقوم باستعراض ثلاثة من أبرز و أهم تلك المبادرات، تتمثل المبادرة الأولى في مشروع Ide@، و الثانية في مشروع "أسرتك"، و المبادرة الثالثة و الضخمة تتمثل في حديقة الويب (Cyber Parc) أو المدينة الجديدة سيدي عبد الله، و ذلك على الشكل التالي :

الفرع الأول : مشروع Ide@ (2008/2005) .

الفرع الثاني : برنامج "أسرتك" : كمبيوتر شخصي لكل عائلة" .

الفرع الثالث : مشروع حديقة الويب (Cyber Parc) سيدي عبد الله .

¹ حسب ما تداولته معظم الصحف الوطنية .

الفرع الأول : مشروع Ide@ (2008/2005)

من خلال المشروع « Tempus » يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل و مساعدة سياسات تطوير التعليم العالي المتبعة في بلدان آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، و بلدان الحوض المتوسط .

Ide@ (Internet pour Développer l'Enseignement à distance en Algérie)، هو الجزء من المشروع « Tempus » المُخصَّص لمساعدة المؤسسات الجامعية الجزائرية في مجهوداتهم التطويرية فهو يقدم مساعدة مباشرة للتغييرات الهادفة إلى اقتراح تعليم مهني يوافق الحاجات الاقتصادية و الصناعية المحلية، في حين أن الهدف النهائي للمشروع، هو المشاركة في بث تكنولوجيا الإعلام و الاتصال (TIC) في التعليم العالي و التكوين المهني، و كذلك الخاص¹ .

طريقة التعليم التي يسعى المشروع إلى ترويجها، تسمح لمؤسسات التعليم و التكوين، مواجهة ثلاث تحديات :

- مواجهة و استيعاب العدد المتنامي من الطلبة .
- مواجهة النقص الكبير في عدد الأساتذة .
- تسهيل الدخول إلى التعليم للطلبة البعيدين عن المراكز الجامعية .

لقد تمَّ تمويل هذا المشروع على فترة ثلاث سنوات، من 2005 إلى 2008، حيث يقوم خلالها الأساتذة الأوروبيين بمساعدة نظرائهم الجزائريين لتمكينهم من الأدوات التكنولوجية و البيداغوجية الضرورية لنجاح التعليم عن بُعد (EAD)² .

¹ «Le projet Ide@ (2005/2008) », union européenne ,IDEA : Internet pour développ  l'EAD en Alg rie sur le net : www.projet-idea.u-strasbg.fr ,visit  le : 31/02/2017 .

² «Tempus-Meda Ide@ (UTICEF Alg rie) : Le projet Ide@ » ,Agence universitaire de la Francophonie Administration du programme «Soutien des TICs au d veloppement de l'enseignement sup rieur et de la recherche » ,2007 ,sur le net : www.foedrefer.org ,visit  le : 31/02/2017 .

و في نهاية هذه الإجراءات، أي عندما يتم تكوين الأساتذة، وضع الفرق الإدارية و التكنولوجية و حصول المؤسسات التعليمية الجزائرية المشاركة في المشروع على الموارد البشرية الكافية، حيث تم اقتراح تكوين جديد يُكَلِّم شهادة "master Ide@" حيث قام المشروع على تبادل المعارف بين أوروبا و الجزائر و اشترك فيه من الجانب الأوربي :

- جامعة لويس باستور " Louis Pasteur (ULP) " بستراسبورغ الفرنسية .
- جامعة منسهنوت " Mons-Hainut (UMH) " البلجيكية .
- مجمع الصالح العام للتكوين المتواصل و الانضمام المهني (GIP FCIP) الفرنسي .
- الوكالة الجامعية من أجل الفرنكوفونية (AUF) .

أما من الجانب الجزائري، فاشترك في المشروع :

- جامعة باجي مختار بعنابة .
- جامعة سعد دحلب بالبلدية .
- جامعة ابن باديس بمستغانم .
- المدرسة العادية العليا للتعليم التقني (ENSET) بوهران .
- المدرسة العادية العليا للآداب و العلوم الإنسانية ببوزريعة بالجزائر العاصمة .
- المدرسة العادية العليا للآداب و العلوم الإنسانية بقسنطينة .
- مركز البحث حول المعلومة العلمية و التقنية (CERIST) بالجزائر العاصمة .

و قد تمّ تعيين أربع مهندسين مكلفين بإسقاط التجربة الأوربية على الخصائص و الحاجات الجزائرية و المتخصصين في الهندسة (EAD)، و المتحصلين على شهادة (master UTICEF)، و بدأ عمل المُتَخَصِّصِينَ بندوة عمل تمّت في بلجيكا (22/21 فيفري 2006)، حيث حُدِّدَت خطة العمل، لا سيما النشاطات المختلفة الواجبة للتعرف على الممارسات الموجودة حالياً و حاجات الأساتذة و المُكوِّنِينَ الجزائريين في ما يخص استعمال ال TIC في التعليم، و من أجل التعرف على حاجات استعمال المُتَخَصِّصِينَ الأربعة وثيقتين هما¹ :

¹ « Les grandes phases du projet Ide@ » ,2007 ,sur le net : www.ProjetIde@.mht ,visité le : 30/02/2017 .

أ/ استبيان موجه لأساتذة الجامعات المشتركة في المشروع، و الذي يهدف إلى التعرف على الاستعمال الحالي ل TIC في المؤسسات المشتركة و قد تمّ توزيعه فيها في الفترة (أفريل-ماي 2006) .
 ب/ دليل مقابلة موجه للمسؤولين الإداريين، و الهادف إلى جمع كل المعلومات الهامة حول مؤسسات التعليم العالي الجزائرية المشتركة في المشروع : " الشهادات المقترحة، التخصصات، عدد الموظفين، السياسات التطويرية للتعليم عن بُعد، ...إلخ " .

في الفترة الممتدة من جوان 2006 إلى جانفي 2007، عمل المُنَحَّصِين الأربعة على تقديم نموذج بيداغوجي للتكوين @Ide، و الذي سيعمل على تكييف master UTICEF، مع المفهوم الجزائري، من خلال تحليل الحاجات المُتعرّف عليها من خلال المعلومات التي جمعت من قبل، جزء من المقاييس التي تدرس في master UTICEF، سيتم تكييفها مع المفهوم الجزائري، و مقاييس جديدة ستبتكر لتغطي حاجات الأساتذة و المُكوّنين الجزائريين في ما يتعلق باستعمال ال TIC في التعليم .

الفرع الثاني : برنامج " أسرتك : كمبيوتر شخصي لكل عائلة "

يتعلق برنامج " أسرتك : كمبيوتر شخصي لكل عائلة "، بتجهيز العائلات الجزائرية بكمبيوتر شخصي، و قد بدأ الحديث عن هذا البرنامج إثر توقيع اتفاقية لتحقيق عملية " كمبيوتر لكل عائلة " في 2005/07/18، ما بين : البنوك الجزائرية، موزعي الكمبيوتر، وكالات التأمين، موزعي البرمجيات و الجزائرية للاتصالات، و الذي تم في وزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال .

و قد بدأ تنفيذ هذه العملية رسميًا، في سبتمبر 2005، و كان الهدف المرسوم للبرنامج، هو تجهيز 6 ملايين عائلة جزائرية بكمبيوتر شخصي بحلول سنة 2010، و يتم هذا التجهيز عن طريق اقتناء العائلة للكمبيوتر، إما بتسديد فوري (نقدًا)، أو عن طريق قرض بنكي يسدد في فترة ما بين 12 و 36 شهر، كما يمكن للمستفيد من البرنامج أيضًا الاشتراك في خدمة ADSL لمدة 15 شهر، منها ثلاثة أشهر مجانية¹ .

يهدف البرنامج بعد الانتهاء من التجهيز المادي للعائلات، بأجهزة الكمبيوتر و التوصيل بالإنترنت إلى قياس نوعية و جودة هذا التوصيل، من خلال ما تقدمه التكنولوجيا المستخدمة، القدرات المتوفرة أو الواجب توفيرها حتى نتمكن من استعماله، نوع التوصيل بالإنترنت، و في هذا المجال سيحرص القائمين على ما يلي :

¹ Medjahed Faïçal , « Un PC pour chaque famille : Offre de paiement par crédit », liberté-algérie, juillet 2005 ,sur le net : www.actudz.com ,visité le : 08/03/2017 .

- المحتوى يجب أن يعطي مدخلاً نحو معلومات هامة في مجالات : الصحة، الأمومة و الطفولة التغذية، حقوق الإنسان، حماية البيئة، التعليم التكوين، العمل، ...إلخ .
- جمع المعلومات حول نوع المحتويات المستهلكة (الترفيه، المحتويات الاجتماعية، العائلية، التكوينية الاقتصادية، السياسية...)، و من طرف أي فئة (السن، الجنس، الطبقة السوسيو مهنية...) .
- التعرف على ما هو نوع البرمجيات المنتجة، و من طرف مَنْ، لأي نوع من المستعملين، و من أجل تغطية أي نوع من الحاجات .
- التعرف على القدرات الشخصية من أجل التعرف على نوع و مستوى التكوينات التي تسمح بالتعامل مع هذه التكنولوجيات .

و بعد نهاية الفترة المحددة لبرنامج " أسرتك " كمبيوتر شخصي لكل عائلة " ، قام وزير البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال السيد حميد بصالح، على هامش زيارة عمل و تفتيش في محافظة قسنطينة بتاريخ 2008/11/09، بإعلانه عن إطلاق نسخة جديدة من مشروع " أسرتك " كمبيوتر شخصي لكل عائلة¹ .

في حين تحدثت السيدة براهيمية زهية، مديرة مركزية بوزارة البريد و المواصلات، عن السياسة الوطنية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال و التي تعتبر نواة الحكومة الإلكترونية، مؤكدة أن نجاح هذا المشروع يستند إلى عدة عوامل، في مقدمتها عملية تسهيل الحصول على خدمات شبكة الإنترنت الأمر الذي يحتم الإسراع في تنفيذ برنامج " أسرتك " لكل أسرة حاسوب " و يتم ذلك عن طريق تقديم التسهيلات اللازمة لكل أسرة، و رفع مستوى و نوعية الاستقبال من الناحية المادية، أما من الناحية البشرية، فترى السيدة براهيمية، بأن التكوين المتواصل للكفاءات البشرية و تثمينها و تعزيز البحث في هذا المجال، هي عوامل من شأنها أن تتجح هذا البرنامج، كما أكدت المتحدثة على أهمية وجود إطار قانوني لهذا المشروع، و الذي يحميه من الانحرافات و التجاوزات، و في هذا المجال أقرت السيدة براهيمية بضرورة التعاون الدولي في مشروع الحكومة الإلكترونية، ليس فقط للاستفادة من تجربة كل طرف في هذا المجال، كما ترى بأن وجود مؤسسة مسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج، هو الكفيل بتأمينها و إنجاحها² .

¹ الإعلان عن إطلاق نسخة جديدة من "برنامج أسرتك " ، 2008/11/10، نقلاً عن الموقع : <http://www.L'Expression.dz> تاريخ الاطلاع: 2017/03/09 .

² دورية مجلس الأمة، العدد : 43، جويلية 2010، ص 50 .

* لمزيد من المعلومات عن برنامج "أسرتك"، على الموقع : www.ousratic2.dz .

الفرع الثالث : مشروع حديقة الويب (Cyber Parc) سيدي عبد الله

تمَّ انطلاق الأشغال في مشروع إنجاز مجلس وكالة وطنية لترويج و تطوير حدائق تكنولوجية (ANPT)، و ذلك في المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، الواقعة على بعد حوالي 20 كلم من الجزائر العاصمة و ذلك ابتداء من أفريل 2004، حيث يتكون المشروع من ثمانية مباني، تحوي مجموعة من المرافق : فندق خمس نجوم، l'auditorium، مركز الدراسة و البحث في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (CERTIC)¹.

وتبلغ مساحة المدينة الجديدة تقريبا 2650 هكتار، و اتخذت لتكون قطبا تكنولوجياً وعلمياً، وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي المتضمن للتصريح بالمنفعة العمومية لعملية إنجاز منشآت وتجهيزات هيكل المدينة الجديدة، وحسب التصورات النظرية والمخططات التصميمية للمدينة الجديدة سيدي عبد الله، يفترض أن يحوز المشروع على المركز الثاني على سلم الأهمية بعد مدينة "بوغزول" الواقعة بين قصر البخاري بالمدينة وعين وسارة بالجلفة من خلال استقطاب أزيد من 1000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة متعددة النشاطات، إلى جانب إنشاء أبراج عالية ومجمعات سكنية فاخرة، مراكز تجارية، أقطاب تكنولوجية وجامعية، قدرات طاقة استيعاب هذه الأخيرة بحوالي 10 آلاف سرير، مع تخصيص حظائر و فضاءات واسعة للتسليّة والترفيه².

حيث تستعمل هذه المدينة الجديدة، كأرضية مادية و افتراضية لنشاطات ال TIC في الجزائر، في حين نجد هذا المشروع مسجل ضمن الدّعم المُخصّص للإنعاش الاقتصادي (PSRE)، بغلاف قدر ب 10 مليار دينار، و الهدف منه، هو جمع في حديقة تكنولوجية أهم النشاطات المرتبطة بمجموعة من المساعي من أهمها : مرافقة الطلبة الجامعيين في خلق مؤسساتهم الخاصة (Start up)، تركيز الكفاءات الوطنية تطوير برمجيات العمل عن بُعد،... .

و العامل المساعد في تحقيق كل هذا، هو تواجد خدمات الدعم التكنولوجي عن طريق أكبر شركات توزيع التجهيزات و البرمجيات في العالم مثل : (Microsoft ,Ericsson ,Siemens ,...ex)، إضافة إلى مرافقة وزارة البريد و المواصلات في تحقيق هذا المشروع، منظمتان هما³ :

¹ Internet world stats , « Algeria Internet Usage and Marketing Report » ,sur le net : www.InternetWorldStats.com , visité le : 21/02/2017 .

² فريال مهناوي، وقت الجزائر تقف على التباين بين التصاميم و الحقيقة " المدينة الجديدة سيدي عبد الله ... مشروع نظري أم كابوس واقعي؟ "، نقلاً عن الموقع : <http://www.wacteldjazair.com>، تاريخ الاطلاع : 2017/03/12 .

³ CYBERPARC DE SIDI ABDALLAH : Une Silicon Valley à Alger, sur le net : <http://www.emag.suez-environnement.com>, visité le : 12/03/2017 .

- البنك العالمي لدعم الدراسات و التصميمات الخاصة بالمشروع، بالإضافة إلى دعم مالي لتمويل هذه العمليات .

- وكالة التطوير و التجارة (Tda-Usa)، التي تساهم في التخطيط الاستراتيجي للمشروع¹ .

في الوقت الرَّهن، نجد أن المدينة الجديدة (Cyber Parc Sidi Abdallah)، و باعتبارها الأرضية المادية و الافتراضية لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال (TIC) في الجزائر، نجدها تتربع على مساحة شاسعة و حُصِّصَ لها غلاف مالي ضخم، إلا أن بجوارها يصادفنا الواقع المُزري الذي يعيش فيه مواطنو تلك المنطقة²، لكن رغم هذا، صرَّح السيد الدكتور سيد أحمد كركوش، مدير الوكالة الوطنية لترويج و تطوير حدائق التكنولوجيا (ANPT)، في مقابلة له، بأن المدينة الجديدة سيدي عبد الله، سوف تعمل بكامل طاقتها اعتباراً من سنة 2013³ .

و في إطار تحفيز مثل هذه المشاريع و المبادرات، تمَّ تنظيم " أسبوع الإنترنت في الجزائر "، من 18 إلى 23 أبريل 2011 بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله⁴، و الذي يُمكننا الوصول إلى مَقَرِّه باتباع مسالك معينة⁵.

¹ « Les Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication- CYBER PARC De Sidi Abdallah-» ,dossier de ministère ,2007 ,sur le net : www.postetélécom.dz ,visité le :11/03/2017 .

² Semaine du Web d'Alger "L'entreprise des TIC ressemble à ce beau cyber parc ...entouré de zones hostiles" ,sur le net : www.maghrebemergent.com ,visité le : 07/03/2017 .

³Interview : A l'écoute des algériens de l'étranger ,sur le net : www.algeriansoverseas.com ,visité le : 07/03/2017 .

⁴a) Liberté .Semaine du Web au Cyber Parc de Sidi Abdallah **Quand e-Algérie est mené par les jeunes compétences** ,sur le net : www.algeriait.net ,visité le : 07/03/2017 .

b) Algérie -La semaine du Web ouverte hier au Cyber Parc de Sidi-Abdallah ,sur le net : www.latribune-online.com ,visité le : 07/032/2017 .

⁵ Se rendre au cyber-parc de Sidi Abdallah ,sur le net : www.officeusers.blogspot.com ,visité le : 07/03/2017 .

المطلب الثاني : مظاهر الحكومة الإلكترونية في الجزائر

بالتكلم عن مظاهر الحكومة الإلكترونية في الجزائر، يتبادر لأذهاننا بصفة مبدئية، مشروع " جواز السفر البيومتري"، الذي أصبح منذ الإعلان عنه حديث العام والخاص، و هو يندرج ضمن سياسة تأمين جوازات السفر و وثائق الهويّة و حمايتها من التزوير، و قد تمّ الإعلان عن العملية بصفة رسمية في 04 أبريل 2010، و في غضون حوالي أربعة أشهر من ذلك، سُجِبَت 50 ألف نسخة من شهادات الميلاد (S12)، و التي تتميز بصدورها على ورق مُؤمَّن حسب تقنيات بنكية حيث طبعت بختم الدولة الجزائرية حيث تمنح هذه الشهادة مرة واحدة في الحياة، و تحمل توقيع رئيس البلدية، و بالتالي يعبر الإقبال على استخراج هذه الوثيقة على الانطلاقة الناجحة لعملية " جواز السفر البيومتري " .

كما نلاحظ الانتشار الواسع، لمشروع نظام الشفاء الإلكتروني (بطاقة الشفاء الإلكترونية)، و الذي انطلق في الجزائر منذ بداية سنة 2009 و الذي قال بشأنه المدير العام لدى وزارة العمل و الضمان الاجتماعي السيد بوركايب جواد، بأن هذا المشروع يدخل في إطار الإصلاحات التي أُدخِلت على المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي، و التي تركز على ثلاثة عناصر، هي :

- 1- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطن .
- 2- العصرية .
- 3- الحفاظ على التوازنات المالية للمنظومة، لضمان ديمومتها .

و تعتبر الجزائر السّباقة في اعتماد هذا المشروع قاريًا، حيث بدأ العمل بالتعاقد مع الأطباء و الصيادلة و التوجه نحو الاستغناء عن الوثائق المُستعملة، لتسريع عملية التعويض، و محاربة أشكال الغش بالنسبة لأداءات الضمان الاجتماعي، و قد تمّ إحاطة هذه العملية بالسّند القانوني و المتمثل في القانون رقم 08-01 المؤرخ في 23 جانفي 2008، المعدل و المتمم للقانون رقم 83-11 المؤرخ في 02 جويلية 1983 و المتعلق بالتأمينات الاجتماعية¹ .

¹ دورية مجلس الأمة، مرجع سابق، ص 51 .

في سياق مطلبنا هذا، سنستعرض أهم مظهرين للحكومة الإلكترونية في الجزائر، و هذا لضخامة و تعدد مجالاتهما و اللذين يتمثلان في : إعداد استراتيجية الجزائر الإلكترونية (e-Algérie)، و بوابة المواطن (Elmouwatin.dz)، و سنقوم بالتطرق لهذين المظهرين على الشكل التالي :

الفرع الأول : إعداد استراتيجية الجزائر الإلكترونية (e-Algérie) .

الفرع الثاني : بوابة المواطن (Elmouwatin.dz) .

الفرع الأول : استراتيجية إعداد الجزائر الإلكترونية (e-Algérie)

قامت الجزائر خلال العُشرية الماضية، بمجهودات واضحة من أجل تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية، و قد عرف هذا العديد من المبادرات¹، قد سبق التعرض إليها لكن آخرها و أهمها، مشروع " إعداد استراتيجية الجزائر الإلكترونية " (e-Algérie 2013)²، الذي وضعتة اللجنة المُكلّفة بالحكومة الإلكترونية في الجزائر التابعة لوزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام الاتصال .

¹ a) e-Algérie : Moussa Benhamadi : De nouveaux textes de loi sont en cours d'élaboration 25 sept 2010 sur le net : www.latribune-online.com ,visité le : 27/02/2017 .

b) Licence 3G, e-Algérie, Internet haut débit : Ces éternels projets de l'Algérie ,21 sept 2010 ,sur le net : www.L'Expression.dz ,visité le : 27/02/2017 .

c) Elaboration prochaine de cahiers de charge pour la téléphonie mobile 3G en Algérie ,05 nov 2010 sur le net : www.emarakkech.com ,visité le : 27/02/2017 .

d) e-Algérie : Moussa Benhamadi préside aujourd'hui à Oran le congrès mondial sur les TIC 02 nov 2010 ,sur le net : www.L'Expression.dz ,visité le : 27/02/2017 .

e) Développement de la coopération et du partenariat : « Les TIC ,un champ privilégié » Selon Behamadi ,04 avril 2011 ,sur le net : www.midi-libre.com ,visité le : 27/02/2017 .

² e-COMMISSION : e-Algérie 2013 ,synthèse 2 ,déc 2008 ,sur le net : www.algerianembassy.ru ,visité le : 31/02/2017 .

أولاً : التعريف بمشروع الجزائر الإلكترونية 2013

يندرج مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 ضمن المبادرات، والمشاريع التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المُستدامة في مختلف جوانب الحياة، ليُندرج في إطار بُروز مجتمع العلم والمعرفة الجزائري، والذي يرمي إلى إحلال نظام إلكتروني متطور شامل، وتعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة من خلال ترقية نظام المعلوماتية في قطاعات الاتصالات، والبنوك، والإدارة العمومية، وقطاعات التربية والتعليم ما يجعلها تُقدم خدماتها بشكل أفضل وأبسط للمواطنين من خلال إتاحة خدماتها على شبكة الإنترنت لفائدة المواطنين، والشركات والإدارات، فَتُصيِحُ وسيلة اتصال تفاعلية ما بين الحكومة والمجتمع المدني¹.

ثانياً : محاور مشروع الجزائر الإلكترونية 2013

وتتمحور خطة العمل هذه حول ثلاثة عشر (13) محورًا رئيسيًا، حيث تمَّ إعداد قائمة جرد للوضع بالنسبة لكل محور مع تحديد الأهداف الرئسية والأهداف الخاصة المُزَمَع تحقيقها على مدى السنوات الخمس من 2008 إلى 2013، من بين هذه المحاور :

- تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الإدارة العمومية.
- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الشركات .
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات الإعلام والاتصال .
- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتطوير صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال تطويراً مُكثِّفاً.
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات التدفق السريع والفائق السرعة، تكون مؤمنة وذات خدمات عالية الجودة.
- تطوير الكفاءات البشرية، من خلال وضع إجراءات ملموسة في مجال التكوين والتأطير الجيد.
- ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني، مع أخذ بعين الاعتبار التجربة المُعاشة وكل النقائص الملاحظة والصعوبات المسجلة.

¹ غزال عادل، "الحكومة الإلكترونية في الجزائر والنفاذ إلى مجتمع المعلومات"، الملتقى الوطني الثامن حول : مستقبل ثقافة المعلومات والاتصال لدى الشباب في الجزائر : بين صناعة المجتمع الجماهيري ومجتمع المعرفة والمعلومات، جامعة باتنة يومي 08-09 نوفمبر 2014 .

- آليات التقييم والمتابعة، من خلال مواكبة كل مراحل عملية إعداد وتنفيذ وتحقيق العمليات التي من شأنها السّماح بتجسيد أهداف استراتيجية " الجزائر الإلكترونية" .
- الموارد المالية، حيث يستلزم تنفيذ البرامج أموال طائلة تقدر بحوالي أربعة (4) مليار دولار، لذلك لا بد من الاستغلال لكل مصادر التمويل .

ثالثاً: أهداف مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر

إن الهدف الأساسي من مشروع الجزائر الإلكترونية وبالأخص مشروع الحكومة الإلكترونية هو :

- ضمان الفعالية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين، وأن تكون مُتاحة للجميع، وذلك بتسهيل وتبسيط المراحل الإدارية التي تسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق أو معلومات.
- التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات الرسمية.
- مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحاً لتنمية البلاد.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا والمساهمة كذلك في تجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة كذلك تحقيق السّياسة الوطنية الجوّارية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.
- حماية مجتمعنا وبلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة وبالأخص الجريمة المنظمة العابرة للحدود وكذا ظاهرة الإرهاب والتي تستعمل غالباً تزوير وتقليد وثائق الهوية والسّفرة كوسيلة لانتشارها.

رابعاً: برنامج عمل تنفيذ مشروع الجزائر الإلكترونية 2013

يتأتى برنامج الحكومة الإلكترونية ضمن المبادرات والمشاريع التنموية التي تتبناها حكومة الجزائر لتحقيق التنمية المُستدامة في مختلف جوانب الحياة، ويتمثل برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في :

- برنامج تطوير التشريعات : والذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الإلكترونية وتطوير التشريعات.
- برنامج تطوير البنية المالية : يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات ماليا لتصبح أكثر مرونة.

- برنامج التطوير الإداري والتنفيذي: والذي يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الإلكترونية.
- برنامج التطوير الفني : يركز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات والقدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية والتي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات وأنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات.
- برنامج تنمية الكوادر البشرية : من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الإلكترونية، وإعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية التي تشارك في مشروع الحكومة الإلكترونية بهدف القدرة على إدارته كل حسب اختصاصه.
- برنامج الإعلام والتوعية : يتم من خلال البرنامج إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية.

الفرع الثاني : بوابة المواطن (Elmouwatin.dz)

البوابة الإلكترونية أو ببساطة " البورتال - Portal " هي عبارة عن مدخل مُوحّد لمجموعة كبيرة من الخدمات الإلكترونية أو التطبيقات التي تشترك في نطاق قطاعي مُحدّد أو الهادفة إلى خدمة جمهور من طبيعة متشابهة، وعلى سبيل المثال من الممكن أن نصادف بوابة إلكترونية لجميع هواة الصّيد بحيث تحتوي على معلومات شاملة حول هواية الصّيد وتجار أدوات الصّيد وأنواع الحيوانات والطيور بالإضافة إلى نصائح عملية وغيرها من المعلومات التي تساعد الجمهور بطريقة أو بأخرى على ممارسة هوايته وعادةً ما تستطيع هذه البوابة من رفع عناء البحث عن معلومات متعلقة بتلك الهواية في مواقع إنترنت أخرى، فهي تمثل بالنسبة لهواي الصّيد بوابته نحو جميع المعلومات التي قد يحتاجها، وبنفس الأسلوب تستطيع الحكومة بناء بوابة الخدمات الإلكترونية والتي تُساعد المواطن أو صاحب المؤسسة على إيجاد ضالته من الخدمات التي يريدها ومن دون البحث في العديد من مواقع الوزارات والإدارات العامة¹.

¹ "تعريف البوابة الإلكترونية"، على الخط : www.egovconcepts.com، تاريخ الاطلاع : 2017/03/01 .

حيث تعتبر عملية تخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن ضمن الورشات الكبرى التي باشرت فيها الدولة، ولتحسين الخدمات وتخفيف الإجراءات الإدارية، اتخذت السلطات العمومية جملة من التدابير من شأنها أن تسمح بتسهيل الأمور للمواطن و رفع العوائق البيروقراطية من أجل تقليص التباعد الموجود بين الإدارة والمواطن، بحيث تمّ الشروع في وضع عدة آليات لتطوير الإدارة وتكييفها مع التقدم التكنولوجي، وهي ديناميكية أُطْلِقَتْ قبل عدّة سنوات، على غرار رقمنة سجل الحالة المدنية، حيث انطلقت عملية تجريبية على مستوى بلديتي حسين داي وباب الواد بالجزائر العاصمة، قبل تعميمها تدريجيًا على كامل التراب الوطني، كما وضعت الدولة الخطوة الأولى في طريق العصرية بافتتاح أول بلدية إلكترونية بالجزائر بالمقر الفرعي الإداري لحي 500 مسكن بباتنة، البلدية الإلكترونية المرتكزة أساسًا على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، بحيث أصبح سحب الوثائق الإدارية يتم خلال ثوان فقط، على مستوى الشباك الإلكتروني وهي تقنية تجسد أيضًا إمكانية إعداد وتسليم الوثائق على مستوى فروع البلدية دون أن يضطر المواطن للتنقل إلى مقر الحالة المدنية الرئيسي بالبلدية .

مبادرة السلطات العمومية لتحسين الخدمات على مستوى الإدارة دُعِمَتْ بقاء جمع يومي الفاتح والثاني من جوان 2011، بين وزير الداخلية والجماعات المحلية و الوُلاة، والذي تمّ خلاله الاتفاق على عدة مقترحات تصب في صالح المواطن، حيث شدّد الوزير على ضرورة الاستقبال الحسن للمواطنين، داعيًا إلى التوجه إلى التغيير المنتظر في العلاقة بين السلطات المحلية والمواطن .

ومن بين المقترحات الهامة التي عُرضت خلال الاجتماع، تخفيف الإجراءات، تمديد فترة صلاحية الوثائق الإدارية، تنظيم أوقات وأيام الاستقبال مع الأخذ بعين الاعتبار المُستفيد من الخدمة العمومية بمشاركة كبيرة لأعوان الإدارة ..، ومن خلال هذه الإجراءات، تسعى الدولة إلى وضع حد لأزمة الثقة الموجودة بين الإدارة والمواطن، وعليه قرّرت السلطات العمومية وضع مجموعة عمل مُكَلَّفَة بتخفيف الإجراءات وانسجامها مع إطلاق سبر آراء سَيَسَاهِم في خلق مكتب على مستوى مصالح الاستقبال لمتابعة معالجة الطعون وشكاوى المواطنين، ولقيادة هذا المشروع في الطريق الصّحيح والعمل على تغيير الذهنيات، بادرت الدولة إلى تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان الاستقبال، مع التعامل معهم بصرامة حيث نَقَرَّرَ اللُّجُوء إلى الطرد أو تغيير مقر العمل للأعوان المُتَّهَمين بالتصرفات غير اللائقة مع المواطنين .

تعتبر بوابة المواطن الجزائري (Elmouwatin.dz)، نقطة مرجعية للوصول إلى " النافذة الواحدة " أي إتاحة إمكانية وصول المواطن، إلى خدمات الإدارة الجزائرية عبر الإنترنت، و المتوفرة باللُّغة العربية و الفرنسية، و هذا بهدف تحسين العلاقة مع إدارة المستخدمين .

و من أجل منح الأهمية اللازمة لهذه البوابة، و كذا تقديم معلومة واضحة و رسمية، و بما أن المرجع المعتمد عليه في هذه النقطة، عبارة عن الوثيقة التقنية لبوابة المواطن الجزائري (Elmouwatin.dz)¹ فسأقوم بإضافة محتوى هذه الوثيقة بلغة المصدر، تفادياً لأيّ لبس².

المطلب الثالث : الجانب التقييمي لواقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر

تُعد الجزائر من ضمن البلدان السبعة التي أحرزت تقدماً في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال حسبما ورد في تقرير للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللاسلكية أُعدّ على أساس مؤشر تطور تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال .

و أشار التقرير الذي عُرض بالدوحة (قطر) عند انعقاد القمة حول توصيل العالم العربي (5-7 مارس 2012) إلى أن الجزائر تُعد من ضمن البلدان السبعة في العالم العربي (الجزائر، العربية السعودية، جُزر القمر، مصر، المغرب، عُمان و قطر)، التي أحرزت تقدماً في مجال تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال (الشريط العريض)، على أساس مؤشر تطور تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال الذي يجمع 11 مؤشراً لمقارنة تطور تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال في 152 بلداً في العالم .

وأبرز التقرير أن خمسة بلدان من ضمن 16 بلداً عربياً تراجعت في الترتيب العالمي ما بين سنتي 2008 و 2010، فيما احتفظت أربعة بلدان على مرتبتها و أحرزت سبعة بلدان أخرى -من بينها الجزائر- تقدماً .

ويشير تقرير عرضه الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الدكتور "حمادون توري" إلى أن نسبة ولوج الخدمات المتنقلة (الشريط العريض و الجيل الثالث) في منطقة العالم العربي تُقارب 13 % و تبقى "أقل" من المعدل العالمي الذي يُقدر ب 17 % .

وأكد يقول "حان الوقت للانتقال إلى المرحلة المُقبلة و تمكين الجميع حيثما وُجدوا و أيّاً كان وضعهم من الاستفادة من مزايا الشريط العريض"، مُوضّحاً أنه ينبغي في القرن ال 21، أن تُعتَبَر شبكات الشريط

1 السيدة حدّادي كهيّنة، المشرفة على " بوابة المواطن الجزائري "، الوثيقة التقنية للبوابة، مديرية مجتمع المعلومات، وزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، 2016 .

² راجع الملاحق .

العريض كجزء من المنشآت القاعدية على غرار الطرقات و السكك الحديدية و شبكات التزويد بالماء و الكهرباء¹.

وأضاف الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللاسلكية أن " الشريط العريض الذي يُعد بمثابة محرك للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية سَيُساهم في تعجيل التقدم بهدف تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية التي يتعين بلوغها في أجل لا يتعدى ثلاثة سنوات " .

ومن جهته، أوضح مدير مكتب تطوير الاتصالات السلكية و اللاسلكية للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللاسلكية " براهيم سانو"، في توصياته بأن الاتحاد يُشجع كافة البلدان على ترقية الإدراج الرقمي من خلال إعداد مخطط وطني لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال يتضمن أهدافاً ملموسة لتقييم السياسات و متابعة التقدم و إبراز الفروع التجارية .

وأضاف أن " الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللاسلكية عازم على وضع كفاءاته و تجربته في خدمة جميع أعضائه من خلال مرافقة السلطات الوطنية في وضع أطر سياسية مُلائمة و إجراء أبحاث تتكّيف مع خصوصيات بيئتها و تصورها لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال " .

وتهدف قِمة توصيل العالم العربي التي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللاسلكية بالتعاون مع جامعة الدول العربية، إلى ضم الأطراف التي لها مصالح مشتركة قصد بعث قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية و تصور مقارنة موحدة كفيلة بتطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في البلدان العربية .

شارك وزير البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال السابق، السيد "موسى بن حمادي"، في هذه القِمة، في حين مُثل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، من قِبَل رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح² .

و بما أنّنا نعلم بوجود مبادرات رسمية، و مظاهر واقعية، تندرج ضمن الجهود التي تقوم بها الجزائر من أجل إرساء مشروع الحكومة الإلكترونية بمفهومه الحقيقي، و بالتالي، و في سياق موضوعنا الحالي

¹ قِمة توصيل العالم العربي، 5-7 مارس 2012، الدوحة، قطر، على الخط : www.ictqatar.qa، تاريخ الاطلاع : 2017/03/25.

² "الجزائر ضمن البلدان العربية السبعة التي أحرزت تقدماً في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال"، 26 مارس 2012، وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، نقلاً عن الموقع : www.mptic.dz، تاريخ الاطلاع : 2017/03/09 .

و الذي يتمحور حول " الحكومة الإلكترونية و الأمن القومي للجزائر "، ارتأيت أن أخصّص هذا المطلب الأخير من الفصل الأول، لإلقاء نظرة عن الجانب التقييمي لواقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، و بما أنّنا نعلم بأنّ هذا النظام لم يُطبَّق بعد بمعناه الحقيقي في بلادنا، ستكون نظرتنا التقييمية عامة ومحدودة .

و في هذا الصّدد، سنقوم بدراسة الجانب التقييمي من ناحيتين : الأولى، سنرى فيها القابلية الرّقمية للمرفق العام الجزائري، أمّا النّاحية الثانية، فسنفحص فيها مؤسسات الأعمال في ظل التّحوّل للحكومة الإلكترونية و كل هذا على النحو التالي :

الفرع الأول : القابلية الرّقمية للمرفق العام الجزائري .

الفرع الثاني : مؤسسات الأعمال في ظل التّحوّل للحكومة الإلكترونية

الفرع الأول : القابلية الرّقمية للمرفق العام الجزائري

لا يختلف المرفق العام الجزائري عن غيره من المؤسسات الجزائرية التي تفتقد إلى تكريس الرّقمية على مُستواها وإحلال النظام الإلكتروني محل النظام التقليدي في القيام بالأداء المنوط بها، ومن أهم مُميّزات هذا المرفق العام الجزائري، ما يلي¹ :

- فُقدان الحافز على تحسين الأداء .
- زيادة حجم القوى العاملة على المستوى الأمثل .
- انتشار ظاهرة العمالة الزائدة في القطاع الحكومي .
- انخفاض إنتاجية الفرد من العاملين .
- سوء توزيع الموارد .
- غياب الرّقابة وانتشار الضّياع .
- تدهور خدمة العملاء والمجتمع .

¹ بوشول فائزة و قطاف ليلي، "واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و الجزائر"، نقلاً عن الموقع : www.ourgl-univ.dz تاريخ الاطلاع : 2017/03/31 .

وقد ظهرت العديد من المشاكل الإدارية¹ على مستوى المرفق العام الجزائري في ظل غياب النُظْم الحديثة والرّقمية في التسيير من جهة وتفاقم المركزية وعدم التفويض وغياب المُساءلات، المُراقبات الحوافز وتقييم الأداء على أُسُس موضوعية من جهة أخرى، وبالتالي اتّسم أداء المرافق العمومية الجزائرية بما يلي :

- غياب التخطيط الاستراتيجي وعدم تخصيص الموارد بطريقة علمية .
- تعقد التنظيم وضياح السلطات والمسؤوليات وطول فترة إتمام الإجراءات .
- غياب التنسيق، المتابعة والرّقابة المانعة للأخطاء .
- غياب الاتصالات مع نقص المعلومات وقواعد اتخاذ القرار .
- غياب القيادة الفعّالة وتدهور ظروف العمل وانتشار الانحرافات الإدارية والسلوكية .
- غياب المعايير والمُوصفات المعيارية في أداء الخدمات .
- زيادة شكاوى العاملين (غياب الرّضا الوظيفي) و شكاوى العملاء، ممّا أدى إلى انتشار الوساطة و اللامساواة و غياب العدالة .
- نقص الكفاءات و المهارات، و خصوصا في مجال المعلوماتية، ممّا يؤدي إلى العُزوف عن تطبيق الرّقمية في إنجاز المهام .
- عدم توفر الإمكانيات والموارد الدّاعمة لإحلال النُظْم الإلكترونية محل النُظْم التقليدية .
- غياب التّموّع على مستوى شبكة الانترنت وبالتالي انعدام بوابات الخدمات الإلكترونية .

فبالنّظر إلى مُؤشّر جاهزية الحكومة الإلكترونية في الجزائر، ومختلف العقبات والمشاكل التي تُعاني منها المرافق العمومية الجزائرية، نجد أن الدولة الجزائرية بعيدة عن إدماج نظام الحكومة الإلكترونية بالاستفادة من التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى مرافقها العمومية وهذا البُعد أو التأخر يكاد يكون غير معقول في بلد يتوفر على إمكانيات اقتصادية مُعتبرة، حيث نجد أن ملامح تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر ضعيفة، كما أن مجهودات الدولة بشأن تطبيق الرّقمية في مرافقها العمومية تكاد تكون شبه مُنعدمة وبالتالي فإن واقع الحال يُشير إلى تخلفها في المجالات الرّقمية و هذا ما لا يخدم مسيرتها، فالفجوة الرّقمية في الجزائر تُبعدها ليس فقط عن الدول المتقدمة بل حتى عن بعض الدول العربية² .

¹ أنظر : محمد بن أعراب، "تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر" - بين مقتضيات الشفافية و تجويد الخدمة و إشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي -، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، جامعة سطيف، الجزائر، 2015/05/25، ص ص : 58 ← 81 .

² شلالى عبد القادر، قاشي علال، مداخلة بعنوان : "الحكومة الإلكترونية عوامل البناء و المعوقات في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال اليومين الدراسيين حول : مستقبل الحكومة الإلكترونية في الجزائر، جامعة البليدة 02، يوم: 27 فيفري 2014 .

والواقع هو أن التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في الجزائر هي حبيسة قطاعات قليلة وأشخاص محدودين، وهذا غير كافٍ لإنتاج اقتصاد معرفي فعّال، حيث لم تستطع الدولة تطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية المُعلن عنه، وهذا الإخفاق قد تكون له عواقب سلبية إن لم يتم الإدراك السريع لدور التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال كوسيلة فعّالة لتدارك التخلّف الاقتصادي¹.

وإذا كان الوعي قائماً بشأن ضرورة الرقمية في المرفق العام الجزائري، فإن عملية التخطيط لمختلف المشاريع المرفقية، بشأن إدراج نظام الحكومة الإلكترونية في تقديم الخدمات المرفقية، والحصول عليها تبقى قائمة والتي من شأنها إحداث الانعكاسات الإيجابية على أداء هذه المرافق، والتخلّص من المشاكل والأزمات التي تواجهها والتي تَمَّت الإشارة إليها، حيث نجد مشروع بطاقات هوية إلكترونية و الذي بدأ الشروع في تنفيذه بدايةً من شهر جانفي 2009، حيث توعدت الحكومة الجزائرية بإنجاز بطاقة تعريف وطنية وجواز سفر بيومتريين (إلكترونيين)، و العملية سارية المفعول و يتم تعميمها تدريجياً، وهو المشروع الذي من شأنه أن يسمح بتحديث بطاقة للحالة المدنية، وذلك باستغلال إمكانيات الإعلام الآلي في التخفيف ممّا اعتبره المخطط، الشكليات الإدارية، والتقليص من عدد الوثائق الإدارية المفروضة على المواطن، مع سرعة حصول هذا الأخير على هذه الوثائق بسهولة وبأقصى سرعة مُمكنة، فضلاً على أنّ هذا المشروع من شأنه مُحاصرة الظواهر الإجرامية التي لا تزال تنتشر في المجتمع الجزائري بشأن تزوير هذه الوثائق رغم التدابير القانونية الرّدعية المُدرجة في قطاع العدالة .

وبُغية إنجاز مثل هذه المشاريع المرفقية لتحسين أداء المرافق العمومية الجزائرية، ينبغي التركيز على ما يلي² :

- تكوين فريق تطوير مُتوازن يمثل شريحة من المَعْنَيْنِ بنظام الحكومة الإلكترونية على مستوى المرفق العام، حيث يشمل هذا الفريق فَنَيْنِ مثل : مُصَمِّمي، مُحَلِّلي ومُبرَمِّجي النظام، وغير فَنَيْنِ مثل : الإداريين والمستخدمين .
- وضع خطة زمنية ومالية واقعية لتنفيذ المشروع في حدود الإمكانيات المادية والبشرية المُتاحة بحيث لا يكون للفريق طُموح أكثر ممّا يُمكن تحقيقه في الواقع العملي، والذي سيؤدي إلى الإخلال بخطة التنفيذ .

¹ بوشول فائزة و قطاف ليلي، نفس المرجع .

² معراج هواري و مراد خروبي، "استراتيجيات نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في ظل التحولات العالمية"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الإدماج في الاقتصاد العالمي، العدد : 02، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007، ص 90 .

- دعم مشروع الحكومة الإلكترونية بشكل مستمر من قِبَل الإدارة العليا، حيث أن وقوف هذه الأخيرة وراء المشروع من شأنه ضمان التدفق المالي بالقدر اللازم والوقت المُقَرَّر، وبث روح الحماس بين الجميع .
- إشراك المستخدم في مراحل التحليل والتصميم للمشروع، حتى لا يُفاجأ بنظام لا يُلبّي احتياجاته وتوقعاته .

الفرع الثاني : مؤسسات الأعمال في ظل التحوّل للحكومة الإلكترونية

يُمكننا تحليل آثار تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، أي في ظل الفضاء الإلكتروني و التحوّل إلى الاقتصاد الرّقمي على الشكل التالي¹ :

1/ على المستوى التنظيمي :

يتم التحوّل من الهياكل التنظيمية التقليدية المبنية على الأساس الوظيفي، إلى هياكل مُصمّمة على أساس التدفقات المعلوماتية تتمتع بالديناميكية والتفاعل باستمرار، مع المُتَغَيَّرَات الخارجية والداخلية، ويستند الهيكل التنظيمي ضمن هذا النمط الجديد إلى المرتكزات التالية :

- تفعيل وظائف الإدارة الاستراتيجية قصد تحقيق القيمة المُضافة الأعلى من خلال الصياغة الدّقيقة لرسالة المؤسسة، القيادة الاستراتيجية، الرّقابة الاستراتيجية، وغيرها، خدمةً لِتَفْعِيل توجهات المؤسسة نحو تحقيق أهدافها .
- يضم وحدات وظيفية مشتركة، التي تُبَاشِر الوظائف ذات الطبيعة الاستشارية، ومنها إدارة الموارد البشرية، الإدارة المالية، إدارة التخطيط إدارة البحوث والتطوير، وغيرها .
- كما يضم أيضًا، وحدات وظيفية تنفيذية، التي تقوم بتنفيذ عمليات الإنتاج وغيرها، تسعى من خلال ذلك المؤسسة بناء درجات عالية من التكامل والأنية في التعامل مع العملاء والموردين والمالكين وكل من له مصلحة فيها .

2/ على مستوى القيادة :

سبق وأن تعرّضنا لأهمية هذا العنصر في تفعيل تطبيق الحكومة الإلكترونية، وضمن هذا السّياق نحاول إظهار هذا الدور على مستوى مؤسسة الأعمال ضمن النمط الرّقمي ،حيث أن القيادة في الأساس تكون

¹ علي السلمي، "إدارة التميّز : نماذج و تقنيات الإدارة في عصر المعرفة"، دار غريب للنشر، القاهرة، 2002، ص ص : 261، 262.

مشتركة، متبادلة ومتكاملة، والمهمة المحورية للقيادة ضمن هذا المناخ هي توجيه وتنمية وتمكين الأفراد نحو النمط الإلكتروني وتحقيق مزاياه المتمثلة في الآنية، الابتكار، التفوق ونشر فكر ومنطق العمل المتميز بين الجميع .

3/ على مستوى الموارد البشرية :

يُمثل المورد البشري الحامل للمعرفة رأس المال الحقيقي والأهم لمؤسسة الأعمال ضمن التحوّل للنمط الإلكتروني من خلال القدرة على استيعاب متطلبات تقنيات المعلومات والاتصال والفرص التي تُتيحها وأساليب التعامل معها، ويتجلى ذلك أساسًا من خلال، ما يلي¹ :

- درجة عالية من النشاط و الديناميكية في تأدية الأعمال .
- درجة عالية من العلاقات التبادلية، حيث يعملون بمنطق التشابك والتكامل والترابط وتنمية رؤى العمل المشترك و روح الفريق .

4/ على مستوى المالية و المحاسبة :

يفضل الرّبط الإلكتروني باستمرار مع المُتغيّرات الداخلية والخارجية وعلى مدار 24 ساعة يوميًا دون انقطاع تتزوّد المؤسسة في ظل هذا النّسق الرّقمي، بمختلف المعاملات المالية عن الأسواق المالية والعملاء والموردين والمساهمين، وكذا توفير جميع المستندات المالية والمحاسبية، مما يُمكنها من إنجاز مختلف المعاملات ضمن هذا الإطار بالسهولة والسرعة والمرونة الفائقة، والتقنيات العالية وبأقل عدد ممكن من الموظفين .

5/ على مستوى التخطيط :

إن الانتقال إلى النمط الإلكتروني يعتمد على رؤية واضحة لما يمكن أن تساهم به هذه التقنية الجديدة في تحقيق أهداف المؤسسة، لاسيما على المدى الطويل من خلال الحصول على المعلومات البيئية، سواءً الخارجية العامة أم الخاصة وكذا الداخلية ممّا يُمكنها من تحديد الفرص والتحديات ونقاط القوى والضعف وصياغة أهدافها الاستراتيجية بكل وضوح ورصد الموارد المادية والكفاءات والمهارات البشرية اللاّزمة بأقل عناءٍ وبأسرع وقت وبمنتهى الدّقة .

¹ أحمد بن عشاوي، "أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال"، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، 2010/2009 ص ص 291،292 .

6/ على مستوى اتخاذ القرارات :

تتدعم قدرات إدارة المؤسسة لا سيما العليا منها، على مهارات تشخيص المشاكل، وتحديد البدائل المختلفة وتقييمها نتيجة لما تحصل عليه من معلومات ضمن النظام الإلكتروني تعتمد عليها في تفعيل وتدعيم قراراتها على مختلف المستويات، و اتخاذ الإجراءات في وقت قياسي، و تصحيح الانحرافات¹.

7/ على مستوى الرقابة :

يفضل التقنيات الرقمية يسهل اكتشاف الأخطاء وتصحيح الانحرافات بالسرعة اللازمة، وتفعيل الرقابة الذاتية من خلال عمليات التدريب والتأهيل والتحديد الجيد للمهام والواجبات، وتلقي المعلومات وتبادلها بمرونة فائقة من خلال قنوات الاتصال المفتوحة مع جميع الجهات وعلى مدار الساعة .

8/ على مستوى الإنتاج :

يفضل استخدام نظم التصميم والإنتاج بالحاسب الآلي والرقابة والقياس من خلال نظم مُدمجة في عمليات الإنتاج تعتمد على المعلومات الرقمية والاستخدام الفائق لتكنولوجيات الاتصالات فإن المؤسسة تتمكن من الاستفادة، مما يلي :

- الوصول إلى مصادر شراء المواد الأولية في يسر تام وبأسرع وقت .
- إمكانيات التمويل والحصول على العمالة الماهرة وبأجور مناسبة ومختلف الاستشارات والإرشادات التكنولوجية والتنظيمية وغيره .
- سهولة الحصول على التقنيات المرتبطة بتصميم وهندسة الإنتاج .

كل هذه العناصر تمكن المؤسسة من الإنتاج والتسليم في الوقت المحدد وهي ميزة المؤسسات المُتفوّقة والرائدة اليوم .

9/ على مستوى التسويق :

مما لا شك فيه، أن الحكومة الإلكترونية من خلال فضاءها الرقمي المتعدد التخصّصات تُمكن مؤسسات الأعمال بمختلف أنواعها من الوصول إلى الأسواق المتعددة، وجمع المعلومات الضرورية حولها، وإمكانية القيام بالمقابل بعمليات الترويج والتوزيع وإبرام الصفقات وتحصيل المستحقات وغيره و كل هذا ضمن خدمات التجارة الإلكترونية، حيث تمثل الحكومة الإلكترونية الدّعمة القوية لهذا النوع من الخدمات بفضل ربط كافة

¹ علي السلمي، نفس المرجع، ص ص : 262، 266 .

الوزارات والدوائر الحكومية ذات العلاقة بمجالات الأعمال وكل المؤسسات في الدولة و العالم الخارجي بالنَّمط الإلكتروني المُوَحَّد .

10/ على مستوى العملاء و المحيط الاجتماعي و البيئة :

علاوة على الاستخدامات السابقة الذكر، تتمكن مؤسسات الأعمال ضمن هذا النّسق الرّقمي، من الوصول السريع واستقطاب مُعاملات الشرائح المُستهدفة من العملاء والمحافظة على التواصل الدائم معهم والسماع إلى مُقترحاتهم وتطلّعاتهم والتواصل أيضًا مع جميع الشرائح الأخرى في التفاعل الإيجابي معها كما يُمكنها هذا أيضًا، من التتبع الدائم لأحوال البيئة والعمل على التحكم في أسباب التدهور البيئي¹ .

¹ عبد الرحمان تيشوري، الإدارة الإلكترونية، نقلًا عن الموقع : <http://www.minchawi.com>، تاريخ الاطلاع : 2017/03/13 ص ص : 249، 258 .

خلاصة الفصل الأول :

إن طريق الحكومة الجزائرية نحو انتهاج النموذج الإلكتروني في الحكم و رقمنة مختلف عملياتها و علاقاتها بشتى الفواعل (موظفين، مواطنين، مؤسسات أعمال ..)، لا تزال مستمرة، رغم تحقيق العديد من النماذج القطاعية للخدمات العامة الإلكترونية في الجزائر، على غرار : قطاع البريد و الاتصالات، التعليم العالي و البحث العلمي، التكوين المهني، التربية الوطنية، و قطاعي العدل و البنوك ..

بحيث أنه و رغم ما حققته الجزائر من عصريّة قِطَاعِيّة بِنِسَبٍ فعالية متفاوتة من قطاع إلى آخر تبقى متأخرة كثيراً في تجسيد الحكومة الإلكترونية مقارنةً بالعديد من دول العالم التي استطاعت قطع أشواطاً كثيرة في مجال تحقيق الحكومة الإلكترونية، بحيث وضعت الأمم المتحدة الجزائر ضمن قائمة الدول ذات المستوى المتوسط في إطار آخر عملية مسح للحكومات الإلكترونية وُقِّمَ مؤشّر التنمية في الحكومة الإلكترونية (EGDI) Levels سنة 2016 .

الفصل الثاني

تحدي الأمن المعلوماتي في الجزائر

خطة الفصل الثاني

الفصل الثاني : التهديد المعلوماتي للأمن القومي.

تمهيد

المبحث الأول : مدخل لدراسة الأمن القومي.

المطلب الأول : مفهوم الأمن القومي.

المطلب الثاني : أبعاد الأمن القومي و أهدافه.

المطلب الثالث : الإطار الأكاديمي للأمن القومي و مستوياته.

المبحث الثاني : الأمن المعلوماتي.

المطلب الأول : مفهوم الأمن المعلوماتي.

المطلب الثاني : تحديات الأمن المعلوماتي و استراتيجية مواجهتها.

المطلب الثالث : جدليات الأمن المعلوماتي.

المبحث الثالث : استراتيجية الجزائر في مكافحة الجريمة المعلوماتية.

المطلب الأول : مفهوم الجريمة المعلوماتية.

المطلب الثاني : الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري (دراسة في القانون رقم 09-04

المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها).

المطلب الثالث : الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال

و مكافحتها (المرسوم الرئاسي رقم 15-261)

خلاصة الفصل.

تمهيد :

أحدث التطور البشري كما هائلاً في المفاهيم و استخدام موارد الطبيعة مُنذ الأزل، و لعلّ المدهش أن الإنسان و منذ اكتشافه للحديد قد غيّر من أساليب حياته، لتشهد المجتمعات قيام حضارات عمّرت بابتكاراتها و عُمرانها، ثم زوال بعضها بفعل تطور حضاري أقوى منها، و لكن اللافت في ذلك، أنّ القوة التي ما إن اكتسبتها أمة إلاّ و تفوّقت بها على أمة أخرى، بل و تُسخرها لتدعيم مكانتها إقليمياً و عالمياً على حساب من هي أدنى منها .

لقد نَعَّير مفهوم القُوّة بتفجير الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، ثمّ الثورة التكنولوجية في القرن العشرين، و لكن نحن نعيش العقود الأولى للقرن الواحد و العشرين، و الذي شهّد الثورة الرّقمية، و التي غيّرت من مفهوم القُوّة في جميع مجالاتها : العسكرية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية، و أزاحت جميع التّصوّرات عن الحياة البشرية في القرون السّابقة، حتى أصبح من خلالها العالم اليوم قرية صغيرة و عالماً مفتوحاً دون حدود تقليدية بين الدول .

في ظل هذا التطور المُذهل لعالم الرّقمنة، و مع ما تحمله من تطوّر إيجابي للحياة الإنسانية، إلاّ أن أمن المُجتمعات أصبح من الأمور الأكثر جدّية، لما يحمله من خطر على أسرار أمنها القومي (الوطني) و قد حدّر عديد خبراء المعلوماتية كأحد مظاهر الرّقمنة، من أن شبكات التواصل الاجتماعي مثلاً، تُعد من أكثر التهديدات الجدّية لأمن أي دولة في العالم اليوم، لا سيّما الدول التي لا تملك أدوات لِحماية شبكاتها الداخلية، و لمُواجهة حُطط الاختراقات الخارجية عبر تلك الشبكات، سواءً عن طريق الدردشات التي يقوم بها المواطن الذي يتحاور في عالم افتراضي، لا يعرف فيه حقيقة مُحدّثه و لصالح أي جهة يعمل، ذلك ما يسمح للجهات المُختربة بجمع معلومات مجانية عن ثقافة و أسرار أي مجتمع في العالم، و توجيه أفرادها كيفما شاءت فالواجب اليوم يُحتّم إرساء برامج توعية و تثقيف من شأنها أن تُحد من تلك التهديدات الإلكترونيّة و كذا إنشاء و خلق آليات مُنخَصصة لمُكافحة الجرائم المعلوماتية و المحافظة على الأمن القومي للدولة بِصفة عامة و أمنها المعلوماتي على وجه الخصوص .

على هذا المستوى، أصبحت الجزائر على غرار جميع دول العالم، مُلزّمة بمواكبة التطوّر الرّقمي المُتسارع في العالم، من جهة، مع حتمية فتح جبهة جديدة للتحديات الأمنية (التهديدات الإلكترونيّة اللانمطية)، من جهة أخرى، و في سياق هذا الفصل، سنُحاول التطرّق لمجموعة من المُتغيّرات التي تخدم توجهات دراستنا هذه، و هذا على النحو الآتي :

المبحث الأول : مدخل لدراسة الأمن القومي

المبحث الثاني : الأمن المعلوماتي

المبحث الثالث : استراتيجية الجزائر في مكافحة الجريمة المعلوماتية

المبحث الأول : مدخل لدراسة الأمن القومي

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن القومي وشيوع استخدامه إلا أنه مفهوم حديث في العلوم السياسية وقد أدى ذلك إلى إلتسامه بالغموض، ولا شك أن هذا الغموض يثير عدة مشاكل فمن ناحية لا يعد مصطلح الأمن هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن القومي للدولة المعاصرة، ومن ناحية أخرى لم يتبلور المفهوم لكي يصير حقلاً علمياً داخل علم السياسة تطبق عليه قواعد نظرية المعرفة بدءاً من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة واختيار أدوات التحقق العلمي وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة والوصول إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن القومي إلا خلال السنوات العشرين الأخيرة، ويعود استخدام هذا المصطلح إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حينما أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947، ومنذ ذلك الحين انتشر استخدام المفهوم بمستوياته المختلفة حسب الظروف المحلية والإقليمية والدولية .

وهنا، من المهم أن نشير إلى أن ميثاق جامعة الدول العربية والذي وضع عام 1944 وأنشئت الجامعة على أساسه في مارس عام 1945 لم يذكر مصطلح الأمن القومي، وإن كان قد تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة الضمان الجماعي ضد أي عدوان يقع على أية دولة عضو في الجامعة سواء دولة خارجية أو دولة أخرى عضو بالجامعة، كما أن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والموقعة عام 1950 قد أشارت إلى الأمن والاستقرار ولكنها لم تشر إلى الأمن القومي، كما أشارت إلى الدفاع وليس إلى الأمن القومي، ونصت المادة الثانية منها على مسألة الضمان الجماعي وحثت الدول الأعضاء على ضرورة توحيد الخطط والمسااعي المشتركة في حالة الخطر الداهم كالحرب مثلاً، وشكلت مجلس الدفاع العربي المشترك والذي يتكون من وزراء الدفاع والخارجية العرب وأنشأت كذلك اللجنة العسكرية الدائمة والتي تتكون من رؤساء أركان الجيوش العربية، وعلى الرغم من ذلك فإن كافة مشروعات تطوير ميثاق جامعة الدول العربية تؤكد على النص على مسألة الأمن القومي العربي¹ .

¹ أنظر : علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة - تفكيك المجتمع و إضعاف الدولة-، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة الكتاب الثاني، 2012.

في سياق هذا المبحث، سنحاول معالجة مفهوم الأمن القومي بصفة مباشرة، و هذا من خلال التطرق لمجموعة من أهم جوانبه، لتقديم فكرة واضحة و بسيطة حول هذا المفهوم، من خلال المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : مفهوم الأمن القومي

المطلب الثاني : أبعاد الأمن القومي و أهدافه

المطلب الثالث : الإطار الأكاديمي للأمن القومي و مستوياته

المطلب الأول : مفهوم الأمن القومي

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم "الأمن" وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى إتسامه بالغموض، ممّا أثار عدة مشاكل، فلا يُعدُّ اصطلاح "الأمن" هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية، كما لم يتبلور المفهوم لكي يُصبح حقلاً علمياً داخل علم السياسة -منفصلاً عن علوم الاستراتيجية- تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، بدءاً من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقق العلمي، وقواعد الإثبات والنّفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة، وبالتالي الوصول إلى قانون يحكم ظاهرة "الأمن الوطني" .

ويعود استخدام مصطلح "الأمن" إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974م، ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم "الأمن القومي" بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحليّة، الإقليمية والدولية .

سنحاول في سياق هذا المطلب، تقديم فكرة واضحة و بسيطة عن مفهوم الأمن القومي، و هذا من خلال ما يلي :

الفرع الأول : نشأة مفهوم الأمن القومي

الفرع الثاني : تعريف الأمن القومي

الفرع الثالث : خصائص مفهوم الأمن القومي

الفرع الأول : نشأة مفهوم الأمن القومي

يُشير ثيري بالزاك (Thierry Balzacq) إلى نشأة مفهوم الأمن القومي من خلال قطيعتين على مستوى التصور السياسي لمفهوم الأمن، وقعت الأولى في الفترة ما بين النصف الثاني للقرن السابع عشر و بداية القرن الثامن عشر حيث ارتبطت بفكرة أن الأمن هو " هدف مشترك للأفراد، الجماعات و الدول " مُجسد من خلال نَسج الروابط بين هذه الفئات الثلاثة، و عليه إلى غاية تلك الفترة لم تكن الدولة هي الوحدة المرجعية أو الموضوع النهائي للأمن على حد تعبير بالزاك (Balzacq) .

أما القطيعة الثانية فتمثلت في الثورة الفرنسية التي جعلت من الأمن ميدان خاص بالدولة و محمي بالقوة و الوسائل العسكرية و / أو الدبلوماسية، إذ يرجع الفضل إلى آدم سميث (Adam Smith) الذي ركّز على الأمن في محوره اللبرالي من خلال نقطتين أساسيتين في كتابه ثروة الأمم، هما :

- الدول أصبحت الفاعل الأساسي "المُكفّلة بحماية المجتمع من العنف واجتماع المجتمعات الأخرى" .
- أن حرية الأفراد تنطوي تحت أمن الدولة التي تضمنها من خلال توظيف الجيش¹ .

بِصفة عامة يذهب بالزاك إلى أن الثورة الفرنسية هي التي ساهمت في تعميق و تقوية التوجه الذي يرمي إلى أن أمن الأفراد ينطوي تحت أمر الدولة، وبهذا فهي تعد السبب في ظهور و نشأة مفهوم الأمن و على الرغم من هذا التأصيل التاريخي لفكرة الأمن القومي التي قدمها بالزاك، إلاّ أن هناك توجهات أخرى حول نشأة هذا المفهوم، حيث ترجعها هيلغا هافتندون (Helga Haftendorn) إلى تاريخ تأسيس الدولة القومية في معاهدة واستقاليا 1648، فحسب رأيها : "الأمن القومي هو المنتج المباشر للمؤسسة المتصاعدة للدول ذات السيادة منذ القرن السابع عشر"²، بِحُكم أن هذه المعاهدة أرسلت معالم جديدة في مجال العلاقات الدولية من خلال إنشاء كيان يتمتع بالسيادة المطلقة و يلعب دور أساسي في تفاعلاتها، ومنه ارتبطت نشأة الأمن القومي، وفقا لهذا التوجه، بنشأة الدولة القومية .

¹ عبد الله مسعود، علي عباس مراد، الأمن و الأمن القومي، المركز العالمي للدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، الطبعة 1، 2006، ص 24 .

² Thierry Balzacq, *qu'est-ce que la sécurité nationale*, (pierre internationale et stratégique, N52, hiver 2003, 2004), p 5 .

في حين يذهب توجه آخر إلى أن ممارسة تطبيقات الأمن القومي، سابقة على صياغته الاصطلاحية حيث لم تظهر في الغرب إلا في أربعينيات القرن العشرين على يد الأمريكي و التري ليمان (Wolttar Lippmann) عام 1943 أو إثر اصدار الإدارة الأمريكية عام 1947 للقانون الخاص بتشكيل مجلس الأمن القومي، ليكون هذا المصطلح في تطبيقاته و صياغته المفاهيمية انعكاسا للخبرة التاريخية الغربية في عصر الدولة القومية¹، على ضوء ما تم ذكره، فإن الأمن القومي هو إسقاط للتغيرات التي عرفها العالم الغربي على مفهوم الأمن بصفة عامة .

الفرع الثاني : تعريف الأمن القومي

على الرغم من استخدامه على نطاق واسع، فإن مفهوم "الأمن القومي" يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. فتقليدياً كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جداً، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها .

والأكثر من ذلك، فإن مثل تلك الرؤية قد تجعل المرء يعتقد بأن أفضل طريق لزيادة الأمن هو زيادة القوة العسكرية، وعلى الرغم من أن القوة العسكرية هي مكون مهم جداً في الأمن، فإنها تُعد جانباً واحداً من جوانب الأمن. فالتاريخ ملئ في واقع الأمر بأمثلة لسباقات تسلح تسببت في إضعاف الأمن وليس في تقويته .

تبدأ مثل هذه السباقات عادةً بقيام دولة بتعزيز قوتها العسكرية لأغراض دفاعية من أجل أن تشعر أنها أكثر أمناً، ويؤدي هذا الفعل بالدول المجاورة إلى أن تشعر بأنها مُهدّدة، وترد على ذلك بأن تزيد من قدراتها العسكرية، مما يجعل الدولة الأولى تشعر أنها أقل أمناً فيستمر التسابق .

أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكري، وقد قدم أرنولد ولفرز مثل هذا التعريف عندما قال: "يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم"² .

¹ عبد الله مسعود، علي عباس مراد، الأمن و الأمن القومي، مرجع سابق، ص 24 .

² Arnold Wolfers, **Discord and collaboration, Essays on International Politics**, John Hopkins University Press, Baltimore 1962, p 150.

يُوضح هذا التعريف أنه على الرغم من أن الأمن مرتبط مباشرةً بالقيم، فإنّه ليس قيمة في حد ذاته، وإنما موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها، وبالتالي فإن الأفعال التي تجعل أمة ما أكثر أمناً ولكنها تحط من قيمها لا نفع لها. ومن الصعب قياس الأمن بأي طريقة موضوعية، ولذلك فإن الأمن يصبح تقييماً مبنياً على مفاهيم لا تتعلق بالقوة والضعف، وإنما أيضاً بالقدرات والنوايا الخاصة بالتهديدات المدركة .

ويقود عدم الثقة بشأن المستوى الحقيقي للتهديد إلى التخطيط للبدائل الأسوأ بسبب النتائج القاسية للفشل الأمني، وحتى إذا كانت المفاهيم دقيقة، فإن الأمر يتحدى القياس المطلق، لأنه موقف نسبي، فالأمن يتم قياسه نسبة إلى التهديدات القائمة والمحتملة، ولأنه من غير الممكن تحقيق أمن مطلق ضد كل التهديدات المحتملة، فيجب تحديد مستويات عدم الأمن التي يمكن أن تكون مقبولة، وأخيراً، فمن المهم إدراك أن الأمن القومي ليس موقفاً جامداً يوجد في فراغ، وإنما يتم تحديده في ضوء كل من البيئتين الدولية والمحلية، وكل منهما يتغير بشكل دائم .

يُعرف فرانك تريجر و فيليب كرونبرج (Frank Trager et Philip Kronenberg) الأمن القومي بأنه : "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية الوطنية ضد الأعداء الموجودين أو المُحتملين"¹ .

ويُعرفه هنري كيسنجر (Henry Kissinger) بأنه يعني: "أية تصرفات يسعى المجتمع -عن طريقها- إلى حفظ حقه في البقاء"² .

أمّا روبرت ماكنمارا (Robert McNamara) فيرى أن : "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يُمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يُمكن ببساطة أن تظل آمنة"³ .
من أهم تعاريف الأمن القومي كذلك، نجد :

• تعريف باري بوزان (Barry Buzan) سنة 1991 : "الأمن القومي هو قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة و وحدتها الوظيفية"⁴ .

¹ Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), **National Security and American Society**, Kansas University Press, Kansas, 1973, pp 35, 36 .

² Henry Kissinger, **Nuclear Weapons and Foreign Policy**, Wild Field and Nicholson, London, 1969, p 46.

³ Robert McNamara, **The Essence of Security**, Harper Press, New York, 1966, p 149 .

⁴ بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، 2005، ص 13 .

- وقد عرفه وزير الدفاع الأمريكي السابق هارولد براون (1983 Harold Brown) بأنه : "القدرة على حماية الوحدة الطبيعية للأمة و وحدة أراضيها، و ضمان استمرار علاقاتها الاقتصادية مع العالم بشروط معقولة، و حماية طبيعتها و مؤسساتها و سلطاتها من التهديد الخارجي و ضبط حدودها"¹ .
- تعريف والتر ليبمان* (Wolttar Lippmann) سنة 1943 : "أن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بقيمتها السياسية في سبيل تجنب الحرب، و إذا دخلت الحرب فإِنَّها تكون قادرة على الانتصار و حماية هذه القيم، إن أمن الدولة يساوي قوتها العسكرية و أمنها العسكري و قدرتها على مقاومة الهجوم المسلح أو التغلب عليه"².
- و قد اعتبر فريدريك هارتمان (Frederic Hartmann) أن الأمن القومي : "يُمثل جوهر المصالح القومية- الحيوية للدولة"³ .

في الأخير، و استنتاجاً ممَّا سبق من تعاريف، يُمكننا تعريف مفهوم الأمن القومي إجرائياً، على أنه : "مطلب و رغبة الدولة في تحقيق وضع يضمن وجودها، إستقرارها و إستقلالها عن طريق غياب التهديد الداخلي و الخارجي حيث يتم الوصول إلى هذه الحالة من خلال تعبئة و استعمال جميع القدرات التي تمتلكها الدولة"^{*}.

² عبد الله مسعود و علي عباس مراد، الأمن و الأمن القومي، مرجع سابق، ص 39 .

* يُعتبر تعريف ليبمان من التعاريف التي تحصر وسائل تحقيق الأمن القومي في الأداة العسكرية، و لكن مع توسيع المفهوم، أصبح يشمل وسائل و أدوات شتى وردت في تعريف موسوعة الاستراتيجية، حيث أكدت أن : "الدولة تلجأ لضمان أمنها إلى سبل تؤمن دفاعها بالذات : الدفاع عن الأرض، سكان، سيادة (...) و يُمكنها السَّعي لتثبيت نفسها في المسرح الدولي، في وضع يبعدها عن التهديد، من خلال كبت الخصم المُحتمل : وهذا هدف دبلوماسية القُوَّة، أو إلغاء التهديد بتحسين العلاقات التي تُقيمها مع جوارها (...) بواسطة دبلوماسية التعاون".

² علي عباس مراد، مشكلات الأمن القومي : نموذج تحليلي مقترح، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 105، 2005، ص 31 .

³ عبد الله محمد مسعود و علي عباس مراد، نفس المرجع، ص 39 .

* أهم المقاربات التي عالجت تعريف الأمن القومي، نجد :

- المقاربة الوظيفية لتعريف الأمن القومي : و تشمل التعاريف التي عرضت أساساً الهدف الذي نسعى إليه من خلال تحقيق الأمن القومي.
- المقاربة الهيكلية : التي تعرض أهم التعاريف التي ركزت على البنية الأساسية التي يقوم عليها مفهوم الأمن القومي.
- المقاربة الأدواتية : التي تبرز أهم التعاريف التي توجهت بصفة خاصة نحو عرض الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق أمنها.

الفرع الثالث : خصائص مفهوم الأمن القومي

إن الاختلاف في تعريف مفهوم الأمن القومي و صعوبة حصرها، راجع للخصائص التي يمتاز بها هذا المفهوم، و التي يُمكن إبرازها في النقاط التالية :

- مفهوم سلبي/ إيجابي : سلبي لأنه مبني على تصور يسود الخوف و الريبة في الآخر و ديمومة دوامة الأمن فهو يجعل من الأمن غياب للخطر¹، وهذا ما يفقد الثقة في الآخر و يحرك المعضلة الأمنية، أمّا التصور الإيجابي : فيشمل نقطتين، الأولى أن الدولة تسعى لضمان أمنها من خلال طمأنة شركائها، و الثانية أن الأمن يتحقق عبر وسائل دبلوماسية دون الخيار العسكري².
- مفهوم نسبي : أي أنه لا يمكن أن يكون ثابت بل يتغير بحسب الظروف التي تمر بها الدولة و ما يحيط بها من أخطار و تهديدات³، فالأمن القومي يُبنى و يُعاد بناؤه وُقفاً لمعطيات كل مرحلة تاريخية و مستجدات محيطها الاستراتيجي .
- مفهوم مركب : وقد نتج هذا التركيب من الأبعاد التي يشملها : بعد داخلي متعلق بالدولة خصائصها، احتياجاتها، و أهدافها و قدراتها، و بعد خارجي يتعلق بالبيئة الإقليمية و الدولة التي تتفاعل في إطارها الدولة القومية مع مختلف وحداتها⁴ .
- مفهوم مرن : يشمل جميع العناصر فهو لا يستعبد أي مجال ولا يحصر في مجال مُعَيّن بل يشمل : الميدان العسكري، الاقتصادي، السياسي، البيئي، الاجتماعي...⁵ .

¹ بن عنتر عبد النور ، مرجع سابق، ص 18 .

² نفس المرجع، ص 18 .

³ محمد سعيد آل عياش الشهراني، أثر العولمة على مفهوم الأمن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا، الرياض، 2006، ص 70 .

⁴ عبد الله محمد مسعود و علي عباس مراد، مرجع سابق، ص 43 .

⁵ محمد سعيد آل عياش الشهراني، مرجع سابق، ص 71 .

* يُمكن طرح الخصائص التي تُميّز الأمن القومي كمفهوم، على النحو الآتي :

- الأمن القومي هو خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية وإقليمية ودولية .
- الأمن القومي له جانبان : الأول، جانب موضوعي يُمكن تحديد مكوّناته وعناصره والتعبير عنها كمياً .. أمّا الثاني، جانب معنوي يتعلق بالروح المعنوية ومدى ارتباط الشعب بالنظام السياسي .
- الأمن القومي ظاهرة ديناميكية حركية .
- الأمن القومي حقيقة نسبية وليست مُطلقة .

وفي إطار هذه الخصائص يبقى مفهوم الأمن القومي واسع، شامل و بالأخص ذاتي أي بناء تصور عنه هو خاص بكل دولة قومية ترتب و تعرف مصادر التهديد و وسائل مواجهتها بصفة ذاتية* .

في حين، يذكر باري بوزان (Barry Buzan)، مجموعة من الخصائص التي تُشكل أسباباً للتخلف النظري لمفهوم الأمن القومي، وهي¹ :

أ- الأمن القومي مفهوم مُعقّد ومُرَكَّب لِدرجة يصعب معها جذب الدارسين إليه، حيث انصرفوا إلى مفاهيم أكثر مرونة، أي أنه مفهوم مُثير للخلاف والاختلاف .

ب- التشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة، لاسيما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية، وبحيث يُنظر للأمن على أنه مُشتق من القوة وأنه أداة لتعظيمها.

ج- ظهور موجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية* وتطرح هدفاً بديلاً للأمن القومي وهو السلام.

د- غلبة الدراسات الاستراتيجية في مجال الأمن القومي واهتمامها بالجوانب العسكرية للأمن وتكريسه لخدمة المتطلبات الدفاعية والحفاظ على الوضع القائم، ممّا أسهم في تحجيم الأفق التحليلي والبُعد النظري للمفهوم.

هـ- دور رجال السياسة في تكريس غموض المفهوم، لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه سواء في أغراض الاستهلاك الداخلي أم الصّراع الخارجي.

¹ Barry Buzan, **People, States and Fear**, Wheatsheaf Books, LTD, London, 1983, pp 6, 10 .

* يُعتبر عالم السياسة باري بوزان (Barry Buzan) من أكبر مُنظري الدراسات الأمنية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة (حيث يُعتبر من الواقعيين المُجَدِّدين)، لكنه ساهم في تطوير مفهوم الأمن ضمن إسهامات مدرسة كوبنهاغن في كتابه : " **People, States and Fear**" سنة 1983، و هو أوّل من بدأ في تغيير النقاش حول مضامين الأمن بتقديمه طرحاً أكثر توسعاً له، مُتجاوزاً الطرح التقليدي الذي اختصر الأمن في القوة Security/ power، و إعتبر أن الطرح الواقعي هو طرح ضيق جداً (اعتمدت في طرحها على القطاع العسكري فقط) .

المطلب الثاني : أبعاد الأمن القومي و أهدافه

إن تطور مفهوم الأمن القومي، كان نتيجة للظروف التي عرفتھا الدول و كذا النظريات المهمة بدراسة هذا المفهوم، الذي أصبح متعدّد المجالات، و التي تسعى الدول لحمايتها من أجل المحافظة على أمنها القومي، و التي تُعتبر أهدافاً له، فيما يلي سنتطرّق لهاتين النقطتين، على الشكل التالي :

الفرع الأول : أبعاد الأمن القومي

الفرع الثاني : أهداف الأمن القومي

الفرع الأول : أبعاد الأمن القومي

يقوم التصور الشامل للأمن القومي على الأخذ بمسار التعدد في مصادر التهديد (تقليدية و غير تقليدية)، و الذي ينعكس بالدرجة الأولى على الأبعاد المختلفة التي يَحويها المفهوم، و هي المجالات التي تسعى الدولة إلى حمايتها كعناصر أساسية لتحقيق أمنها القومي .

وتركز الأبعاد الأساسية للأمن القومي، فيما يلي :

أولاً : البعد السياسي :

يعتبر من أهم عناصر الأمن القومي لأن الأمن السياسي يوفر درجة من الاستقرار السياسي و التي بدورها تضمن استقرار المجالات الأخرى.

يُعرف الأمن السياسي على أنه : "الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة و سلامتها و العمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة و الشعب أو تشويه صورة الدولة"¹، بعبارة أخرى يتمثل البعد السياسي في المحافظة على كيان الدولة السياسي.

يشمل الأمن السياسي محورين : داخلي و خارجي، يتعلق المحور الأول بالتماسك الداخلي للدولة و وحدتها الوطنية، أما المحور الخارجي فهو يعكس تعارض أو تطابق مصالح الدول العظمى، الكبرى و القوى الإقليمية مع مصالح الدولة².

¹ عيد الله مسعود، علي عباس مراد، الأمن و الأمن القومي، مرجع سابق، ص 70.

² محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2012، ص 28 .

ثانيا : البعد العسكري :

يُعبّر هذا البعد عن الأمن العسكري الذي كان يستعمل كمرادف للأمن القومي لفترة طويلة من الزمن وهو ما اصطلح عليه بالأمن التقليدي أي ذو الطابع العسكري، و بالرغم من تراجع هذه المُسَلِّمة إلا أنه لا يزال يشغل نفس الدرجة من الأهمية.

يبرز دور هذا البعد في تحقيق مطالب الدفاع و الأمن و الهيبة الإقليمية من خلال بناء قوة عسكرية و إعداد الدولة و الشعب وقت السلم و الحرب¹.

في حين أن هذا الأمن لا يتحقق بتوفر أعداد كبيرة من القوات المسلحة ولا كميات هائلة من الأسلحة فقط، و إنما يأتي باجتماع جملة من العوامل² :

- إستراتيجية عسكرية فعالة قائمة على الدمج الملائم للقدرات المتوفرة و الأهداف الموضوعية.
- التنسيق العال على مستوى المخططات العسكرية، الصناعية و التَّعبويّة.
- كفاءة في إدارة عمليات الخدمات العسكرية.
- التخلص من مظاهر التبعية العسكرية، أبرزها : استرداد الأسلحة.
- قيادة عسكرية كفؤة تحت إشراف و توجيه القيادة السياسية.

ثالثا : البعد الاقتصادي :

وهو قدرة الدولة على توفير حاجات المجتمع سواءً محلياً أو من الخارج و بَأَيْسَر السُّبُل و تَجَنُّبُ فُيُود أو تهديدات من الخارج، وكذا قدرة الدولة الاقتصادية على دعم القدرة العسكرية السياسية لها³.

لا يقتصر هذا العنصر على النظام الاقتصادي للدولة و سياساته و إنما يتعداه إلى الأمن الغذائي و المائي⁴، الذي أصبح يُشكل موضوع أساسي للحروب المُقبلة و مَوْرِد حَيَوِي و ضروري للكثير من الدول المُهَدَّدة بِالنُّدرة أو التصحر⁵.

¹ محمد جمال مظلوم، نفس المرجع، ص 31.

² محمد عبد الله مسعود و علي عباس مراد، مرجع سابق، ص ص 68، 69 .

³ محمد جمال مظلوم، نفس المرجع، ص 30 .

⁴ عبد المعطي زكي، الأمن القومي قراءة في المفهوم و الأبعاد، مقالة المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، مصر، 09 فيفري 2016، ص 03 .

⁵ أنظر : حميد الجميلي، الأمن الاقتصادي العربي و مهام بناء التنمية المستقلة في ضوء العولمة الاقتصادية، مجلة المنتدى، المجلد 29، العدد 260، ماي 2014 .

رابعا : البعد الاجتماعي :

يُعبّر هذا البعد عن الأمن الاجتماعي أو القوة الاجتماعية، وفي هذه الحالة يكون المجتمع مُتماسكاً و خالياً من كل مظاهر التندي إبتداءً من السلبية و إنتهاءً بالجريمة، مروراً بانحطاط القيم الأخلاقية، انتشار التناقضات الاجتماعية و فقدان الهوية المُميّزة للأمة¹.

يهتم بدراسة التأثيرات السكانية المختلفة من عدد السكان، الكثافة، التوزيع، مستوى التعليم و الصّحة إضافة إلى التركيبة اللغوية، العرقية، الدينية و الطبقية للمجتمع، وكذا محاولة معرفة و تحديد آثار ذلك كله على إمكانية الدولة و مدى تماسكها الاجتماعي و السياسي²، يعد هذا العنصر أساسي كونه يمثل القدرة البشرية التي تمتلكها الدولة و وسيلة لتحقيق أمنها القومي.

خامسا : البعد الثقافي :

يعبر عن قدرة الدولة على الحفاظ على ثقافتها، تراثها، أنماط السلوك، الاستهلاك، اللّغة، و الاعتزاز بالتاريخ، فلكل أمة ثقافة خاصة بها وهي الوسيلة الأساسية لإثارة مشاعر الشعب حول التحديات الخارجية³.

ولا يشمل الأمن الثقافي مجال حماية الثقافة الوطنية فقط بل يسعى لنشرها و الترويج لها من خلال الغزو الثقافي لعقول الآخرين وهو ما اتبعته الدول الاستعمارية في مستعمراتها بغرض القضاء على ثقافتها وحتى القوى العظمى استعملتها، و تجلت بوضوح ابان الحرب الباردة⁴.

سادسا : البعد البيئي :

بدأ مفهوم الأمن البيئي يتداول بكثرة في السبعينيات من القرن العشرين في المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة، حيث عقد أول مؤتمر دولي شامل لمسألة البيئة عام 1972 في "ستوكهولم"، دارت فيه النقاشات حول التزايد المفرط لظاهرة التلوث البيئي الذي هدد الوجود البشري نتيجة تصاعد السموم و الغازات

¹ عبد المعطي زكي، نفس المرجع، ص 04 .

² محمد جمال مظلوم، مرجع سابق، ص 30.

³ عبد الله محمد مسعود، مرجع سابق، ص 85.

⁴ أنظر : محمود محمود النجيري، الأمن الثقافي العربي التحديات و آفاق المستقبل، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض 1991 .

إلى طبقات الهواء الغلياً و غلاف الكرة الأرضية ويبقى المشكل المطروح أن الدول الصناعية هي المسؤولة عن هذا النوع من الأخطار التي تهدد الأمن البيئي لكافة الدولة خاصة النامية و المتخلفة¹.

الفرع الثاني : أهداف الأمن القومي

يتضح من خلال التعاريف السابقة لمفهوم الأمن القومي، بأنه يعكس هدفاً (objectif) و وسيلة (instrument)، كما أنه يُمكن إعتباره هدفاً ووسائلياً (instrumental objective)، كما يقول "Gohlert" و الذي يرى بأن القيم الجوهرية غير ثابتة، فعندما تُجسد بعض القيم الجوهرية هدف الأمن، فتحقيقها و حمايتها يجعل منها وسيلة لأهداف أسمى².

وبالتالي من خلال هذه العلاقة يمكن إبراز أهداف الأمن القومي حسب أهميتها كما يلي :

- الأهداف التي ترتبط بالدفاع عن الكيان المادي للدولة (الأمن العسكري) و مواردها، وتقديمها الاقتصادي و الصناعي (الأمن الاقتصادي) و بنائها الحضاري و الأيديولوجي (الأمن الاجتماعي و الثقافي)... و إذا دَقَّقْنَا في هذه الأهداف نجدها تُجسد وسائل تهدف إلى تحقيق الأمن السياسي والذي يتضمن الوحدة الوطنية و الاستقرار السياسي.
- أهداف ترمي إلى خلق ظروف تساعد الدولة على إشباع حاجاتها من الموارد و المواد المُصنَّعة و التقنية و الأيدي العاملة...إلخ.
- أهداف تتعلق بالحصول على التأييد الخارجي و الدعم الدولي و المحافظة على علاقات الدولة بغيرها من الدول.

و لتوضيح هذه الأهداف انطلاقاً من طبيعة العلاقة بين المستويات الوظيفية للأمن ووظائف صنّاع القرار، فيمكن التوصل إلى أن الأهداف تشمل :

- بناء الدولة : بما يحقق التداخل و التكامل و الانسجام في نظام الدولة و مؤسساتها.

¹ أنظر : إبراهيم محمد التوم إبراهيم، أحمد حمد إبراهيم الفايق، أبعاد مفهوم الأمن البيئي و مستوياته في الدراسات البيئية، جامعة الخرطوم.

² ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2008 ص135.

- بناء الأمة- الشعب : بما يحقق الالتزام و الولاء نتيجة لنشر الثقافة و تعميق التطور المعرفي بما ينسجم و تطور مؤسسات الدولة و تشجع المشاركة السياسية و الاجتماعية بما يعزز اللحمة الوطنية و التماسك الثقافي و الاجتماعي.
- التوزيع : أي إعادة توزيع الدخل، و تخطيط الاقتصاد بما يحقق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية.

ولعلّ أهم هدف يتوخى الأمن تحقيقه، يتمثل في العمل على ردع أي هجوم سواء كان مباشر أو يتمثل في ردع استفزازات عنيفة تصدر عن الخصم و التي تقف دون مستوى الهجوم المباشر¹.

و لكن إذا كانت الدولة تبني تصوّرها لأمنها و تُقيم إستراتيجياتها و ترسم سياساتها الأمنية على أساس مُتَعَيَّرِي التهديدات و الانكشافات فإلى أي مدى ستتمكن الدولة لوحدها من حفظ أمنها في ظل :

- الأنماط الجديدة من التهديدات المُتَخَطِية لِلدول Transnational.
- اتساع نطاق مصادر التهديد الأمني.
- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية، التي لم تكن معروفة*.
- تَعَيَّر مضمون التهديدات الأمنية و تَعَيَّر نسبة أهميتها².

¹ صلاح سالم زرزوقة، "أثر التحولات العالمية على مؤسسات الدولة في العالم الثالث"، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، مؤسسة الأهرام القاهرة، 1995، ص 70 .

* وأبرزها التهديدات الأمنية لِنُظُم المعلومات وإمكانية مُمارسة أعمال القرصنة المعلوماتية بِأبعادها المختلفة، فمع إزدياد الإعتماد على نُظُم المعلومات والحاسب الآلي في تسيير الأعمال فإن إمكانية إختراق هذه المنظومة من شأنه أن يخلق تهديدات أمنية خطيرة كالتأثير على حركة الطيران والمعاملات من خلال ميكانيزمات التجارة الإلكترونية وأعمال البنوك وغيرها من المؤسسات التي تستخدم الأساليب الآلية الحديثة في المعاملات، هذا بالإضافة إلى إمكانية إختراق منظومات المعلومات الأمنية للأجهزة المختلفة فضلاً عن إمكانية منظومات الإتصال والتحكم المُستخدمة لإدارة العمليات .

ويدخل في هذا الإطار بعض من التهديدات الناتجة عن التدهور البيئي وازدياد درجة حرارة الأرض وما ينتج عنها من أعاصير وكوارث طبيعية، كما يدخل في نطاقها الهجرة غير المشروعة وقضايا اللاجئين ومحاولات التخلّص من النفايات المختلفة عبر إدخالها إلى بعض الدول بطرق غير مشروعة، الأمر الذي يلحق أضراراً غير مُحددة الأمد بالأوضاع الصّحية والاقتصادية بهذه الدول .

وثمّة نوعية جديدة من التهديدات ناتجة عن إتساع نطاق التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدولة لإعتبارات عديدة تخضع في الغالب لمعايير مُزدوجة وغير قابلة للقياس والتحديد الموضوعي .

² صلاح سالم زرزوقة، نفس المرجع، ص 71 .

المطلب الثالث : الإطار الأكاديمي للأمن القومي و مستوياته

إن الأهمية البالغة التي اكتسبها مفهوم الأمن القومي مع مرور الزمن، جعلت منه مجالاً خصباً للدراسات الأكاديمية، في حين اكتسب هذه الأهمية بتغلغله في جميع مناحي و مستويات الحياة، و لمعالجة هذا السياق، قسمنا هذا المطلب إلى فرعين، كآلآتي :

الفرع الأول : المدارس التي عالجت موضوع الأمن القومي (الوطني)

الفرع الثاني : مستويات الأمن القومي

الفرع الأول : المدارس التي عالجت موضوع الأمن القومي (الوطني)

أ- المدرسة الاستراتيجية :

تُرَكِّز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحييدة في تحليل العلاقات الدولية وعلى مفهوم القُوَّة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الأطراف الأخرى، ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل الآخر، و تشمل كل العلاقات الاجتماعية، وهي العنصر الأساس في تفسير العلاقات الدولية .

أما جون سباينيز John Spanies فيحصر مفهوم القوة في القوة العسكرية، كما نجد أن موسوعة العلوم الاجتماعية، تعرف الأمن الوطني بأنه: "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية" أمَّا بيركو فيتز Berko Wits و بوك Bock فيُعرفانه بأنه: " قابلية الدولة لحماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية "، أمَّا إدوارد عازار Edward Azar فيضع سبعة عوامل لتحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية، و هي :

- التفاعل والوحدة بين السياسة الخارجية و سياسة الأمن والدفاع.
- الخُطَط الاستراتيجية والعقيدة العسكرية.
- مَحَصَّصات الدفاع.
- إدراك مصادر التهديد وتحليلها.
- القُدَّرات الأمنية.
- أنظمة التسليح وتقييم الإختيارات.

- التحالف والتعاون الاستراتيجي¹.

ب - المدرسة المعاصرة (التنموية) :

يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضًا على التهديد الداخلي، ويُقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية... وتقوم هذه المدرسة على إتجاهين أساسيين، هما : أمن الموارد الحيوية والاستراتيجية والتنمية الاقتصادية.

ويُعرف لورانس كرانس Laurence Kranse و جوزيف ناي J.Nay الأمن الاقتصادي بأنه : " غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية "، كما يمكن إضافة قدرة الدول على رسم سياساتها الاقتصادية دون إملءات خارجية، وهو ما عبر عنه هولسن Holsen و ويلبروك Waelbrock بمصطلح السيادة الاقتصادية التي تعني " القدرة على التحكم في أكبر عدد ممكن من أدوات السياسة في المجال الاقتصادي "، أمّا روبرت ماكنمارا Robert Mac Namara فيرى أن الفقر والتخلف هما عاملان أساسيان للعصيان والتمرد خاصة في الدول النامية، حيث عرف الأمن بأنه : " يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية، بالرغم من أنه قد يشمل ذلك والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية فلا محل للحديث عن الأمن"².

كما أن الأمن القومي يُعبر عن ظاهرة اجتماعية متكاملة الأبعاد وخصوصاً في بلدان العالم الثالث و إن لم يخلو منها العالم المتقدم، حيث يُضاف إلى مصادر التهديد الخارجية (التقليدية) مصادر تهديد داخلية تتمثل في ضالة فرص التوزيع العادل، وعدم الاستقرار السياسي، وهشاشة المؤسسات الاجتماعية وغيرها من الظروف التي تؤدي في تضافرها إلى تركية " القابلية للاختراق الخارجي"³، إن لم تشكل هي بحد ذاتها مصدراً أشد خطورة على الأمن القومي .

¹ لخميسي شيببي جاد، "الأمن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي و الدول العربية -فترة ما بعد الحرب الباردة- (1991-2008)", رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009، ص ص 32، 33 .

² لخميسي شيببي جاد، نفس المرجع، ص ص 34، 35 .

³ نواف حامد قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، دار الرؤية للنشر والتوزيع، عمّان، 2011، ص 15 .

الفرع الثاني : مستويات الأمن القومي (الوطني)

إن القاسم المشترك بين مختلف الآراء ووجهات النظر حول مفهوم الأمن القومي، هو أن الأمن يدل على التحرر من الخوف، أي امتلاك الدولة لجميع القدرات التي تمكن شعبها من ذلك بما يضمن مركزها الدولي و مساهمتها في تحقيق الأمن الجماعي، وهذا التعريف* يضمن ما يلي :

- أ- حماية الدولة القومية، و استقلالها و وحدتها الترابية من أي تهديد خارجي.
- ب- تحرر الدولة من حالة إنعدام الأمن.
- ت- ضمان مركزها الإقليمي، و تأثيرها في الشأن الدولي¹.

و تأسيساً على ذلك، فأمن الدولة يجسد شعورها بتحررها من احتمال تعرض كيانها الذاتي، و وحدتها السياسية و الثقافية و رفاهها الاقتصادي للتهديد الخارجي، أي أنه يتجسد في حالة التحرر من الخوف و عدم التيقن، و الاطمئنان إلى تحقيق الأهداف الوطنية، وهو ما يمثل تجسيدا لحالة الأمن.

وبالتالي، فأمن الدولة يُركز أساساً في قدرتها على الحفاظ على كيانها في ظل التهديدات الداخلية و الخارجية، وهذا باعتبار الدولة فاعل منسجم أمام هذه التحديات "Unitary actor"، كما أن الأمر متعلق بهياكل و مؤسسات الدولة، فأمن الدولة لا يتحقق إلاّ بعملية بناء هياكل الدولة صاحبة السيادة المطلقة على إقليمها الجغرافي².

في حين، يُمثل الأمن الفردي و أمن الفئات الاجتماعية، النواة التي يُبنى عليها هرم الأمن الوطني بأبعاده الداخلية و الخارجية، و الذي يتكون من المستويات الثلاثة الآتية³ :

- المستوى الأول : هو الأمن الذي يتعلّق بالحياة اليومية للمواطن، خصوصاً ما يتعلّق بظاهرة الجريمة بمعناها و مفهومها التقليدي، إلاّ أنه لا يقف عند الوقاية من الجريمة و التعامل معها بعد وقوعها بل يتعدّاه إلى التعامل مع الظواهر و العوامل التي تُؤثر في هذا الأمن و المستويات الأرفع، مثل : البطالة الفقر، الحريات الأساسية و غيرها .

* الأمن القومي : "هو مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال و الدفاع عن وجودها ضد أي عدوان" .

¹ ثامر كامل الخرجي، العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص320.

² بن عنتر عبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد160، أبريل 2005، ص56.

³ فيصل بن معيض آل سمير، استراتيجيات الإصلاح و التطوير الإداري و دورها في تعزيز الأمن الوطني، أكاديمية نايف العربية للعلوم

الأمنية، الرياض، 2014، ط 1، ص 133 .

- المستوى الثاني : هو المستوى الذي يتعلق بالاستقرار الأمني و بالأمن و السلم الاجتماعي، الذي من أهم ما يُهدده، الحروب الأهلية، الظلم بكافة أشكاله، الشغب، العصيان، الإرهاب، العنف الاضطرابات السياسية، الفساد و الجريمة المنظمة ..
- المستوى الثالث : هو أمن الكيان الوطني و ضمان المصالح الوطنية أمام الصراعات الدولية و ضد العدوان الخارجي و التدخل العسكري المباشر و غير المباشر، و كذا دفاع القيادات السياسية للدول عن المصالح الوطنية، و أن تُطوّر و تبني علاقاتها و تستخدم أدوات القُوّة عند الضرورة لتحقيق و ضمان هذه المصالح .

يتضمن المفهوم العام والشامل للأمن القومي المبادئ النظرية العامة و الثوابت القيمية المشتركة بين مفاهيمه المتعددة و المختلفة السابقة، وهي¹ :

- أن الأمن القومي مفهوم نظري (مبادئ وقيم)، يُؤسس لنشاطات عملية (وظائف وسياسات) ويحدد طبيعتها وتوجهاتها .
- أن مبادئ الأمن القومي النظرية وثوابته القيمية وما ينجم عنها ويرتبط بها من وظائف وسياسات عملية تدور كلها حول :
- ✓ سلامة أركان الدولة ومقوماتها واستمرارها واستقرارها و ضمان قيمها ومصالحها الحيوية وحمايتها من الأخطار القائمة والمحتملة داخلياً وخارجياً .
- ✓ تلبية احتياجات الدولة وتحقيق أهدافها وتوفير القدرات والوسائل والأساليب الممكنة واللائمة لتنفيذ سياساتها بهذا الشأن .
- أن مبادئ الأمن القومي النظرية وثوابته القيمية وما يتأسس فيها أو ينجم عنها من وظائف وسياسات عملية تصاغ نظرياً وتنفذ إجرائياً، انطلاقاً من قيم الدولة وظروفها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها وقدراتها، مع مراعاة الاحتمالات المتعلقة بالمتغيرات داخلياً وخارجياً وضغوطها السلبية وتسهيلات الإيجابية .
- أن مبادئ الأمن القومي وثوابته هي جوهر السياسة العليا للدولة (Grand Policy) ومحورها وهذه السياسة هي المخطط الاستراتيجي العام لتلبية متطلبات الأمن القومي للدولة وإنجاز أهدافه العملية وتحقيق التكامل والتنسيق بين سياساته التنفيذية وآلياته الإجرائية واحتمالاته التقديرية .

¹ علي عباس مراد، مشكلات الأمن القومي : نموذج تحليلي مقترح، مرجع سابق، ص ص 34، 35 .

المبحث الثاني : الأمن المعلوماتي

مع تَعَمِيم الرِّقْمَنَة، وحركة انتقال المعلومات، وإعتماد الأفراد والمؤسسات والحكومات على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنخراط جميع القطاعات، العلمية، والاجتماعية، والأكاديمية، والاقتصادية والحكومية في مجتمع المعلومات، إضافةً إلى توفر التكنولوجيا بسهولة، وانتشار البرامج ذات المصادر المفتوحة، والمعلومات الخاصة بإقتحام المواقع، وانتشار البرامج والتطبيقات بشكل غير مسبوق، وبكلفة زهيدة، لا سيما للبرامج المُقَرَّصَة أو تلك التي توزعها مواقع خاصة بالهاكرز والقراصنة، والاتصال الشبكي بين الأنظمة، و بُرُوز الوسائط المُتَعَدِّدَة وإستعمالها بِشكْلِ مُكَنَّف، مع التشابه بينها لا سيما على مستوى المنهجيات والتقنيات في البرمجة، نجد أنفُسَنَا أمام حاجة مُلِحَّة إلى الأمن في الفضاء السيبراني، ذلك أن الأمن هو شرط أساسي من شروط تحقق النِّقَّة .

و تُعْتَبَر هذه الأخيرة (النِّقَّة)، الهدف الأساسي الذي تسعى إليه الحكومات، و التي تسعى إلى الإفادة و الاستفادة القُصوى من إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم التنمية والتطور والتجارة والاقتصاد، و حتى في تغيير نمط الحُكم و إنتهاج نموذج إلكترو-حكومي، لِتَسْيِير مُخْتَلَف قِطَاعَات و إهتمامات الدولة، وتكفي مُرَاجَعَة النُّصُوص القانونية التي سُنَّت، سواءً في دول الاتحاد الأوروبي، أو الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها، لِمُلاحَظَة تشديدها على دعم النِّقَّة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقيقاً لِإزدهار الدولة من جميع النُّواحِي .

لكن و على هذا المستوى، ظهر بُعْد جديد للأمن القومي (على غرار الأبعاد المُتَقَق عليها)¹ و المُتَمَثَل في البُعد المعلوماتي، و الذي يَتَمَيَّز خاصة بِطَبِيعَتِهِ اللَّائِمَطِيَّة الإفتراضية، هذا ما يُحْتَم على الدول التَّصَدِي لِما يُهَدِّد أمنها المعلوماتي بالوسائل المُناسِبة لطَبِيعَة تلك التهديدات، لكن قبل التكلُّم عن هذه الوسائل المُستحدثة، يجب أن ننتزِق لِمِجال الأمن المعلوماتي كَمفهوم أكاديمي، و هذا على النُّحو الآتي :

المطلب الأول : مفهوم الأمن المعلوماتي

المطلب الثاني : تحديات الأمن المعلوماتي و استراتيجيات مواجهتها

المطلب الثالث : جدليات الأمن المعلوماتي

¹ راجع : أبعاد الأمن القومي، الفرع الأول، المطلب الثاني، المبحث الأول، الفصل الثاني من هذه الدراسة .

المطلب الأول : مفهوم الأمن المعلوماتي

إن الأمن المعلوماتي كمفهوم، ظهر بالتزامن مع بداية توثيق و أرشفة البيانات المختلفة بالطرق التقليدية، لكن زادت قيمة هذا المفهوم باختراع الحاسب الآلي و انتشار التقنيات التكنولوجية الجديدة، و بُغية تقديم فكرة واضحة عن مفهوم الأمن المعلوماتي، سنتطرق للعناصر الآتية :

الفرع الأول : سياق مفهوم الأمن المعلوماتي

الفرع الثاني : تعريف الأمن المعلوماتي

الفرع الثالث : المبادئ الأساسية لأمن المعلومات، ركائزه و أهميته

الفرع الأول : سياق مفهوم الأمن المعلوماتي

إن مفهوم الأمن المعلوماتي مرّ بعدة مراحل تطورية أدت إلى ظهور ما يُسمى بأمنية المعلومات ففي الستينيات كانت الحواسيب هي كل ما يشغل العاملين في قسم المعلومات حيث لم يهتموا بأمن المعلومات بقدر اهتمامهم بعمل الأجهزة، بعد ذلك ظهر مصطلح أمن الحواسيب والذي يعني حماية الحواسيب و قواعد البيانات .

وفي السبعينات تمّ الانتقال إلى مفهوم أمن البيانات data Security و رافق ذلك استعمال كلمات السرّ البسيطة للسيطرة على الوصول للبيانات و حماية مواقع الحواسيب من الكوارث وإعتماد خطط لتخزين نُسخ إضافية من البيانات والبرمجيات بعيداً عن موقع الحاسوب .

وفي مرحلة الثمانينات و التسعينات إزدادت أهمية استخدام البيانات حيث تمّ الانتقال من مفهوم أمن البيانات إلى أمن المعلومات حيث أن الإجراءات الأمنية المناسبة يمكن أن تُساهم في ضمان النتائج المرجوة و تُقلّص إختراق المعلومات أو التلاعب بها .

وكانت شركة IBM الأمريكية، أول من وضع تعريف لأمن المعلومات و أشارت إلى أن أمناً تاماً للبيانات لا يمكن تحقيقه ولكن يُمكن تحقيق مستوى مُناسب من الأمانة¹ .

¹ مراحل تطور الأمن المعلوماتي، نقلاً عن الموقع : <http://www.guards-security.com/jop/security-manager> ، تاريخ الاطلاع : 2017/05/12 .

إن مُصطلح أمن المعلومات سابق على وجود التقنيات المعلوماتية المرتبطة بالحاسب الآلي، إلا أن الصدارة التي احتلتها التقنيات الحديثة في سرعة النقل والاتصال والتخزين، هي التي جعلت هذا المُصطلح أكثر ارتباطاً بالمعلوماتية حيث يتم تعريفها بأنها الأساليب والوسائل المُعتمدة للسيطرة على كافة أنواع ومصادر المعلومات وحمايتها من السرقة، النسخ، التعديل، الإبتزاز، التلّف، الضياع، التزوير، و الاستخدام غير المُرخّص وغير القانوني، وهو الإحساس الفعلي والافتراضي بَعْدَ وُجُود أي تهديد للبيئة المعلوماتية وتجهيز البدائل لمُجابهة أي تهديد حقيقي .

فَمِنَ النَّاحِيَةِ الأكاديمية فإن أمن المعلومات، هو العلم الذي يبحث في نظريات وإستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من مخاطر الإعتداء عليها، أمّا مِنَ النَّاحِيَةِ التّقْنِيَةِ، فهي الوسائل والأدوات والإجراءات اللّازِمَ توفيرها لِضَمَانِ حماية المعلومات، وأخيراً، مِنَ الزاوية القانونية فهي تلك التشريعات التي تهدف إلى مُكافحة الإعتداء على المعلومات ومُعاقبة مُرتكبي الإعتداء بِهَدَفِ توفير الرّدْع¹ .

و قد أظهرت الدّراسات و الإحصائيات، إزدياد استخدام التقنيات الحديثة في الإتصال والتواصل والتعامل، والتي قوامها الإعتدال على الحاسب الآلي و الأنترنت، مع ما يتبع ذلك من إزدياد مُضطرب في ما بات يُعرف بـ "الجريمة الإلكترونية"، والتي تَسْتَهْدِفُ الأفراد والحكومات على حدٍ سواء، و ممّا لاشك فيه أن هذا العصر الذي يُطلق عليه عصر المعلومات، بدأ نتيجة الثورة المعلوماتية و هي التي بدورها نتجت عن إقتران تقنيّة الإتصالات الحديثة بالمعلومات، وكان الرّابط بينها، الحاسب الآلي وأدواته في الإتصال وأصبح يُعرف هذا الجديد بِعِلْمِ تقنيّة المعلومات * "Télématique"، حيث كان ولا زال هنالك دور مُزدوج للحاسب الآلي، فهو تارة أداة إتحاد وتواصل، وتارة هو أداة تخزين للمعلومات، لذلك فَقدَ صَاحِبَ هذه الثورة تَحَدِّيْنِ رِئِيسِيْنِ يستهدفان الحاسب الآلي تَبَعاً لِوِظِيفَتِهِ، سواءً كَمُخَزِنٍ للمعلومات أو كوسيلة إتحاد و تواصل² .

فالأمن، هو الإدراك الجمعي للإحساس بالأمن، والذي ينهض على الدفاع المُشترك عن أي عضو في المجموعة يتعرّض لهجوم خارجي، وقد حَظِيَتِ المعلومة سابقاً بأهمية فائقة وزادت أهميتها بإرتكاز عناصر القُوّة عليها حالياً .

¹ خالد ممدوح إبراهيم، أمن المعلومات الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 27 .

* Télématique : "علم تقنيّة المعلوماتية، وهو مصطلح يُعبر عن إقتران التقنيتين، ويتكون من الجزء الأول من كلمتي Télécommunication، وهو الإتصال عن بعد، والجزء الثاني من كلمة Information، وتعني المعلومات، وهو علم إتصال المعلومات عن بُعد .

² "أمن المعلومات"، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، مجلس وزراء العدل العرب، جامعة الدول العربية، خلال الاجتماع الثاني لرؤساء الإدارات المختصة بتقنية المعلومات بالنيابات العامة العربية، بيروت، 5-7/03/2012 .

إن تطوّر البشرية والتطوّر التكنولوجي، أدى إلى عِدّة نتائج، كان من أهمّها، أنّهُ نَقَلَ عناصر القُوّة من عوامل الإنتاج التي كانت تَعْتَمِد على الموارد والثروات الطبيعية والموارد البشرية والجغرافية، إلى قُوّة مُعْتَمَدَة على المعلومة والمعرفة، هذا التطوّر وهذه النتائج فَرَضَتْ عدداً من التحديّات على مستوى وطني ودولي تُجَاه الأمن المعلوماتي .

الفرع الثاني : تعريف الأمن المعلوماتي

لقد اختلفت المفاهيم التي أوردها الباحثون بشأن تحديد مفهوم لأمن المعلومات، وفيما يأتي بعض المفاهيم كما وردت في كتابات عدد من الباحثين، حيث يُقصد بِأمن المعلومات، حماية وتأمين الموارد المُستخدمة كافة في معالجة المعلومات¹ .

وأيضاً، أمن المعلومات هو وقاية لسرية، وسلامة المعلومات قانونياً في حين عُرِف أمن المعلومات بأنّه إختصار الطرائق والوسائل المعتمدة للسيطرة على أنواع ومصادر المعلومات كافة وحمايتها من السرقة النسخ، التعديل، الإبتزاز، التلّف، الضياع، التزوير، و الاستخدام غير المُرخّص وغير القانوني² .

وكذلك أمن المعلومات يعني كل السياسات والإجراءات والأدوات التّقنية التي تُستخدَم لِجَماعية المعلومات من أشكال الاستخدام غير الشرعي كُلّها للموارد مثل السرقة، التغيّر، التعديل، وإلحاق الضرر المُتعمّد بالمعلومات³ .

وهناك باحثون يرون أن أمن المعلومات هو عبارة عن مجموعة من الخصائص أو المكونات تتألف عموماً من المكونات التالية :

فكلمة الأمن، تُشير إلى مجموعة واسعة من المجالات ضمن وخارج حقل تقنية المعلومات، ويشمل أمن المعلومات الخصائص الخمسة الآتية : 1- السريّة 2- التحقق من الهوية 3- الكمال 4- التوفير 5- مكافحة الإنكار (المسؤولية)⁴ .

¹ داود حسن طاهر، الحاسب و أمن المعلومات، مركز الدراسات و البحوث، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 23 .

² الزغبى هيثم محمد السامرائي، إيمان فاضل، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004، ص 238 .

³ ياسين سعد غالب، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار المناهج للنشر، الأردن، ط1، 2000، ص 348 .

⁴ الحميدي نجم عبد الله، نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2009، ص 1 .

فَعِنْدَ ذِكْرِ كَلِمَةِ أَمْنِ المَعْلُومَاتِ فَإِنِ مَا يَتَبَادَرُ إِلَى الذَّهْنِ غَالِباً هُوَ كَشْفُ لِمَعْلُومَاتِ كَانَ يَجِبُ أَنْ تَبْقَى سِرّاً وَالحَقِيقَةُ أَنَّ الحِفَاظَ عَلَى المَعْلُومَاتِ وَسِرِّيَّتِهَا يَكُونُ جَانِباً وَاحِداً مِنْ جَوَانِبِ الأَمْنِ، إِذْ أَنَّ لِأَمْنِ المَعْلُومَاتِ مَكُونَاتٍ ثَلَاثَةٌ عَلَى دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الأَهْمِيَّةِ وَهِيَ : 1- سِرِّيَّةُ المَعْلُومَاتِ 2- سَلَامَةُ المَعْلُومَاتِ 3- ضَمَانُ الوُصُولِ إِلَى المَعْلُومَاتِ وَالمَوَارِدِ الحَاسُوبِيَّةِ¹ .

وَكذلك أَنظْمَةُ المَعْلُومَاتِ مَتَكُونَةٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ رَئِيسِيَّةٍ، هِيَ مَكُونَاتُ أَمْنِ المَعْلُومَاتِ : 1- السِّرِّيَّةُ 2- السَلَامَةُ 3- التَّوْفِيرُ بَعْضُ النَظَرِ عَنِ الشَّكْلِ الَّذِي قَدْ تَأَخَذَهُ المَعْلُومَاتُ (الإلكتروني، مطبوع، أو أشكال أخرى).

كَمَا يُمَكِّنُ الإِشَارَةُ إِلَى مَفْهُومِ أَمْنِ المَعْلُومَاتِ، مِنْ ثَلَاثَةِ زَوَايَا أَسَاسِيَّةٍ، هِيَ² :

1- زَاوِيَةُ أَكَادِيمِيَّةٍ : هُوَ العِلْمُ الَّذِي يَبْحِثُ فِي نَظَرِيَّاتٍ وَ اسْتِرَاتِيجِيَّاتٍ تَوَافِرُ الحِمَايَةَ لِلْمَعْلُومَاتِ مِنَ المَخَاطِرِ الَّتِي تُهَدِّدُهَا وَمِنْ أَنْشِطَةِ الإِعْتِدَاءِ عَلَيْهَا.

2- زَاوِيَةُ تَقْنِيَّةٍ : هِيَ الوَسَائِلُ وَالأَدَوَاتُ وَالإِجْرَاءَاتُ اللَّازِمَةُ تَوَافِرِهَا لِضَمَانِ حِمَايَةِ المَعْلُومَاتِ مِنَ الأَخْطَارِ الدَاخِلِيَّةِ وَالخَارِجِيَّةِ .

3- زَاوِيَةُ قَانُونِيَّةٍ : فَإِنِ أَمْنِ المَعْلُومَاتِ هُوَ مَحَلُّ دَرَاثَاتٍ وَتَدَابِيرٍ حِمَايَةِ سِرِّيَّةٍ وَسَلَامَةِ مُحتَوَى وَ تَوَافِرِ المَعْلُومَاتِ، وَمُكَافَحَةِ أَنْشِطَةِ الإِعْتِدَاءِ عَلَيْهَا أَوْ إِسْتِغْلَالِ نُظْمِهَا فِي ارْتِكَابِ الجَرِيمَةِ .

فِي حِينِ أَنَّ الخَوْفَ وَعَدَمَ الثَّقَةِ فِي مُعَامَلَاتِ الشَّبَكَةِ يُمَكِّنُ التَّخَلُّصَ مِنْهَا عَنِ طَرِيقِ وَضْعِ أَنظْمَةِ مَعْلُومَاتٍ مُؤَمَّنَةٍ جَدِيدَةٍ بِالثَّقَةِ هَذَا مِنْ جِهَةٍ، وَ عَنِ طَرِيقِ تَهْيِئَةِ أُطُرٍ تَشْرِيْعِيَّةٍ وَقَانُونِيَّةٍ تَنْظُمُ المَعَامَلَاتِ الإِلِكْتَرُونِيَّةَ لِتُتَأَكَّدَ مِنْ مَنشَأِ المَعْلُومَةِ وَكَمَالِ المَعْلُومَةِ، مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى³ .

¹ الغنثري خالد بن سليمان، محمد بن عبد الله القحطاني، أمن المعلومات، جامعة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، 2009 ص 23 .

² الزهيري، "مفهوم أمن المعلومات، نقلاً عن الموقع : <http://en.wikipedia.org/wiki/informationsecutity> ، تاريخ الاطلاع : 2017/05/10 .

³ إبراهيم خالد ممدوح، أمن المعلومات الإلكترونية، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص 7 .

فالمعلومات يجب أن تحظى كغيرها من الحقوق بحماية قانونية ولا سيما حماية جنائية تكفل عدم المساس بها، وهذا ما إتفق عليه عدد من المُختصين من زوايا قانونية، أمّا الآخرون، يرون أمن المعلومات من زوايا تَقْنِيَّة، بحيث أنّ استخدام تطبيقات التكنولوجيا وتدابير أمن المعلومات التي يُمكن أن تمنع الانتهاكات والإعتداءات داخل المجتمعات والمنظمات، أظهرت الحاجة المُلِحَّة إلى توافر قيمة علمية كبيرة للباحثين والأكاديميين والمُمارسين في مجال تكنولوجيا المعلومات والأمن¹.

مِمَّا سبق ذكره، نلاحظ أنّ هناك مجموعة من المُختصين، تناولوا مفهوم أمن المعلومات من زاوية قانونية، وذلك بوجوب وضع التشريعات والقوانين لحماية المعلومات، في حين هناك طائفة أخرى تناولت هذا المفهوم من زاوية تَقْنِيَّة، بوضع الأدوات والوسائل لحماية المعلومات*.

في الأخير، يُمكن تعريف الأمن المعلوماتي إجرائياً، بأنه: "حماية وتأمين كافة الموارد المستخدمة في معالجة المعلومات، حيث تُؤمن المُنشأة نفسها والأفراد العاملين فيها وأجهزة الحاسب المُستخدمة فيها ووسائط المعلومات التي تحتوي على بيانات المُنشأة وذلك في جميع مراحل تواجد المعلومة (التخزين - النقل - المعالجة)".

¹ نهاد عبد اللطيف عبد الكريم، خلود هادي الربيعي، "أمن وسرية المعلومات وأثرها على الأداء التنافسي"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 23، الفصل الثاني، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، العراق، 2013، ص ص 295، 296 .
* في هذا الإطار، يجب توفير منظومات أمن صارمة لمعالجة وتخزين وإسترجاع المعلومات ونقلها بطريقة تحمي سرّيتها وسلامتها في مستودعات القراءة الآلية التابعة لمُختلف المؤسسات، سواءً أجهزة حكومية أو غيرها .

الفرع الثالث : المبادئ الأساسية لأمن المعلومات، ركائزه و أهميته

أولاً : المبادئ الأساسية لأمن المعلومات :

يعتمد أمن وحماية المعلومات على ثلاثة مبادئ أساسية مُرتبطة به منذ عشرين عاماً وتُشكّل بمجموعها الثالوث (CIA)، وهي¹ :

1/ السّرية (Confidentiality) : يُشير هذا المصطلح إلى الحد من قُدرة الأفراد غير المُخَوّلين بالوصول إلى المعلومات وكشفها والإطلاع عليها، وتُعد بطاقة الإئتمان من أكثر الأنظمة التي تخضع لِسرية عالية إلاّ أنّها بالرغم من ذلك تتعرض للانتهاك والسرقة، وتكمن السرية في بطاقات الإئتمان بالتشفير لرقم البطاقة .

2/ التكاملية (Integrity) : وهي سلامة المعلومات، وتشمل حماية البيانات من أي تغيير قد يطرأ عليها من جهة غير مُخَوّلة بذلك أو تعديلها، ويكون القصد من هذا التغيير التخريب أو الانتهاك للملفات الهامة وإلحاق الضرر بها .

3/ التوافر (Availability) : يستلزم في أي منظومة تستخدم أنظمة معلومات خاصة بها توفّر البيانات فور طلبها والحاجة إليها، وحتى يتوفّر ذلك لا بُدّ لعناصر النظام أن تعمل على أكمل وجه ويشمل* :

- ضمان عمل الأنظمة الحاسوبية بشكل صحيح وسليم وخاصة تلك المُستخدمة في تخزين المعلومات ومعالجتها.

- وفرة الضوابط الأمنية الخاصة بالنظام وحمايته.
- سلسلة إنتقال المعلومات عبر قنوات الاتصال الواجب توفرها.
- ضمان إستمرارية الحماية للأنظمة بكل الأوقات وذلك من خلال توفير أنظمة سرية عالية الجودة.
- توفير أنظمة للترقيات والتحديث بإستمرار للحدّ من إنقطاع الخدمة إثر حدوث فصل في الكهرباء أو عطل في الأجهزة.
- التأكّد من عدم وقوع هجمات الحرمان من الخدمة ومنعها.

¹ منصور بن سعيد القحطاني، "مهدّدات الأمن المعلوماتي و سبل مواجهتها"، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية 2008، ص 25 .

ثانيا : ركائز أمن المعلومات :

يرتكز أمن المعلومات عند حماية المعلومات على عدد من الأنظمة التي ظهرت بالتزامن مع التطور التكنولوجي¹ :

1/ أنظمة حماية نظم التشغيل : ويشمل تحقيق الحماية للطبقة الأقرب لجهاز الحاسوب، إذ يتم بهذا النظام إخفاء كافة التفاصيل الخاصة بمنظمة ما، ويعتبر هذا النظام بمثابة موزّع عادل للمهام بين الأجهزة في المنظومة، وتفرض سيطرتها على جميع أنظمة الوُجوع إلى الذاكرة وجدولة المهام.

2/ أنظمة حماية البرامج والتطبيقات : وهي الأنظمة التي تفرض على ما تستخدمه مُنظمة ما من برامج وتطبيقات، وتُسَد الثغرات التي تكون بمثابة فرصة للوصول إليها وانتهاكها.

3/ أنظمة حماية قواعد البيانات : هي عبارة عن مجموعة من البرمجيات التي تُعالج الأخطاء البرمجية وتسد الثغرات التي قد يحتويها أي نظام في إدارة قواعد البيانات، فتؤدي بالتالي إلى إلحاق الضرر والضعف بأمن نظام قواعد البيانات، لذلك لا بدّ من استخدام التحديثات المستحدثة أولاً بأول، ومن هذه السُّبل²:

- استخدام وسائل تحديد صلاحيات الاستخدام المناسبة.
- ضبط الوصول الإلزامي.
- ضبط الوصول المرتكز على الدور.
- ضبط الوصول الاختياري.
- أنظمة حماية الوُجوع للأنظمة.

* See more in : Michael E.Whitman, Herbert J.Mattord, **Pinciples of information security**, Course technology, cengage learning, Boston (USA), Fourth edition, 2012 .

¹ الغنير خالد بن سليمان، محمد بن عبد الله القحطاني، أمن المعلومات، مرجع سابق، ص 28 .

² ياسين سعد غالب، نظم المعلومات الإدارية الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 250 .

ثالثا : أهمية أمن المعلومات :

لا شك أن مجال أمن المعلومات أهمية كبيرة، وتتجلى هذه الأهمية في الأمور التي سبق ذكرها فهذا المجال يقوم بتأمين المعلومات وحمايتها من الأخطار التي تحيط بها، ويقوم هذا المجال بتوفير الحماية و الأمان للحواسيب من البرمجيات الخبيثة، والتي تُعد أكبر عدو للحواسيب¹ .

ومجال أمن المعلومات، هو من المجالات الحيوية والمتجددة والمطلوبة كثيرا، إذ لا غنى عنه أبداً وهذا المجال هو علم قائم بحد ذاته، ويدرس هذا العلم في بعض الجامعات، والمراكز التعليمية، وتمنح فيه شهادات متعدّدة، مثل : شهادة البكالوريوس، وشهادة الماجستير، والدكتوراه، وهذا التخصص منتشر كثيرا في الجامعات الغربية، ويدرس في بعض الجامعات العربية، مثل : الجامعة السعودية الإلكترونية² .

و يُمكن حصر أهمية أمن المعلومات، في النقاط التالية³ :

1. القطاعات الأمنية والعسكرية والاقتصادية تعتمد على صحة ودقة المعلومات.
2. حاجة الدول لوجود إجراءات أمنية قابلة للتطبيق تُغطي المخاطر التي يُمكن أن تظهر عند التعامل مع الأطراف الأخرى.
3. الحاجة المُتزايدة لإنشاء بيئة إلكترونية آمنة تخدم القطاعين الخاص والعام.
4. النمو السريع في استخدامات التطبيقات الإلكترونية والتي تتطلب بيئة آمنة.
5. الحاجة إلى حماية البنية التحتية للشبكة المعلوماتية وذلك من أجل إستمرارية الأعمال التجارية.
6. مع تطور التقنية المعلوماتية وازدهارها توفرت فُرص للإجرام الإلكتروني.

¹ السالمي علاء عبد الرازق، تقنيات المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2001، ص 260 .

² منصور بن سعيد القحطاني، "مهددات الأمن المعلوماتي و سبل مواجهتها"، مرجع سابق، ص ص 22، 24 .

³ عبد الله بن شائع بيهان، "ثقافة أمن المعلومات"، مركز التميز لأمن المعلومات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2014 ص 5، متوفر على : aalbaihan@ksu.edu.sa .

المطلب الثاني : تحديات الأمن المعلوماتي و استراتيجية مواجهتها

أصبحت قضية الأمن المعلوماتي، من التحديات الكبرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لا سيما في ظل تنامي التهديدات الأمنية الإلكترونية سواءً من جهة ارتفاع عدد الهجمات أو الأضرار الناجمة عنها مثل سرقة بيانات حساسة وأسرار الدول أو حجب الخدمات الإلكترونية الحيوية أو السطو الإلكتروني على البنوك أو تشويه مواقع الويب أو شنّ الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية ووسائل الإعلام، والأخطر من ذلك سرقة المعلومات المصرفية ..، بحيث يُواجه الأمن المعلوماتي جملةً من الأخطار ذات الطبيعة الخاصة و التي يجب وضع آليات مناسبة لمُواجهتها .

في سياق هذا المطلب، سنحاول عرض أهم الأخطار التي تُهدد الأمن المعلوماتي، و كذا وسائل الحماية منها، في الشكل التالي :

الفرع الأول : تهديدات الأمن المعلوماتي

الفرع الثاني : استراتيجية حماية الأمن المعلوماتي

الفرع الأول : تهديدات الأمن المعلوماتي

إن الأمن المعلوماتي، كغيره من أبعاد الأمن القومي الأخرى (السابقة الذكر)، تُواجهه مجموعة من التحديات الأمنية، و التي تختلف في طبيعتها و طُرُقها نظراً لطبيعة الأمن المعلوماتي المُميّزة، و فيما يلي جملة من أهم الأخطار التي تترصد بالأمن المعلوماتي :

1/ **الفيروسات (Viruses)** : تعرف الفيروسات بأنها برامج تخريبية صغيرة، تمّ تصنيعها لأهداف غير مشروعة، وتُهاجم الملفات المحفوظة في جهاز الحاسوب، وتُكتب على أيدي مبرمجين محترفين يهدفون لإلحاق الضرر بحاسوب مستخدم آخر لسبب ما، ومن أخطر البرامج الخبيثة الروت كيت، وتمتاز الفيروسات بقدرتها على التناسخ والانتشار بشكل كبير، بالإضافة إلى أنها غير ذاتية النشأة¹ .

- و يتكون الفيروس كبرنامج بشكل عام، من أربعة أجزاء رئيسية، هي² :
- آلية التكرار : و هو الجزء الذي يسمح للفيروس أن ينسخ نفسه .
- آلية التخفي : و هو الجزء الذي يجعل الفيروس قادراً على الاختفاء، و يُمكن أن يتضمّن تشفيراً لمنع البرامج الماسحة التي تبحث عن نموذج الفيروس من اكتشافه .
- آلية التنشيط : و هو الجزء الذي يسمح للفيروس بالانتشار قبل أن يتمكن برنامج الحماية من تحديد مكانه و مسحه، كاستخدام ساعة توقيت الكمبيوتر، أو الانتظار لتنفيذ برنامج ما عدداً مُعيّناً من المرات .
- آلية التنفيذ : و هو الجزء الذي ينفذ الفيروس عندما يتم تنشيطه، و يكون مُجرد رسالة على الشاشة أو مسح بعض الملفات .

¹ نادية أمين محمد علي، الفيروسات وطرق الوقاية من ها كأمن البيانات، المؤتمر الدولي لأمن المعلومات الإلكترونية : معا نحو تعامل رقمي آمن، عمان، 2005، ص ص 200، 202 .

² رفعت شميس، الأمن المعلوماتي بين القرصنة والإرهاب الإلكتروني، موسوعة دهشة، نقلاً عن الموقع : <http://www.dahsha.com> ، تاريخ الاطلاع : 2017/05/17 .

2/ هجمات الحرمان من الخدمة (Denial of Service Attacks) : وتعرف أيضاً بهجوم حجب الخدمة، وهي عبارة عن هجوم يشنّه قرصان عابث إلكتروني بإمداد عدد من المواقع بكميات هائلة من البيانات غير الضرورية، وتكون محملةً بالبرامج الخبيثة التي تتشر داءها فور وصولها إلى الجهاز، فتبدأ بالدمار فيؤدّي في بداية الأمر إلى تراجع مستوى الخدمة الخاصة بالاتصال بالإنترنت، ويُسبّب صعوبةً في الوصول إلى الخدمات نظراً لضخامة البيانات المرسلّة إلى الجهاز¹.

3/ هجمات المعلومات المرسلّة : يركّز هذا النوع من الهجوم على المعلومات المرسلّة؛ إذ يقف عائقاً في طريقها ويمنعها من مواصلة مسيرها إلى الناحية الأخرى، ويكثر انتشار هذا النوع في حال إرسال الرسائل بواسطة الإنترنت أو حتى الشبكات المتّصلة بشبكات الهواتف العامة².

4/ هجوم السيطرة الكاملة : يقع جهاز الضحية في هذه الحالة تحت سيطرة القرصان بشكل كامل ويتحكّم به وجميع الملفات الموجودة به بكل سهولة ويسر، فيبدأ التهديد واستغلال نقاط الضعف التي تحتويها أنظمة التشغيل، ويكون ذلك بواسطة تضمين ملف صغير الحجم في جهاز الضحية³.

5/ هجوم التضليل : وفيه يقوم القرصان بانتحال شخصية موقع عام، كما يُمكن للقرصان أن ينتحل شخصية مستخدم موثوق به للحصول على معلومات غير مصرّحة له.

6/ الوصول المباشر لكوابل التوصيل : يقوم المهاجم بالوصول المباشر لأسلاك التوصيل والتجسس على المعلومات المارة، ولكنه هجوم صعب ويتطلب عتاد خاص⁴.

¹ أسامة سمير حسين، الاحتيال الإلكتروني - الأسباب و الحلول-، الجنادرية للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص ص 139، 140 .

² آل جور، هجوم على العقل، ترجمة : نشوى ماهر كرم الله، شركة مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ط ع 1، 2009، ص ص 386، 390 .

³ منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، أمن المعلومات الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 13 .

⁴ مَهْدَات أمن المعلومات، نقلاً عن موقع : <https://ar.wikipedia.org> ، تاريخ الاطلاع : 2017/05/17 .

* راجع أيضاً : صفية أحمد أبو بكر، استخدام Ipsec كوسيلة لحماية الشبكات من الهجمات الفعالة، المؤتمر الدولي حول أمن المعلومات "نحو تعامل رقمي آمن"، مسقط، 2005 .

ملاحظة :

تتمثل التهديدات الأمنية المحيطة بأمن و سلامة البيانات في نظم المعلومات في : وُلوج المستخدمين الغُرباء إلى النِّظام، مصادر التنصت المختلفة على شبكة وقنوات الاتصال الخاصة بهذه الأنظمة، الأخطاء المُرتكبة من قبل المستثمرين الحقيقيين لهذه الأنظمة، و تتمثل هذه التهديدات في ¹ :

1- تشويه المعطيات / Data Tampering :

تتعرَّض البيانات والمعطيات أثناء انتقالها عبر قنوات الاتصال إلى ما يدعى بالهجوم السِّلبي Passive attack ، أو الهجوم النُّشيط Active attack ، فخلال الهجوم السِّلبي يتم التنصت والمراقبة أما خلال الهجوم النشيط فتتعرض البيانات إلى التشويه من خلال عمليات الحذف والتعديل عليها.

2- التنصت و سرقة المعطيات / Eavesdropping and Data Theft :

سواءً كان الاتصال عبر الأنترنت أو عن طريق الشبكة المحلية، فإن المعطيات تسلك طريقها عبر أسلاك أرضية أو عن طريق الاتصالات اللاسلكية، بالتالي، فإن الشخص المتطفل الرَّاغب في الحصول على هذه المعطيات بإمكانه أن يتنصت على المعطيات المرسله التي ترسل عبر هذه الوسائط المختلفة ويتمكن من قراءتها وسرقتها.

3- إنتحال الشخصية / Falsifying User Identities :

ويتمثل ذلك عن طريق وُلوج مُستخدِم للنظام على أنه مُستخدِم آخر يمتلك صلاحيات معيَّنة، فمثلاً كيف نستطيع معرفة أن الشخص (X) والذي يمتلك صلاحيات معيَّنة) الذي فتح قناة إتصال مع طالب الخدمة من موقع A1 هو نفسه الشخص الحقيقي X الموجود في الموقع A2 .

4- التهديدات المتعلقة بكلمات المرور / Password-Related Threats :

في الأنظمة الضخمة، يكون على المُستخدِمين عادةً (وخاصة المطوِّرين) تذكر العديد من كلمات المرور (كلمة المرور الخاصة بنظام التشغيل، كلمة المرور الخاصة بفتح اتصال مع قاعدة المعطيات، كلمة مرور مستخدم خاص لقاعدة المعطيات،...) .

¹ عرض بطريقة أخرى للتهديدات الأمنية لنظم المعلومات، نقلاً عن الموقع : <http://asif1111.weebly.com/threats.html> تاريخ الاطلاع : 2017/05/20 .

عادةً ما يُواجه المُستخدَمون هذه المشكلة بمثل هذه الحلول : كتابة كلمات سهلة الحفظ (اسم، رقم هاتف، كلمة متواجدة في القاموس،..)، ممَّا يُسهل العثور على مثل هذه الكلمات، إستخدام كلمة المرور نفسها في مختلف الحسابات، وقد يكون بعض هذه الحسابات سهل الإختراق، بالتالي يتم معرفة كافة كلمات المرور الخاصة بهذا المُستخدَم، كتابة كلمات سر معقّدة، لكن تخزينها في مكان يسهل على المهاجم الوصول إليها، أو أن ينسى المُستخدَم هذه الكلمة، إنَّ أياً من الحلول السابقة التي يقوم بها المُستخدَم يسهل العثور على كلمة المرور، وبالتالي اختراق النظام.

الفرع الثاني : إستراتيجية حماية الأمن المعلوماتي

إن صياغة خطة محكمة لتجاوز وإحتواء التأثيرات المحتملة لتهديدات الأمن المعلوماتي ليست بالمهمة السهلة، ولكن يبدو الأمر الأكثر قبولاً هو إمكانية التقليل من المخاطر المُحتملة التي قد تُنتج عن التهديدات المعلوماتية إلى مستويات أضعف .

ويمكن تقسيم المنهج الأمثل للتقليل من مخاطر التهديدات المعلوماتية، إلى عدة مستويات :

المستوى الأول : حماية البنى التحتية الوطنية :

وتُعالج من خلال هذا المستوى مسألة حماية نُظُم البنى التحتية الوطنية من عمليات الإختراق المعلوماتي أو الهجمات المعلوماتية التي قد ينشأ منها تدمير أو إتلاف لأجزاء كبيرة من هذه المنظومات ويمكن تقسيم هذا المستوى إلى عدة خطوات :

الخطوة الأولى : معالجة مسألة قابلية الإختراق، عبر ما يأتي¹ :

- صياغة سياسات أمنية وطنية واضحة المعالم ومُحكمة للتقليل من إمكانية إختراق النظم المعلوماتية .
- إجراء تقييم مستمر لقابلية الإختراق من محاولة متخصصين بمحاولة إختراق شبكات المعلومات الوطنية وتحديد الثغرات الموجودة فيها والسعي لمعالجتها .
- تدريب الكوادر المعلوماتية والارتقاء بِمُستوى مهاراتها بميدان الأمن المعلوماتي وتعميق الوعي بمسألة الأمن والتنبه إلى مخاطرها الكبيرة .

¹ حسن مظفر الرزو ، الفضاء المعلوماتي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2007، ص ص 320، 322 .

- إعادة تصميم نظم الشبكات المعلوماتية في ضوء التقدم الحاصل بتقنيات الأمن المعلوماتي التي تضمن زيادة مستوى كف الهجمات المحتملة .
- الارتقاء بقدرات الرّد وكف الهجمات المعلوماتية لدى كوادر النُظْم المعلوماتية من خلال مضاهاة أداء الشبكات المعلوماتية بتطبيق أسلوب المُحاكاة (Simulation) وتحديد مواقع الثغرات الموجودة على الشبكة ومعالجتها .

الخطوة الثانية : الارتقاء بالأمن المعلوماتي للنُظْم المعلوماتية من خلال تبني ما يأتي :

- عزل الموارد المعلوماتية بالغة الأهمية عن نظم الشبكات المحليّة وشبكة الانترنت لضمان حمايتها من عمليات الاختراق .
- استخدام تقنيات متقدمة لتشفير المعلومات ومعالجتها بحيث لا يمكن الوصول إليها .
- توظيف تقنيات متقدمة لحماية النظم المعلوماتية مثل الجدران النارية وبرمجيات مكافحة الفيروسات والديّان المعلوماتية .
- صياغة سياسات أمنية مُحكّمة لضمان أمن نُظْم المعلومات، قادر على التكيف مع السياسات المعتمدة على مستوى البُنَى التحتية الوطنية وتتكامل معها .

المستوى الثاني : الحماية الفيزيائية للأدوات المعلوماتية التي تتألف منها نظم المعلومات، من خلال :

- إدارة حسابات مستخدمي الشبكة وكلمات العبور التي يصلون بواسطتها الى قواعد بياناته .
- تحديد أطر الدخول عن بعد وصياغة حدود واضحة للتحويل بالدخول .
- توفير برمجيات حماية النظام من التأثيرات الضارة بالفايروسات والديّان.
- تهيئة نُسخ احتياطية للموارد المعلوماتية وحفظها في أماكن آمنة.
- اختيار التطبيقات البرمجية المناسبة لحالات الاستخدام المختلفة¹ .

¹ حسن مظفر الرزو ، الفضاء المعلوماتي، مرجع سابق، ص ص 322، 325 .

* وسائل تحقيق الأمن المعلوماتي :

وسائل تحقيق أمن المعلومات هي مجموعة الآليات والإجراءات والأدوات التي تُستخدم للوقاية من المخاطر أو تقليل الخسائر بعد وقوع الحدث على المعلومات وأنظمتها، وتتعدّد وسائل الحماية من حيث الطبيعة والغرض، وفيما يلي بعض هذه الآليات¹ :

- نظم الإنذار المبكر Awareness system .
- التوثيق من شخصيات المستخدمين Authentication .
- التحكم في الوصول Access Control .
- تشفير البيانات Encryption .
- برمجيات كشف ومعالجة الفيروسات Antivirus .
- أمن شبكات الاتصال Network Security ، و يحتوي على² :
- أ. نظام المراقبة وسجلات الدخول Monitoring and Logging in .
- ب. نظام سجلات مراجعة الأداء Audits .

¹ منير محمد الجنيهي، ومدوح محمد الجنيهي، أمن المعلومات الإلكترونية، مرجع سابق، ص 65 .

² عبد الفتاح بيومي حجازي، التجارة الإلكترونية : في القانون النموذجي العربي لمكافحة جرائم الكمبيوتر و الأنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص ص 259، 260 .

المطلب الثالث : جدليات الأمن المعلوماتي

أصبح الأمن المعلوماتي بسبب الانتشار الهائل لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال في جميع المجالات ذو تأثير كبير، و تربطه علاقة جدلية بالكثير من المفاهيم، و خدمةً لدراستنا هذه، سنحاول تبين مكانة الأمن المعلوماتي بالنسبة لمفهوم الأمن القومي، و الحكومة الإلكترونية، و درجة التأثير بينهما، و هذا من خلال ما يلي :

الفرع الأول : الأمن المعلوماتي و المن القومي

الفرع الثاني : الأمن المعلوماتي و الحكومة الإلكترونية

الفرع الأول : الأمن المعلوماتي و الأمن القومي

من خلال ما سبق التطرق إليه من جوانب مُتعدّدة تخص الأمن المعلوماتي، تتّضح لنا فكرة أن تحقيق تقدم ملموس في قضية أمن المعلومات عالمياً أو عربياً لن يتم إلاّ بتغيير المنهج القائم حالياً والذي يتعامل مع القضية باعتبارها قضية "تقنية بحتة" تقع مسؤوليتها على الفنيين والمختصين في علوم الحاسب وتأمين الشبكات، والانتقال للأخذ بالمنهج الذي يعتبر أمن المعلومات ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي الشامل، ومن ثمّ يتعيّن رفعها من مستوى التعامل "الفني والتقني"، إلى مستوى التعامل السياسي والاستراتيجي، وألاّ تترك للتعامل العفوي غير الخاضع لاستراتيجية أو سياسة وطنية عامة ترشد مساره .

تهتم مختلف دول العالم (حتى الدول العربية) بتنفيذ خطط وبرامج متنوعة تسعى لتشييد ما يمكن أن نطلق عليه (بنية معلوماتية قومية شاملة على كل المستويات) تتغلغل في مفاصل المجتمع وشرايينه الرئيسية والفرعية وتضطلع بعِبء تداول المعلومات التي يُديرها ويستخدمها، وكل هذه الأمور تُقلّص فارق الأهمية بين ما هو معلومات أمنية وعسكرية محصّنة تتجه الأنظار لحمايتها تلقائياً، وبين ما هو معلومات مدنية ارتقت أهميتها بحكم شموليتها وضرورة استمرارية إتاحتها لتصبح مورداً حيوياً يومياً بالغ الأهمية والتأثير في مجموع الشعب ككلّ، أي تصبح المعلومات المتداولة داخل البنية المعلوماتية المدنية ركيزة من ركائز الأمن القومي التي يتعيّن حمايتها وتأمينها بمنظور إستراتيجي كما هو الحال مع المعلومات العسكرية والأمنية .

من هنا، يُصبح من الخطأ تخطيطياً وإدارياً أن تنشط أي دولة في تشييد بنية معلوماتية قومية مُتعددة الأوجه والمستويات على هذا النحو ثم لا تطور سياسة أو استراتيجية قومية لحماية هذه البنية وصيانة أمنها وأمن ما يتداول داخلها من بيانات ومعلومات، وتترك ذلك للتصرفات العفوية والمبادرات الفردية والمشروعات

والخُطَطُ الجزئية التقليدية التي تجري هنا أو هناك دون سياسة أو استراتيجية واضحة، فالبنية المعلوماتية الأساسية الشاملة تتطلب بالتَّبعية سياسة أمن معلوماتية شاملة، وليس هناك أدنى مُبالغة في القول بأن المُصَيِّ قُدماً في تشييد بنية معلوماتية قومية ضخمة بلا استراتيجية أمنية شاملة وكافية يشكل خلافاً جسيماً في مسيرة التنمية المعلوماتية، ويؤثر سلبياً على الأمن القومي، لأنه يجعل البنية المعلوماتية القومية -وهي تتحول مع الزمن إلى مورد استراتيجي للدولة-، كياناً هشاً يمكن أن يتعرض لإكتشاف أمني في كل أو بعض جوانبه .

وبما أن مخاطر أمن المعلومات باتت ترقى إلى مستوى تهديد الأمن القومي ككل، فإنَّ وسائل المُواجهة والحماية لا بد وأن تتضمنها منظومة أمن قومي، لأنه من الخطأ أن تكون الأخطار والتهديدات شاملة وربما منسقة ومُحَطَّطة أحياناً، ثم تأتي سبل ووسائل مُواجهتها جزئية وعفوية وخالية من التخطيط وتفتقر للتنسيق والرُّشد، وقد قدمت اليابان نموذجاً لهذا المستوى من التعامل مع أمن المعلومات حينما أعلنت منذ أوائل أكتوبر 2005، البدء في تنفيذ برنامج شامل على مستوى مؤسسات وهيئات الدولة والشركات الخاصة، يستهدف التدريب على صد الهجمات الإلكترونية الشاملة بأنواعها المُختلفة، سواءً بالفيروسات أو عمليات القرصنة، التلصُّص، التجسس الاقتصادي أو التخريب الإلكتروني أو هجمات تعطيل شبكات الاتصالات والمعلومات، وجاء هذا البرنامج التدريبي المُستمر حتى في إطار استراتيجية متكاملة لأمن المعلومات باليابان لتنفيذها الدولة، حماية لاقتصادها، وقد تزامنت مع المُحَطَّط الياباني مُحَطَّطات مُماثلة في عشرات الدول حول العالم .

وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن إدارة المعلومات المتداولة داخل البنية المعلوماتية القومية بما يدعم الأمن القومي أمر يتطلب فهماً و رؤية جديدة لأساليب ومناهج وأدوات تداول المعلومات بين أطراف المجتمع وبعضها البعض داخلياً، وكذلك مناهج وأدوات وأساليب إدارة وتداول المعلومات بينها وبين الجهات الخارجية كُشركاء السياسة، التجارة، الأعمال، التعليم، البحث العلمي والتصنيع...، وهذه قضية مُهمّة ومُعقَّدة في آنٍ واحد، ولا يصحُّ تركها لاجتهادات أفراد ومؤسسات وخبراء من هنا وهناك مهما علَّت كفاءتهم وتجاربهم وقدراتهم، بل تحتاج جهداً مؤسسياً لن يتحقق على النحو المطلوب إلا عندما تتبوأ قضية أمن المعلومات مكانها الصَّحيح كركيزة أساسية للأمن القومي¹ .

¹ أنظر : جمال محمد غيطاس، أمن المعلومات و الأمن القومي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007 .

أيضاً : نجيب موسى، أمن المعلومات و الأمن القومي، دار البراء لنشر وتوزيع الكتب العلمية، مصر، 2007 .

الفرع الثاني : الأمن المعلوماتي و الحكومة الإلكترونية

إن بروز مفهوم الحكومة الإلكترونية، وانتشار تقنيات المعلوماتية في كل قطاع من قطاعات الأنشطة البشرية، وتغلُّلها المستمر فيها، بات يُؤكِّد أهمية موضوع الأمن المعلوماتي الوطني لها، بوصفه الأداة الفعَّالة لِضمان حماية محاور الحكومة الإلكترونية، وضمان نجاح تطبيقها على أرض الواقع، هذا من جهة .

من جهة أخرى، فإنَّ تطوُّر المعرفة لدى مُستخدمي الحاسوب بِشَتَّى مستوياتهم، وانتشار نُظُم الشبكات، وسيادة شبكة الأنترنت، أضحت يُشكِّل تهديداً إضافياً، بسبب امتلاك فئة من هؤلاء المستخدمين خبرة و مهارة كبيرة، و رغبة في استكشاف الجوانب الخفية من المواقع الإلكترونية، الأمر الذي يُخوِّل لهم مُحاوله اختراق نُظُم الشبكات المُتخصِّصة، أو ما يُطلق عليها بالقرصنة الإلكترونية*، والتي أصبحت اليوم شبح يتهدد العالم، وهاجساً أمنياً يتحدى قيام الحكومة الإلكترونية .

و من هنا، فإنَّ الأمر يستدعي ضرورة تأمين البيانات والمعلومات، لِبعث الثقة والأمان في التعامل في البيئة الرقمية المفتوحة التي نعيشها اليوم، والتي تُعدُّ المعلومات من أهم ركائزها ومقوماتها .

بالتالي، أصبح لِزاماً على الدول إتخاذ حُطوات جدية لمكافحة المخاطر الإلكترونية، بدءاً بعمل حملات تثقيفية، توعوية وإعلامية حول أهمية الأمن المعلوماتي، وسبل التصدي للجرائم المعلوماتية، مُزوَّراً باعتماد تدريس مناهج عن " الفضاء الإلكتروني " في المستويات التعليمية المختلفة، و عمل تدريبات للموظفين في المؤسسات المختلفة حول استخدام البيانات بطرق تقلل من احتمالية تعرضها للمخاطر .

كما أن هناك حاجة لِإرساء بنية تحتية في مجال البرمجيات توفر وسائل وأدوات تقنية من شأنها التصدي للتهديدات الإلكترونية المُتجددة، تزامناً مع وضع تشريعات لا تُفرِّق في عقابها بين الجرائم التقليدية المُعتادة وبين الجرائم المعلوماتية، فضلاً عن ضرورة تعديل تلك التشريعات كُلَّما طرأت تطوُّرات تكنولوجية تستوجب وضع ضوابط قانونية لها، وانتهاءً بِتعزيز التعاون على الأصعدة كافة بين المؤسسات العسكرية والمؤسسات التكنولوجية في مجال البرمجيات لتطوير القدرات العسكرية والحفاظ على سرية المعلومات والبيانات العسكرية ومنع مهاجمتها .

المبحث الثالث : استراتيجية الجزائر في مكافحة الجريمة المعلوماتية

من الطبيعي أن يُصاحب التقدم العلمي، ظهور أنماط مستحدثة من الجرائم لم يُنص على تجريمها في التشريعات العقابية القائمة، وتبدو النصوص الجزائية قاصرة على ملاحقتها، ذلك أن التشريع وليد الحاجة، ولهذا لم تتطرق التشريعات العربية إلى جرائم الحاسب الآلي إلا مؤخراً و في نُدره، ولعلَّ السبب في ذلك أن ثورة الحاسب الآلي في البلدان العربية حديثة النشأة، ذلك أن الاعتماد على تطبيقات الحاسب الآلي في البلدان العربية قد بدأ منذ نهاية العقد الأخير في القرن الماضي وعلى العكس من ذلك فالبلدان الأوروبية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية يعتمدون على الحاسب الآلي منذ عقدين من الزمن أو أكثر، ولذلك بدأت هذه البلدان في تنظيم تشريعاتها لمواجهة هذا النمط الجديد من الجرائم، والذي ظهر مُصاحباً لاستخدام الحاسب الآلي وهي تلك الجرائم المسماة بالجرائم المعلوماتية .

بحيث أصبحت الجريمة المعلوماتية، موضوع الساعة في السّنوات الأخيرة، بحيث أصبحت تُعتبر جبهة تحديّ جديدة، تُحتمّ على الدول وضع و صياغة آليات وقاية و حماية ضمن سياستها الأمنية و القانونية لمُكافحة هذا النوع الجديد من الجرائم، و تُعتبر الجزائر من بين الدول التي تهتم مؤخراً بقضية مُحاربة الجريمة المعلوماتية .

في سياق هذا المبحث، سنُحاول تقديم فكرة إيضاحية حول الجريمة المعلوماتية، كما سنستعرض اهتمام المُشرّع الجزائري بتجريمها، و كذا دور الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المُتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مُكافحتها، و هذا على النحو الآتي :

المطلب الأول : مفهوم الجريمة المعلوماتية

المطلب الثاني : الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري

المطلب الثالث : الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المُتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال

و مُكافحتها

المطلب الأول : مفهوم الجريمة المعلوماتية

تتشابه الجريمة الإلكترونية مع الجريمة التقليدية في أطراف الجريمة، من مُجرم ذي دافع لارتكاب الجريمة و ضحية و الذي قد يكون شخص طبيعي أو شخص اعتباري و أداة و مكان الجريمة، وهنا يكمن الاختلاف الحقيقي بين نوعي الجريمة، ففي الجريمة الإلكترونية الأداة ذات تقنية عالية وأيضاً مكان الجريمة الذي لا يتطلب إنتقال الجاني إليه إنتقالاً فيزيائياً، و لكن في الكثير من تلك الجرائم فإن الجريمة تتم عن بُعد باستخدام خطوط و شبكات الاتصال بين الجاني و مكان الجريمة .

و لِتَحديد مفهوم الجريمة المعلوماتية، و تقديم فكرة واضحة له، إرتأينا التطرُّق لمجموعة من عناصره و هذا حسب الشُّكل الآتي :

الفرع الأول : سياق تعريف الجريمة المعلوماتية

الفرع الثاني : خصائص الجريمة المعلوماتية

الفرع الثالث : أنواع الجرائم المعلوماتية

الفرع الأول : سياق تعريف الجريمة المعلوماتية

في البداية الجريمة¹ هي : " كل فعل أو نشاط يتم بطريقة غير مشروعة"²، بمعنى كل نشاط مُخالف للقوانين العرفية والوضعية المُتعارف عليها والمعمول بها عبر مختلف دول العالم، هذا النُّشاط إذا ما أُستخدمت فيه وسائط تقنية علمية، أصبح الفعل جريمة إلكترونية، فالجريمة الإلكترونية هي : " كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مُصرَّح به يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات ونقلها"³ كون التقنية فيها تكون إمّا وسيلة تُستخدم في ارتكاب الفعل أو البيئة والوسط الذي يحدث فيه الجُرم أو يكون الهدف أو الغاية لارتكاب الفعل المُجرَّم، أي أن الوسيط يكون آلة تقنية كجهاز الحاسب الآلي، الذي يكون دوماً وسيلة للفعل الإجرامي الإلكتروني دون إهمال بعض الأجهزة التقنية الأخرى، كالهواتف الذُّكية، ولا سيما مع الانتشار

¹ أنظر : صلاح هاشم، التنمية و الجريمة المعولمة : سياسات الإفقار و الهدم الخلاق، أطلس للنشر و الإنتاج الإعلامي، مصر، ط1 . 2017 .

² وليد محمد حجاج، شرح قانون العقوبات، القسم العام لكلية الحقوق، جامعة أسيوط، 2006، ص 04 .

³ تعريف خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتمَّ مناقشة هذا التعريف في إجتماع المنظمة بباريس عام 1990 .

الواسع لاستخدامات الأنترنت الذي حوّل العالم إلى قرية صغيرة باعتباره وسيلة اتصالات عالمية تعتمد على البرامج المعلوماتية الحديثة في ضبط مختلف البيانات والمعطيات المعلوماتية الدقيقة .

فالجريمة الإلكترونية يُمكن وصفها بأنها : " أي نمط من أنماط الجرائم المعروفة في قانون العقوبات طالما كان مُرتبط بتقنية المعلومات "، ومع غزو الأنترنت لدول العالم، أصبح من الصعوبة بمكان ضبط وكشف هذه الجرائم نظراً لكونها عابرة للحدود لا دين ولا وطن لها، وتتم بسرعة فائقة دون رقيب أو حسيب و دون رقابة من أي دولة مما أدى إلى ارتكاب كافة صور النشاط الإجرامي المُتعارف عليها عبر الأنترنت حتى القتل¹، كالتطو على برامج الحاسوب بغير سرقة البيانات وقاعدة المُعطيات المعلوماتية حتى السرية منها وإستخدامها في التجسس، أو تلك المتعلقة بالقرصنة والسطو على الأموال إلى جانب ظهور ما اصطُح عليه بـ " الإرهاب الإلكتروني " وتهديد الأمن القومي للدول، وكذا جرائم الآداب العامة والمساس بالأخلاق من خلال الإباحية الإلكترونية التي تُجسدها المواقع الجنسية الإباحية²، خاصة المُوجهة منها للأطفال، يتم فيها استخدام دعارة الأطفال والنساء، سواءً بالغين أو قُصّر عن طريق تصويرهم مباشرة أو بالمحاكاة والتمثيل الرقمي للصورة بإستعمال وسائل الترغيب والترهيب كالأغراء والتحذير أو التهديد .

كل النظريات والدراسات المُنجزة تتفق حول نقطة أساسية، تتمثل في الغاية المادية البحتة التي يسعى إلى تحقيقها المُجرم الإلكتروني، من سطو على الأموال، إلى الاعتداء على البيانات السرية وتدمير البرامج المعلوماتية لأية دولة لتهديدها في أمنها القومي وسلامة أراضيها ولعلّ أبرز مثال على ذلك، اقتحام موقع وزارة الدفاع الأمريكي، ليعود في صورة حديثة على شاكلة ما يُعرف بإرهاب المستقبل³، الذي أصبح هاجساً حقيقياً يهدد سلامة وأمن المجتمع الدولي، عن طريق التهديد بتدمير أساليب و استراتيجيات الدفاعات الأمنية والاقتصادية للدول، وعوائدها المالية باستخدام الخُطط التخريبية و الفيروسات لتدمير مُختلف البرامج المعلوماتية و إتلاف مُختلف البيانات الخاصة بالتقنية الرقمية في حفظ وتخزين البرامج المعلوماتية لأية دولة ومهما كانت درجة سرّيتها، كما حدث مع فيروس ما يُعرف بـ "دودة مورس" أو فيروس "أوميغا" بإسرائيل بداية التسعينيات وكلفّ الدول خسائر مادية فادحة قُدرت بملايير الدولارات .

¹ أنظر : عبد الصبور عبد القوي علي، الجريمة الإلكترونية، دار العلوم للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2007 .

² مدحت عبد الحليم رمضان، جرائم الاعتداء على الأشخاص والأنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص ص 54، 59 .

³ أنظر : موسى مصطفى محمد، الإرهاب الإلكتروني، سلسلة اللّواء الأمنية في مكافحة الجريمة الإلكترونية، المجلد 11، 2009 .

و فيما يلي مجموعة من أبرز تعريفات الجريمة المعلوماتية¹ :

يعرفها الفقيه الفرنسي Vivant، بأنها : " مجموعة من الأفعال المرتبطة بالمعلوماتية والتي يمكن أن تكون جديرة بالعقاب " .

كما يعرفها الأستاذين Robert J.Lindquist et Jack Bologna، بأنها : " جريمة يُستخدم فيها الحاسوب كوسيلة أو أداة لارتكابها أو يمثل إغراء بذلك أو جريمة يكون الكمبيوتر نفسه ضحيتها " .

وعرفها الأستاذ Rosenblatt، بأنها : " كل نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلي المعلومات المخزنة داخل الحاسب أو التي تحول عن طريقه " .

كذلك عرفها الأستاذ Eslie D.Ball، بأنها : " فعل إجرامي يستخدم الكمبيوتر في ارتكابه كأداة رئيسية " .

و عرفتها وزارة العدل الأمريكية، بأنها : " أيّة جريمة لفاعلها معرفة فنية بالحاسبات تمكنه من ارتكابها " .

¹ فؤاد جمال، الجرائم المعلوماتية، عرض : أيمن كمال السباعي، نقلاً عن موقع : www.startimes.com ، تاريخ الاطلاع : 2017/05/08 .

الفرع الثاني : خصائص الجريمة المعلوماتية

تتميز الجرائم المعلوماتية المُرتكبة عُموماً، بالخصائص التالية¹ :

1. سرعة التنفيذ : لا يتطلب تنفيذ الجريمة عبر الهاتف الوقت الكبير، وبضغطة واحدة على لوحة المفاتيح يمكن أن تنتقل ملايين الدولارات من مكان إلى آخر، وهذا لا يعني أنها لا تتطلب الإعداد قبل التنفيذ أو استخدام معدات وبرامج معيَّنة.

2. التنفيذ عن بُعد : لا تتطلب جرائم الكمبيوتر في أغلبها (إلاّ جرائم سرقة معدات الكمبيوتر) وجود المُجرم* في مكان الجريمة، بل يُمكن للفاعل تنفيذ جريمته وهو في دولة بعيدة كل البُعد عن مكان الجريمة سواءً كان من خلال الدخول للشبكة المعنية أو إعتراض عملية تحويل مالية أو سرقة معلومات هامة أو تخريب...

3. إخفاء الجريمة : أن الجرائم التي تقع على الكمبيوتر أو بواسطته كجرائم (الأنترنت) جرائم مخفية إلاّ أنه يُمكن أن تلاحظ آثارها، والتخمين بوقوعها.

4. الجاذبية : نظراً لما تمثله سوق الكمبيوتر والأنترنت من ثروة كبيرة للمجرمين أو الإجرام المُنظم فقد غدت أكثر جذباً لاستثمار الأموال وغسلها وتوظيف الكثير منها في تطوير تقنيات وأساليب تمكن الدخول إلى الشبكات وسرقة المعلومات وبيعها أو سرقة البنوك أو اعتراض العمليات المالية وتحويل مسارها أو استخدام أرقام البطاقات الإلكترونية...

5. عابرة للدول : إن ربط العالم بشبكة من الاتصالات من خلال الأقمار الصناعية والفضائيات والأنترنت جعل الانتشار الثقافي وعولمة الثقافة والجريمة أمراً مُمكنًا وشائعاً، لا يعترف بالحدود الإقليمية للدول، ولا بالمكان، ولا بالزمان، وأصبحت ساحتها العالم أجمع².

¹ نائلة عادل محمد فريد قورة، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية، منشورات الحاتي الحقوقية، ط1، 2005 ص 50 .

* يتميز المُجرم المعلوماتي كذلك بمجموعة من الخصائص التي تميّزه بصفة عامة عن غيره من المجرمين، وهي : - المهارة - المعرفة - الوسيلة - السلطة - الباعث ..، أنظر : طارق إبراهيم الدسوقي عطية، الأمن المعلوماتي (النظام القانوني لحماية المعلوماتي)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009 .

² هشام فريد رستم ، "جريمة الحاسب كصورة من صور الجرائم الاقتصادية المستحدثة"، بحث مقدم لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة و معاملة المجرمين، مجلة الأمن العام، العدد 151، 1995، ص 41 .

ففي مجتمع المعلومات تذوب الحدود الجغرافية بين الدول، لارتباط العالم بشبكة واحدة، حيث أن أغلب الجرائم المرتكبة عبر شبكة الأنترنت، يكون الجاني فيها في دولة ما والمجني عليه في دولة أخرى، وقد يكون الضّرر المُترتب عن الجريمة ليس واقعاً على المجني عليه داخل إقليم دولة الجاني، وتعارض المواد المعروضة مع الثقافات المتلقية لها، خاصة إذا كانت تتعارض في الدين والعرف الاجتماعي والنظام الأخلاقي والسياسي للدولة.

6. جرائم ناعمة : تتطلب الجريمة التقليدية استخدام الأدوات والعنف أحياناً، كما في جرائم الإرهاب والمخدرات، والسرقة والسطو المسلح، إلا أن الجرائم المتصلة بالكمبيوتر تمتاز بأنها جرائم ناعمة لا تتطلب عنفاً، فنقل بيانات من كمبيوتر إلى آخر أو السطو الإلكتروني على أرصدة بنك ما، لا يتطلب أي عنف أو تبادل إطلاق نار مع رجال الأمن.

7. صعوبة إثباتها : تتميز جرائم الأنترنت عن الجرائم التقليدية بأنها صعبة الإثبات، وهذا راجع إلى افتقاد وجود الآثار التقليدية للجريمة، وغياب الدليل الفيزيقي (بصمات، تخريب، شواهد مادية) وسهولة محو الدليل أو تدميره في زمن قصير جداً، يضاف إلى ذلك نقص خبرة الشرطة والنظام العدلي، وعدم كفاية القوانين القائمة.

8. التلوّث الثقافي : لا يتوقف تأثير الجرائم المتصلة بالكمبيوتر عند الأثر المادي الناجم عنها وإنما يتعدى ذلك ليُهَدّد نظام القيم والنظام الأخلاقي خاصة في المجتمعات المحافظة والمُغلقة.

9. عالمية الجريمة والنظام العدلي : نظراً لارتباط المجتمع الدولي إلكترونياً، فقد أصبح مجتمعنا افتراضياً، ممّا أدى إلى أن تكون ساحة المجتمع الدولي بكافة دوله ومجتمعاته مكاناً لارتكاب الجريمة من كل مكان، ممّا تطلّب التنسيق بين الدول المتطوّرة وخاصة الصناعية و الدول النامية من أجل سنّ تشريعات جديدة لمكافحة الجرائم المعلوماتية ممّا استدعى أن تكون القوانين ذات صبغة عالمية¹.

10. لا يتم - في الغالب - الإبلاغ عن جرائم الأنترنت، إمّا لعدم اكتشاف الضحية لها، وإمّا خشيته من التشهير، لذا نجد أن معظم جرائم الأنترنت تمّ اكتشافها بالمصادفة، بل وبعد وقت طويل من ارتكابها زد على ذلك، أن الجرائم التي لم تكتشف هي أكثر بكثير من تلك التي تمّ اكتشافها، فالرقم المُظلم بين حقيقة عدد هذه الجرائم المرتكبة، والعدد الذي تمّ اكتشافه، هو رقم خطير، فالفجوة بين عدد هذه الجرائم الحقيقي وما تمّ اكتشافه، فجوة كبيرة جداً .

¹ نائلة عادل محمد فريد فورة، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية، مرجع سابق، ص 54 .

11. من الناحية النظرية يسهل ارتكاب الجريمة ذات الطابع التقني، كما أنه من السهل إخفاء معالم الجريمة وصعوبة تتبُّع مُرتكبيها.

12. لذا فهذه الجرائم لا تترك أثراً لها بعد ارتكابها، علاوة على صعوبة الاحتفاظ الفني بآثارها إن وجدت، فهذه الجرائم لا تترك أثراً، فليست هناك أموال أو مجوهرات مفقودة، وإنما هي أرقام و بيانات تتغير في السجلات، ولذا فإن معظم جرائم الأنترنت تمَّ اكتشافها بالمصادفة وبعد وقت طويل من ارتكابها.

13. تعتمد هذه الجرائم على قِمة الذكاء في ارتكابها، ويصعب على المحقق التقليدي التعامل مع هذه الجرائم، إذ يصعب عليه متابعة جرائم الأنترنت والكشف عنها وإقامة الدليل عليها، فهي جرائم تتسم بالغموض، وإثباتها بالصعوبة بمكان والتحقيق فيها يختلف عن التحقيق في الجرائم التقليدية .

14. الوصول للحقيقة بشأنها يستوجب الاستعانة بخبرة فنية عالية المستوى.

15. عولمة هذه الجرائم يُؤدي إلى تشتيت جهود التحري والتنسيق الدولي لتعقب مثل هذه الجرائم فهذه الجرائم هي صورة صادقة من صور العولمة، فمن حيث المكان يُمكن ارتكاب هذه الجرائم عن بعد وقد يتعدّد هذا المكان بين أكثر من دولة، ومن الناحية الزمنية تختلف المواقيت بين الدول، الأمر الذي يُثير التساؤل حول : تحديد القانون الواجب التطبيق على هذه الجريمة¹.

16. صعوبة المطالبة بالتعويض المدني بخصوص جرائم الأنترنت².

¹ جعفر حسن جاسم الطائي، جرائم تكنولوجيا المعلومات (رؤية جديدة للجريمة المعلوماتية)، دار البداية، عمان، 2007، ص 142 .

² لينا محمد الأسدي، مدى فاعلية أحكام القانون الجنائي في مكافحة الجريمة المعلوماتية (دراسة مقارنة)، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2015، ص ص 24، 29 .

الفرع الثالث : أنواع الجرائم المعلوماتية

لقد تباينت الصور الإجرامية لظاهرة الجريمة المعلوماتية وتشعبت أنواعها فلم تعد تهدد العديد من المصالح التقليدية التي تحميها القوانين والتشريعات منذ عصور قديمة، بل أصبحت تهدد العديد من المصالح والمراكز القانونية التي استحدثتها التقنية المعلوماتية بعد اقترانها بثورتي الاتصالات و المعلومات .

و في هذا الإطار نجد العديد من معايير تصنيف الجرائم المعلوماتية، فهناك من يصنفها إلى جرائم تُرتكب على نظم الحاسوب وأخرى ترتكب بواسطته، وبعضهم يصنفها ضمن فئات بالاستناد إلى الأسلوب المُتبع في الجريمة، وآخرون يستندون إلى الباعث لارتكاب الجريمة، أم بالنسبة لهذه الدراسة، إرتأينا الاعتماد على التصنيف القائم على تعدد محل الاعتداء وكذا الحق المعتدي عليه، فتوزع الجرائم المعلوماتية وفق هذا التقسيم إلى الجرائم الواقعة على الأشخاص، ثم الجرائم الواقعة على الأموال، وأخيراً على أساس الجرائم الواقعة على أمن الدولة.

أولاً : الجرائم الواقعة على الأشخاص :

يُعد الهدف الأول والأسمى من وضع القوانين وسن التشريعات، حماية لسلامة الأشخاص من مختلف الانتهاكات التي قد يتعرضون لها، سواء في أبدانهم أو في حياتهم الخاصة أو في سمعتهم أم في شرفهم.

وبتطور الأمر بعد ذلك مع ظهور شبكة الأنترنت ورغم الفوائد التي أتت بها، والتسهيلات التي قدمتها في الحياة اليومية للفرد والمجتمع على حد سواء، إلا أنها أصبحت سلاح فتاك في يد المجرمين، بالإضافة إلى ذلك، فإن المعلومات المتعلقة بالأفراد متداولة بكثرة عبرها، مما يجعلها عرضة للانتهاك والاستعمال من طرف هؤلاء المجرمين، وجعلت سمعة وشرف الأفراد مُستباحة.

و من بين أهم الجرائم المعلوماتية الواقعة على الأشخاص، نذكر :

1/ جرائم القذف والسب وتشويه السمعة¹ .

2/ صناعة و نشر الإباحة² .

3/ جريمة التهديد والمضايقة³ .

¹ محمد أمين الشوابكة، جرائم الحاسوب و الأنترنت : الجريمة المعلوماتية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، ط3، 2009، ص ص 31، 45 .

² كرسيتينا سكولمان، "عن جرائم الأنترنت : طبيعتها و خصائصها"، الندوة الإقليمية حول الجرائم المتصلة بالكمبيوتر، المملكة المغربية 19-20/07/2007، ص 40 .

³ محمد عبيد الكعبي، الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الأنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ب.س، ص 88 .

4/ انتحال الشخصية، التضليل والاستدراج¹.

ثانياً : الجرائم المعلوماتية الواقعة على الأموال :

صاحب ظهور شبكة الأنترنت تطورات كبيرة في شتى المجالات، حيث أصبحت معظم المعاملات التجارية تتم من خلال هذه الشبكة، مثل البيع والشراء، مما إنجر عنه تطور وسائل الدفع والوفاء وأضحت جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاملات، وفي خضم هذا التداول المالي عبر الأنترنت، إنتهز الوضع بعض المجرمون من أجل السطو عليها، حيث ابتكرت عدة طرق من أجل ذلك، على غرار السرقة والسطو والتحويل الإلكتروني غير المشروع للأموال وقرصنة أرقام البطاقات الممغنطة.

و من بين أهم الجرائم المعلوماتية الواقعة على الأموال، نجد :

- 1/ السرقة عبر الأنترنت².
- 2/ جرائم السطو على أرقام بطاقات الائتمان والتحويل الإلكتروني غير المشروع للأموال³.
- 3/ القمار وغسيل الأموال عبر الأنترنت⁴.
- 4/ تجارة المخدرات عبر الأنترنت.

ثالثاً : الجرائم الواقعة على أمن الدول :

استغلّت الكثير من الجماعات المتطرفة الطبعة الاتصالية للأنترنت من أجل بث مُعتقداتها وأفكارها بل تعدّاه الأمر إلى ممارسات تهديد أمن الدولة المعتدى عليها، خاصة المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة اللذان أخذتا معنى آخر في استعمال الأنترنت، التي سمحت لهم في ارتكاب جرائم يُنشر الشك في حق المجتمعات والدول، بل الأخطر من ذلك أتاحت، الأنترنت لكثير من الدول مُمارسة التجسس على دول أخرى، وذلك بالاطلاع على مختلف الأسرار العسكرية و الاقتصادية لهذه الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بالدول التي يكون فيها نزاعات، ويبقى المساس بالأمن الفكري من بين أخطر الجرائم المُرتكبة عبر الأنترنت، حيث تعطي الأنترنت فُرصاً للتأثير على مُعتقدات وتقاليد مجتمعات بأكملها مما يُسهّل خلق الفوضى .

¹ عمرو موسى الفقهي، الجرائم المعلوماتية (جرائم الحاسب الآلي والأنترنت في مصر والدول العربية)، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2006، ص102 .

² محمد أمين الشوابكة، جرائم الحاسوب و الأنترنت : الجريمة المعلوماتية، نفس المرجع، ص 138 .

³ عمر الشيخ الأصم، "البطاقات الائتمانية المستخدمة الأكثر انتشاراً في البلاد العربية"، ندوة تزوير البطاقات الائتمانية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2002، ص 12 .

⁴ محمد زيدان، محمد حمو، "متطلبات أمن المعلومات المصرفية في بيئة الأنترنت"، المؤتمر السادس لجمعيات المكتبات و المعلوماتي السعودية، بيئة المعلومات الأمنية المفاهيم والتشريعات والتطبيقات، الرياض، 6-7/04/2010، ص 09 .

و من بين أهم الجرائم المعلوماتية التي تمس أمن الدول، نذكر ما يلي :

- 1/ الجرائم الماسة بالأمن الفكري¹ .
- 2/ الجريمة المنظمة² .
- 3/ الإرهاب الإلكتروني³ .
- 4/ جريمة التجسس⁴ .

المطلب الثاني : الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري (قانون الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال)

سنتطرق فيما يلي إلى أسباب صدور القانون رقم 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، ثم إلى مضمون هذا القانون باختصار⁵، و هذا كالآتي :

الفرع الأول : أسباب صدور قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية
الفرع الثاني : مضمون قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية

الفرع الأول : أسباب صدور قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية

دفع القصور الذي عرفه القانون رقم 04-15 والمعدل لقانون العقوبات⁶ الذي نص على حماية جزائية نسبية لأنظمة المعلومات من خلال تجريم مختلف أنواع الاعتداءات الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات بالمشروع الجزائري إلى سد الفراغ التشريعي الذي يعرفه مجال الجرائم المتعلقة بوسائل الإعلام والاتصال وخاصة الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الأنترنت، خاصة في ظل الثورة التي تعرفها في مجال استخدام الأنترنت، وذلك بوضع هذا القانون من أجل تعزيز القواعد السَّابِقة من خلال وضع إطار قانوني أكثر ملائمة مع خصوصية الجريمة المعلوماتية .

¹ ناصر محمد البقهي، "أثر التحول لمجتمع معلوماتي على الأمن الفكري"، المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري المفاهيم والتحديات كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن لفكري بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 22-25 جمادى الأولى 1430هـ، ص 18 .

² سامي علي عياد، الجريمة المعلوماتية والانترنت (الجرائم الإلكترونية)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2007، ص 83 .

³ أنظر : عبد الصادق عادل، الإرهاب الإلكتروني : القوة في العلاقات الدولية - نمط جديد و تحديات مختلفة-، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2009 .

⁴ علي عدنان الفيل، الإجرام الإلكتروني، منشورات زين الحقوقية، دمشق، ط1، 2011، ص ص 96، 97 .

⁵ القانون رقم 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد 47، سنة 2009 .

⁶ أنظر : زبيحة زيدان، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري و الدولي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011 .

كما تكمن أهمية هذا القانون، في كونه يجمع بين القواعد الإجرائية المكملّة لقانون الإجراءات الجزائية وبين القواعد الوقائية التي تسمح بالرصد المبكر للاعتداءات المحتملة هذه والتدخل السريع لتحديد مصدرها والتعرف على مرتكبها .

الفرع الثاني : مضمون قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية

يحتوي القانون رقم 04-09 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال على ستة (06) فصول، نلخصها فيما يلي :

الفصل الأول : نص على الأحكام العامة التي تبين الأهداف المتوخاة من القانون وتحدد من مفهوم مصطلح التقنية الواردة وكذا مجال تطبيق أحكامها.

الفصل الثاني : حيث جسد أحكام خاصة بمراقبة الاتصالات الإلكترونية؛ وقد روعي في وضع هذه القواعد خطورة التهديدات المحتملة وأهمية المصالح المحمية. حيث نص القانون على أربع حالات يسمح فيها للسلطات الأمنية لممارسة الرقابة المرسلة والاتصالات الإلكترونية، منها الوقاية من الأفعال الموصوفة بجرائم الإرهاب والتخريب والجرائم التي تمس بأمن الدولة، وكذلك في حال توفر معلومات عن احتمال اعتداء على منظومة معلوماتية على نحو يُهدد مؤسسات الدولة أو الدفاع الوطني أو النظام العام، ولمقتضيات التحريات والتحقيقات القضائية ما عنده يصعب الوصول إلى نتيجة تهم الأبحاث الجارية دون اللجوء إلى المراقبة الإلكترونية، وفي إطار تنفيذ طلبات المساعدة القضائية الدولية المتبادلة.

الفصل الثالث : تضمن القواعد الإجرائية، الخاصة بالتفتيش والحجز في مجال الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وذلك وفقاً للمعايير العالمية المعمول بها في هذا الشأن، ومع مراعاة ما تضمنه قانون الإجراءات الجزائية من مبادئ عامة وعلى هذا الأساس يجوز للجهات القضائية وضباط الشرطة القضائية الدخول والتفتيش ولو عن بعد إلى المنظومة المعلوماتية أو جزء منها، وكذا المعطيات المعلوماتية المخزنة فيها، مع إمكانية اللجوء إلى مساعدة السلطات الأجنبية المختصة من أجل الحصول على المعطيات المبحوث عنها في منظومة معلوماتية تقع في بلد أجنبي، ويسمح القانون للمحققين باستنساخ المعطيات محل البحث في حال تبين جدوى المعلومات المخزنة في الكشف عن الجرائم أو مرتكبيها .

الفصل الرابع : تطرّق إلى التزامات المتعاملين في مجال الاتصالات الإلكترونية، وذلك من خلال تحديد الالتزامات التي تقع على عاتق المتعاملين في الاتصالات الإلكترونية، لاسيما التزام حفظ المعطيات المتعلقة بحُرمة السير والتي من شأنها المساعدة في كشف الجرائم ومرتكبيها، يهدف هذا القانون إلى إعطاء مقدمي الخدمات دوراً إيجابياً و مساعداً للسلطات العمومية في مواجهة الجرائم وكشف مرتكبيها، حيث ألزم هذا القانون مقدمي الخدمات الانترنت على التدخل الفوري لسحب المحتويات التي تمّ بإمكانهم الاطلاع عليها بمجرد العلم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمخالفتها للقانون، وتخزينها أو جعل الدخول إليها غير ممكن إضافةً إلى وضع ترتيبات تقنية تسمح بحصر إمكانية الدخول إلى الموزعات التي تحتوي معلومات مخالفة للنظام العام والأداب العامة وإخطار المشتركين لديهم وجودها.

الفصل الخامس : أشار إلى الهيئة الوطنية للوقاية من الإجرام المتصل بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته، إذ نص القانون على إنشاء هيئة وطنية ذات وظيفة تنسيقية في مجال الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، وقد تمَّ الإحالة على التنظيم فيما يخص تحديد كيفية تشكيل وتنظيم هذه الهيئة .

يعتبر القانون رقم 04-09 المتعلق بالجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها نطاقاً واسعاً في مجال مكافحة الجرائم المُرتكبة عبر الانترنت، حيث جاء كجريمة للأفعال المخالفة للقانون والتي ترتكب عبر وسائل الاتصال عامةً .

الفصل السادس : يتضمن التعاون و المساعدة القضائية الدولية (الاختصاص القضائي) .

المطلب الثالث : الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال و مكافحتها

سعى المشرع الجزائري لتدعيم الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، بإنشاء هيئة وطنية جاء النص عليها في المادة 13 من القانون 04/09، و صُيِّبَتْ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 261/15 المؤرخ في 08 أكتوبر 2015 الذي يحدد تشكيلة و تنظيم و كفاءات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال و مكافحتها¹، تُسند إليها مهمة الوقاية و مكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال .

و سنقوم بدراسة الهيئة إستناداً للمرسوم الرئاسي رقم 15-261 المذكور أعلاه و هذا على النحو الآتي :

الفرع الأول : تعريف الهيئة و مَهَامُهَا

الفرع الثاني : تشكيلة الهيئة، تنظيمها و نظام سيرها

¹ المرسوم الرئاسي رقم 15-261 المؤرخ في 08 أكتوبر 2015 يحدد تشكيلة و تنظيم و كفاءات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال و مكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، سنة 2015 .

الفرع الأول : تعريف الهيئة و مهامها

أولاً : تعريف الهيئة و طبيعتها القانونية :

الهيئة سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي توضع لدى الوزير المكلف بالعدل يحدّد مقرها بمدينة الجزائر، تكلف عموماً بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال و مكافحتها، أنشئت بموجب القانون رقم 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها، حيث نصّت المادة 13 من القانون المذكور أعلاه على أنه : " تنشأ هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها ".

ثانياً : مهام الهيئة :

جاء النص على مهام الهيئة الوطنية في نص المادة 14 من القانون 04/09 و كذا في نص المادة 4 من المرسوم 261/15 الذي يحدّد تشكيلة و تنظيم و كفاءات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال، حيث تُكلف الهيئة في ظل احترام الأحكام التشريعية المبيّنة على الخصوص و تحت رقابة السلطة القضائية وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجزائية¹، بما يأتي :

- اقتراح عناصر الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها .
- تنسيق و تنسيق عمليات الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها .
- مساعدة السلطات القضائية و مصالح الشرطة القضائية في مجال مكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها .
- ضمان المراقبة الوقائية للاتصالات الإلكترونية قصد الكشف عن الجرائم المتعلقة بالأعمال الإرهابية و التخريبية و المساس بأمن الدولة تحت سلطة القاضي المختص و باستثناء أي هيئات وطنية أخرى .

¹ الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدّل و المُتمّم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سنة 1966 .

- تجميع و تسجيل و حفظ المعطيات الرقمية و تحديد مصدرها من أجل استعمالها في الإجراءات القضائية .
- السّهر على تنفيذ طلبات المساعدة الصادرة من البلدان الأجنبية و تطوير تبادل المعلومات و التعاون على المستوى الدولي في مجال اختصاصها .
- تطوير التعاون مع المؤسسات و الهيئات الوطنية المعنية بالجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال .
- المساهمة في تكوين المحققين المختصين في مجال التحريات التقنية للجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال .
- المساهمة في تحديث المعايير القانونية في مجال اختصاصها .

زيادة على ذلك نصت المادة 2/41 على أنه : " لا يمكن لغير الهيئة و بمناسبة أداء مهامها أن تستورد أو تقتني أو تحوز أو تستعمل الوسائل و التجهيزات التقنية لمراقبة الاتصالات الإلكترونية، أو عند الاقتضاء سلطة ضبط الاتصالات السلكية و اللاسلكية و كذا المؤسسة العمومية المكلفة بشبكات الاتصالات و ذلك باستثناء أي هيئة أو مؤسسة أو شخص، كما يتولى الأعوان المؤهلون في الهيئة و وحداتها المكلفة بالمراقبة لصالح ضباط الشرطة القضائية الجوانب التقنية للعمليات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، و على هذا الأساس تحول إلى الهيئة نشاطات مراقبة الاتصالات الإلكترونية التي كانت تُمارسها في السابق هيئات أخرى، كالأقطاب القضائية الجزائرية المتخصصة و سلطة ضبط الاتصالات السلكية و اللاسلكية و كذا المؤسسة العمومية المكلفة بشبكات الاتصالات .

الفرع الثاني : تشكيلة الهيئة، تنظيمها و نظام سيرها

أولا : تشكيلة الهيئة و تنظيمها :

تضم الهيئة حسب المادة 06 من المرسوم :

- لجنة مديرة
- مديرية عامة
- مديرية للمراقبة الوقائية و اليقظة الإلكترونية
- مديرية للتنسيق التقني
- مركز للعمليات التقنية
- ملحقات جهوية

أ/ اللجنة المديرة :

- يرأس اللجنة المديرة الوزير المكلف بالعدل و تتشكل من الأعضاء الآتي ذكرهم :
- الوزير المكلف بالداخلية
 - الوزير المكلف بالبريد وبتكنولوجيات الإعلام و الاتصال
 - قائد الدرك الوطني
 - المدير العام للأمن الوطني
 - ممثل عن رئاسة الجمهورية
 - ممثل عن وزارة الدفاع الوطني
 - قاضيان من المحكمة العليا يعينهما المجلس الأعلى للقضاء

يُعيّن مُمثلاً رئاسة الجمهورية و وزارة الدفاع الوطني بموجب مرسوم رئاسي .

تُكَّف اللّجنة المُديرة على الخصوص حسب المادة 8 بما يأتي :

- توجيه عمل الهيئة و الإشراف عليه و مراقبته .
- دراسة كل مسألة تخضع لمجال اختصاص الهيئة لاسيما فيما يتعلق بتوفر شروط اللّجوء للمراقبة الوقائية للاتصالات الإلكترونية .
- ضبط برنامج عمل الهيئة و تحديد شروط و كفاءات تنفيذها .

- اقتراح كل نشاط يتصل بالبحث و تقييم الأعمال المباشرة في مجال الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها .
- دراسة مشروع النظام الداخلي للهيئة و الموافقة عليه .
- دراسة مشروع ميزانية الهيئة و الموافقة عليه .
- دراسة التقرير السنوي لنشاطات الهيئة و المصادقة عليه .
- إبداء رأيها في كل مسألة تتصل بمهام الهيئة .
- تقديم كل اقتراح مُفيد يتصل بمجال اختصاص الهيئة .
- يرفع رئيس اللّجنة المُديرة للهيئة إلى رئيس الجمهورية تقارير فصلية عن نشاطات الهيئة .

ب/ المديرية العامة :

يدير المديرية العامة مدير عام يُعيّن بموجب مرسوم رئاسي، و يتولى الصلاحيات الآتية :

- السهر على حسن سير الهيئة .
- السهر على تنفيذ برنامج عمل الهيئة .
- تنشيط نشاطات هياكل الهيئة و تنسيقها و متابعتها و مراقبتها .
- تحضير اجتماعات اللّجنة المديرية .
- تمثيل الهيئة لدى السلطات و المؤسسات الوطنية و الدولية .
- تمثيل الهيئة لدى القضاء و في جميع أعمال الحياة المدنية .
- مُمارسة السلطة السّلمية على مستخدمي الهيئة .
- السهر على احترام قواعد حماية السّر في الهيئة .
- السهر على القيام بإجراءات التأهيل و أداء اليمين فيما يخص المستخدمين المعنيين في الهيئة .
- إعداد التقرير السنوي لنشاطات الهيئة و عرضه على اللّجنة المديرية للمصادقة عليه .
- ضمان التسيير الإداري و المالي للهيئة .

ج/ مديرية المراقبة الوقائية و اليقظة الإلكترونية :

تكلف مديرية المراقبة الوقائية و اليقظة الإلكترونية، بما يأتي :

- تنفيذ عمليات المراقبة الوقائية للاتصالات الإلكترونية من أجل الكشف عن الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال بناءً على رخصة مكتوبة من السلطة القضائية و تحت مراقبتها .

- إرسال المعلومات المتحصّل عليها من خلال المراقبة الوقائية إلى السلطات القضائية و مصالح الشرطة القضائية المختصة .
- تنفيذ طلبات المساعدة القضائية الأجنبية في مجال تدخل الهيئة و جمع المعطيات المفيدة في تحديد مكان تواجد مرتكبي الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها .
- تنظيم و/ أو المشاركة في عمليات التوعية حول استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و حول المخاطر المتصلة بها .
- تنفيذ توجيهات اللّجنة المديرية .
- تزويد السلطات القضائية و مصالح الشرطة القضائية تلقائياً أو بناءً على طلبها بالمعلومات و المعطيات الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال .
- وضع مركز العمليات التقنية و الملحقات الجهوية قيد الخدمة و السهر على حسن سيرها و كذا الحفاظ على الحالة الجيدة لمنشآتها و تجهيزاتها و وسائلها التقنية .
- تطبيق قواعد الحفاظ على السّر في نشاطاتها .

د/ مديرية التنسيق التقني:

تُكفّ مديرية التنسيق التقني بما يأتي :

- إنجاز الخبرات القضائية في مجال اختصاص الهيئة .
- تكوين قاعدة معطيات تحليلية للإجرام المتصل بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و استغلالها .
- إعداد الاحصائيات الوطنية المتعلقة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام و الاتصال و مكافحتها .
- القيام بمبادرة منها او بناء على طلب اللجنة المديرية بكل دراسة أو تحليل أو تقييم يتعلق بصلاحياتها
- تسيير منظومة الإعلام للهيئة و إدارتها .

هـ/ مركز العمليات التقنية

يزود مركز العمليات التقنية بالمنشآت و التجهيزات و الوسائل المادية و كذا بالمستخدمين التقنيين الضروريين لتنفيذ العمليات التقنية لمراقبة الاتصالات الإلكترونية، و يتبع هذا المركز مديرية المراقبة الوقائية و اليقظة الإلكترونية و يتم تشغيله من طرفها .

و/ الملحقات الجهوية:

يتم تشغيل الملحقات الجهوية من طرف مديرية المراقبة الوقائية و اليقظة الإلكترونية التي تتبّعها .

ثانيا : نظام سير الهيئة :

- تجتمع الهيئة المديرة بناءً على استدعاء من رئيسها أو بناءً على طلب أحد أعضائها .
- تعد الهيئة نظامها الداخلي و تصادق عليه .
- تُرَوِّد الهيئة بِقُضَاةٍ وَفَقًا للشروط المنصوص عليها بموجب التشريع الساري المفعول .
- كما تُرَوِّد بضباط و أعوان للشرطة القضائية من المصالح العسكرية للاستعلام و الأمن و الدرك الوطني و الأمن الوطني، يُحدِّد عددهم بموجب قرارات مشتركة بين الوزراء المكلفين بالعدل و الدفاع الوطني و الداخلية .
- و تُرَوِّد أيضاً بمستخدمي الدَّعم التقني و الإداري و يجلب هؤلاء المستخدمون من ضمن مستخدمي المصالح العسكرية للاستعلام و الأمن و الدرك الوطني و الأمن الوطني .
- يمكن أن تستعين الهيئة بأي خبير أو أي شخص يمكن أن يُعِينها في أعمالها .
- توَهِّل الهيئة لكي تطلب من أي جهاز أو مؤسسة أو أي مصلحة، كل وثيقة أو معلومة ضرورية لإنجاز مَهَامِهَا .
- قصد الوقاية من الأفعال الموصوفة بجرائم الإرهاب أو التخريب و المساس بأمن الدولة تُكَلِّف الهيئة حصرياً بمراقبة الاتصالات الإلكترونية و تجميع و تسجيل مُحتواها في حينها و القيام بإجراءات التفتيش و الحجز داخل منظومة معلوماتية تحت سلطة قاضي مُختص طبقاً للمادة 4 من القانون 04/09، إذ عندما يتعلَّق الأمر بهذه الجرائم يختص النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر بمنح ضُبَّاط الشرطة القضائية المنتميين للهيئة إنداً لمدة 06 أشهر قابلة للتجديد و ذلك على أساس تقرير يبيِّن طبيعة الترتيبات التقنية المستعملة و الأغراض الموجهة لها .
- يمكن للهيئة عند تنفيذ عملية لمراقبة الاتصالات الإلكترونية أن تضع وحدة مراقبة واحدة أو أكثر تزود بالوسائل و التجهيزات التقنية الضرورية .
- تتكوَّن الوحدة من مستخدمين تقنيين يعملون تحت إدارة و مراقبة قاضي يساعده ضابط واحد من الشرطة القضائية أو أكثر ينتمي للهيئة .
- تمتثل الوحدة في عملها إلى أحكام التشريع الساري المفعول و شروط الرُّخصة المسلَّمة من الشرطة القضائية .
- و تُحرَّر أشغالها في محضر يُعد طبقاً لأحكام قانون الإجراءات الجزائية .

- لا يمكن أن يشارك في عملية لمراقبة الاتصالات الإلكترونية إلا أعضاء الوحدة أو الوحدات التي أوكلت لها السلطة القضائية هذه المهمة و يتخذ مسؤول الوحدة أثناء سير العملية كل التدابير اللازمة بالاتصال مع المسؤولين المعنيين في الهيئة من أجل ضمان سرية العملية و حماية المعلومات المُستَقاة من المراقبة .
- تحفظ المعلومات المُستَقاة أثناء عمليات المراقبة خلال حيازتها من الهيئة وفقاً للقواعد المطبقة على حماية المعلومات المصنَّفة، كما تسجل الاتصالات الإلكترونية التي تكون موضوع مراقبة و تحرّر وفقاً للشروط و الأشكال المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية .
- تسلم التسجيلات و المُحرّرات إلى السلطات القضائية و إلى مصالح الشرطة القضائية المختصة و تحتفظ السلطات القضائية دون سِوَاها بهذه المعطيات أثناء المدة القانونية المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول.
- يجب تحت طائلة العقوبات الجزائية المنصوص عليها في التشريع الساري المفعول ألاّ تستخدم المعلومات و المعطيات التي تستلمها أو تجمعها الهيئة لأغراض أخرى غير تلك المتعلقة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها وفقاً لأحكام القانون 04/09 .
- يلزم مستخدمو الهيئة بالسّر المهني و واجب التحفُّظ .
- و يخضع المستخدمون من بينهم الذين يدعون إلى الاطلاع على معلومات سرية إلى إجراءات التأهيل .
- يؤدي مستخدمو الهيئة الذين يدعون إلى الاطلاع على المعلومات السّرية، اليمين أمام المجلس
- يوضع مستخدمو الهيئة تحت سلطة المدير العام .
- يمكن أن يقوم القضاة و ضُباط الشرطة القضائية التابعون للهيئة أثناء ممارستهم لوظائفهم أو بمناسبة طبقاً للشروط و الكيفيات المنصوص عليها في التشريع السّاري المفعول و لاسيما ق.إ.ج بتفتيش أي مكان أو هيكل أو جهاز بلغ إلى علمهم أنه يحوز و/أو يستعمل وسائل و تجهيزات موجهة لمراقبة الاتصالات الإلكترونية و في حالة معاينة أفعال يمكن وصفها جزائياً تخطر الهيئة النائب العام المختص للقيام بالمتابعات المحتملة .
- يمكن أن تطلب الهيئة مساعدة موظفين مختصين من الوزارات المعنية في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، طبقاً للشروط و الكيفيات المحددة في التنظيم الساري المفعول .

خلاصة الفصل الثاني :

إن ما نصل إليه من خلال التحليل المتقدم يتمثل في أن المفهوم المعاصر للأمن هو مفهوم متعدّد الأبعاد والمستويات ومن ثم فهو مفهوم مركب متسع النطاق يبدأ بتحقيق الأمن الإنساني ممثلاً في أمن الفرد ويتسع نطاقه بعد ذلك ليشمل كافة الدوائر التي يمكن أن تكون مصدراً لتهديد الأمن سواءً كانت داخلية أو خارجية أو متداخلة بين الداخل والخارج .

كذلك يُمكننا أن نشير إلى أن التطورات المعاصرة للظواهر الأمنية أدت إلى اتساع نطاق مفهوم الأمن بحيث صارت المتغيّرات الأمنية متغيّرات حاكمة بالنسبة للعديد من السياسات والقرارات بدرجة لم تكن معهودة من قبل، كما أن المتغيّرات الأمنية ارتفعت أهميتها النسبية بالنسبة للعديد من المنظمات التي ربما لم تكن تعطيها نفس الاهتمام في مراحل تاريخية سابقة، وأخيراً فإن بروز الأوضاع الأمنية بوصفها عنصراً من العناصر الرئيسية لبناء القدرة التنافسية الاقتصادية والسياسية للدول، يمثل نقلة نوعية جديدة في مجال الفكر الأمني المعاصر .

كما أن ظهور الأمن المعلوماتي كُبعد جديد و ركيزة حسّاسة للأمن القومي، جلب معه الكثير من التهديدات اللانمطية (غير المعتادة)، و التي تُميّزها مجموعة من الخصائص تلعب دور المُعزّقل لِعَمَلِيّة حماية الفضاء السيبراني للدولة، و بالتالي، يكون أمنها القومي (الوطني) عُرضةً لِعَدَم الاستقرار، خاصة إذا كانت الدولة تنتهج نموذج إلكترو-حكومي، أو تسعى لِتطبيق مشروع حكومة إلكترونية، بسبب الاعتماد الكلي لمثل هذه المشاريع، على الجانب الإلكترو-معلوماتي، في إطار ما أصبح يُسمّى بـ " البنية المعلوماتية القومية " .

لكن، لا خيار أمام الدول، سوى مواكبة موجات العصرية الرّقمية العالمية، من جهة، و كذا سنّ تِرْسَانة من القوانين الفعّالة و المناسبة للعصر الرّقمي، و خلق آليات جديدة مُختصة، تهتم بالوقاية من الجرائم المعلوماتية و مكافحتها، و بالتالي، المُحافظة على الأمن القومي للدولة، ممّا ينجر عنه حماية الأمن القومي من الأخطار السيبرانية .

بحيث أصبحت التهديدات السيبرية أحد التحديات الرئيسية التي يتحتم على الدول مواجهتها خلال الفترة الحالية، ومع تزايد الاعتماد على الأنترنت، خاصة في المجالات التي تتعلّق بالأمن القومي، مثل الشبكات العسكرية والبيانات المالية والمصرفية، تزايد الحديث عن أهمية مُواجهة هذه التهديدات، وفي هذا الإطار ظهر مفهوم " الأمن السيبري (Cybersecurity) " الذي يُعنى بالحفاظ على أمن المعلومات وشبكات وأجهزة الحاسب الآلي، ويُعد هذا المفهوم أحد أهم مفاهيم الحِقبة القادمة .

الخاتمة

خاتمة :

لقد كان ولم يزل لثورة المعلومات والاتصال إسهام كبير في إحداث نقلة نوعية في حياة الأمم والشعوب، حيث انتهت مُعاناة كثير من الناس في طلب الخدمات والحصول عليها بفضل الله ثم بسبب التطور التقني الذي نعيشه في عصر المعلومات والذي سخرته مختلف الحكومات لخدمة مواطنيها بالدقة السرعة والكفاءة اللازمة .

وعلى هذا الأساس وفي خضم التطورات العالمية الحاصلة على جميع الأصعدة ودخول العالم مرحلة جديدة من التحولات والتكتلات السياسية الاجتماعية والاقتصادية، لم يعد بإمكان الحكومات أن تعمل في نطاق ضيق أو محدود الأفق، بالنظر إلى أنها واقعة حاليًا تحت تأثير ما يحدث حولها من تغيرات سواءً أرادت ذلك أو لم تُرد، وصار لزاماً عليها التسلح بمختلف نتائج ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل الاشتراك في عملية تطوير الأداء والمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة القائم على المعلومة وسرعة الحصول عليها .

وعلى الرغم من هذا التطور التقني الذي يعيشه العالم اليوم، إلا أن مواكبة هذا التطور ليس بالأمر اليسير على الجهات الحكومية بسبب سرعة تطور التقنية، و التهديدات الأمنية اللانمطية (الإلكترونية) الذي يحملها في طياته بصفة حتمية، و من هذا المنطلق جاءت الدراسة الحالية للخوض في موضوع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، و تداعياتها على الأمن القومي الوطني، خاصة ما يتعلّق بالجريمة الإلكترونية و مساعي مكافحتها .

إن الحكومة الإلكترونية تُمثّل أسلوباً جديداً لتقديم الخدمات للمواطن بهدف رفع كفاءة الأداء الحكومي وخفض الإجراءات الرّوتينية التي يُعاني منها المواطنون وتوفير المعلومات والبيانات بطريقة سهلة للاستفادة من الثورة الرّقمية الهائلة، ويتطلب تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية توافر العديد من الإمكانيات بهدف تقديم خدمة متميّزة للمواطن، وتحقيق مستوى أداء مناسب لمنظمات الإدارة العامة (الحكومية) في نفس الوقت لكن لو نظرنا إلى موضوع الحكومة الإلكترونية من جهة أخرى، نجد هناك بعض العقبات التي تواجه تطبيقات مثل هذا المشروع في الجزائر، من أبرزها الأمية الإلكترونية وُضعف البنية التحتية للاتصالات والمعلومات وضعف الوعي العام بأهمية تطبيق الحكومة الإلكترونية كأداة لتحسين جودة الخدمات، ومن ثمّ التوجه نحو مجتمع المعلومات القائم على المعرفة، و كذا صعوبة إيجاد حلول و ميكانزمات فعّالة لحماية البنية المعلوماتية القومية لذلك يجب وضع رؤية واستراتيجية واقعية للحكومة الإلكترونية على مستوى الدولة وخطة عمل من جميع التخصصات .

بحيث، لا يُمكن لأي مشروع حكومة إلكترونية أن يزدهر وينجح بدون معالجة الأخطار المطروحة و الجوانب المحيطة بها، وربما من الأفضل للحكومة البقاء في فضاءها المادي والواقعي وعدم الشروع بدخول الفضاء الإلكتروني-حكومي، في حال لم تتسلح بأدوات الدفاع الإلكتروني المناسبة، وبالتالي فإن الأمر يستدعي بحق الاهتمام بالأمن المعلوماتي لقيام حكومة إلكترونية على أسس متينة وقوية .

ولا تزال هناك عقبات كثيرة تعيق تحقيق الأمن المعلوماتي الجزائري، ومن ثمّ قيام الحكومة الإلكترونية الجزائرية، يذكر منها : نقص الكفاءات العلمية، وكذلك عدم الثقة بشركات الحماية، والخوف من أن تقوم تلك الشركات نفسها بتسريب المعلومات التي تقوم بحمايتها، ومن الطريف أن بعض شركات الحماية ذاتها تتعرض لما يُسمى بالقرصنة أو الإرهاب المعلوماتي.

ورغم أن تقنيات الاتصالات باتت في متناول أغلب الدول العربية، إلا أنها لا تزال تقتصر إلى الحماية الذاتية، فهي دائما تستعين بالشركات الأجنبية من أجل توفير سبل الحماية كالجدار الناري مثلا. إلا أنه لم يتوفر بعد لدينا نحن العرب ما نخاف عليه على الشبكة العالمية من معلومات إلا القليل، فأسرار التكنولوجيا العربية في الصناعات الثقيلة، سواء المدنية أو العسكرية، ليست هدفا لدى قرصنة المعلوماتية لسبب بسيط هو أنه لا نملك هذه التكنولوجيا، فنحن لا نملك أسلحة التدمير الشامل التي من شأنها أن تكون أسرارها هدفاً.

إن الأمن المعلوماتي العربي ضرورة ملحة يفرضها الواقع لقيام حكومات إلكترونية عربية، ونحن نعترف أننا لم نصل بعد إلى المستوى الأمني المطلوب إما للتكلفة الباهظة التي يتطلبها نظام الحماية وإما لقلّة الخبرات والكفاءات في هذا المجال، إلا أنه إذا لم يكن لدينا ما نُخفيه أو نخاف عليه، فلا يعني ذلك أننا لا نحتاج إلى الأمن المعلوماتي، فنحن نتقدّم بخطوات واسعة في مجال المعلوماتية، ولا شك أننا بحاجة إلى حماية ما لدينا من مخاطر القرصنة أو الإرهاب المعلوماتي .

من خلال ما تطرقنا إليه سابقاً في خضم هذه الدراسة، يتضح لنا جلياً، المجهود الذي تقوم به الدولة الجزائرية من أجل إنشاء حكومة إلكترونية لأن حكومتنا لا تزال عاجزة على إرضاء عملائها، بالنسبة لشتى الخدمات و الميادين، و ما يزيد الطين بله، هو تقشي الفساد الإداري بمظاهره المختلفة، في إدارتنا العامة حيث أن تطبيق المفهوم الصحيح و الحقيقي للحكومة الإلكترونية في بلادنا، و ما يتصف به من شفافية يُصبح مصدر إزعاج، و يُهدّد مصالح من ليس لهم ضمائر حيّة، سواء مسؤولين كانوا أو موظفين، و بما أننا على علم بدرجة الفساد الكبيرة الموجودة في بلادنا يمكننا القول بأنّها العائق الرئيسي الذي يُؤخر أو بمعنى آخر يُجبل بين مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر و بين تجسيده على أرض الواقع .

نتائج الدراسة :

يقودنا سياق هذه الدراسة، إلى الوصول عند جملة من النتائج، سنذكرها فيما يلي :

- مساهمة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمفاهيمها ونتائجها في تغيير أنماط التسيير وإنجاز المعاملات في جميع مجالات الحياة وذلك من خلال ظهور فكرة المجتمع المعلوماتي والعالم الافتراضي .
- ارتباط مفهوم الحكومة الإلكترونية باستخدام التكنولوجيا الرقمية في أداء المهام باعتبار، أن هذا النظام نتيجة من نتائج ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال .
- ظهور أهمية وفوائد نظام الحكومة الإلكترونية، من خلال تقديم الخدمات والحصول عليها بسرعة وسهولة كبيرتين، وهذا بتوفير الوقت الجهد والمال المبذول لإتمام ذلك .
- حاجة نظام الحكومة الإلكترونية في الجزائر، إلى دراسات مُعمّقة وواعية لكافة مبادئه وأُسسه عند محاولة تطبيقه نظراً لتعدّد مراحل التحول نحو هذا النظام ووقوف العديد من العقبات في طريق هذا التحول .
- اقتضاء نظام الحكومة الإلكترونية للتقييم المُستمر، باستخدام مختلف المعايير اللأزمة لذلك، من أجل الوصول إلى الكفاءة والفعالية المطلوبتين .
- صعوبة الوصول إلى تحقيق نظام الحكومة الإلكترونية بمنظوره الكامل في معظم الدول، بسبب الافتقار إلى التطوير المُكثّف في العديد من جوانبه، حيث أن هذا النظام ليس مجرد تحويل نمط تقديم الخدمة أو الحصول عليها إلى نمط إلكتروني، وإنما يحتاج إلى مراحل وإجراءات معمّقة لتحقيق التحوّل وأتمتة جميع الخدمات .
- رغم الاهتمام المتزايد من قبل الجزائر، بتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، إلا أن هذا الاهتمام يبقى ضعيفاً، مما يؤدي إلى صعوبة تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية بمعناه الحقيقي في بلادنا .
- أهمية استغلال مؤسسات القطاعين العام و الخاص، و مختلف وسائل الإعلام، بمفهوم، خدمات و فوائد الحكومة الإلكترونية .

- بالإضافة إلى نسبة الأمية الكبيرة المتواجدة في مجتمعنا، تعجز الدولة في تجسيد فكرة الحكومة الإلكترونية، رغم جهودها في ذلك .
- أدت الثورة التكنولوجية إلى خلق مستوى جديد للأمن القومي و هو الأمن المعلوماتي و الذي أصبح يُعتبر من أهم ركائز الأمن الوطني في هذا العصر .
- جلب التطور الهائل في المجال الرقمي العديد من المخاطر التي تُهدد استقرار الأمن القومي على غرار الجريمة الإلكترونية .
- تسعى الجزائر و لو بمحاولات متواضعة لخلق آليات مختصة في مكافحة الجرائم المعلوماتية .

توصيات و اقتراحات :

- تعزيز البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال انطلاقاً من الاهتمام اللازم بهذا القطاع ومراعاة التوزيع الجغرافي النسبي لها في أنحاء الدولة لتقليل الفجوة الرقمية داخلها ووصول الخدمات إلى جميع مستحقيها، لأن هذه الفئة هي محور اهتمامات الحكومة الإلكترونية .
- ضرورة العمل على تفهم المكونات الأساسية لنظام الحكومة الإلكترونية والتعرف على متطلباته ومراحل إعدادة وتنفيذه، بهدف تفعيل الإيجابيات والحد من السلبيات في إطار التحول إلى أسلوب الحكومة الإلكترونية .
- توفير الدعم المالي المناسب لتغطية كافة التكاليف التقنية و البرمجية لمختلف الجهات الحكومية .
- القيام بتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التحول نحو الحكومة الإلكترونية لتخفيف العبء عن الحكومة الجزائرية .
- محاولة القضاء على مشكلة الأمية الإلكترونية ونشر الثقافة المعلوماتية بتوفير أجهزة الحاسوب وتمكين المواطنين من الاشتراك في شبكة الأنترنت وهذا عن طريق تخفيض التكاليف وجعلها في متناول كل مواطن، حيث لا بد أن يتم ذلك قبل الشروع في تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية .
- الاتجاه نحو توظيف العمالة الخبيرة والمدرية في مجال المعلوماتية من أجل الإعداد السليم لنظام الحكومة الإلكترونية، والوصول إلى تطبيقه بشكل يتوافق مع مفاهيمه وأسياتته .
- إقرار القوانين الخاصة بالحماية الأمنية والقانونية لمنع التلاعب بمعلومات الغير، أو أي شكل من أشكال اختراق الشبكة للحفاظ على الخصوصية، أمن وسرية المعلومات .

- ضرورة التعاون والتنسيق المحلي والخارجي قصد الاستفادة من الخبرات السابقة في مجال تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية والتعرف على مختلف العوامل الإيجابية والسلبية بهذا الشأن .
- إقامة المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة لمناقشة برامج التحول نحو الحكومة الإلكترونية وطرح القضايا المتصلة بهذا الموضوع من أجل التحليل العلمي وتبادل الآراء للخلاص إلى تشخيص موضوعي دقيق ورسم السبل الملائمة والفعالة لهذا التحول في بلادنا .
- إجراء المزيد من الدراسات المتخصصة في مختلف جوانب موضوع الحكومة الإلكترونية، من أجل الإحاطة الواسعة بهذا المجال، والسعي قدما نحو رفع مستوى ثقافة الجمهور وقدرته على التعامل مع التقنيات الجديدة .
- ضرورة التحلي بروح المسؤولية وتغليب الصالح العام على المصلحة الشخصية، بُغية أداء المهام بشكل مثالي ونبيل، وتحقيق العدل والمساواة بين الناس في حصول كل فرد على خدماته من الجهة المعنية بالشكل اللائق وفي الزمن المطلوب لذلك، بعيداً عن كل مظاهر المحسوبية والتفريق بين المتعاملين أو المستفيدين من الخدمات الحكومية .
- توحيد الجهود والإخلاص في العمل مع التنسيق بين جميع أفراد المجتمع لتحقيق الأهداف المرجوة من الجميع، واللحاق بركب التقدم، الازدهار، والرقي في جميع نواحي الحياة .
- تفعيل دور مختلف آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية، و منحها المزايا اللازمة للقيام بعملها على أحسن وجه .
- منح مفهوم الأمن المعلوماتي الأهمية اللازمة أثناء معالجته، لأنه أصبح ركيزة فعّالة للأمن القومي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. قائمة المراجع باللُّغة العربية :

- النصوص القانونية :

- الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 08 جوان 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المُتَمَّم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سنة 1966 .
- القانون رقم 03-2000 المؤرخ في 05 أغسطس 2000، المتضمن القواعد العامة المُطَبَّقة في مجال البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الجريدة الرّسمية رقم 48، بتاريخ 2000/08/06 .
- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد 47، سنة 2009 .
- المرسوم الرئاسي رقم 15-261 المؤرخ في 08 أكتوبر 2015 يحدّد تشكيلة و تنظيم و كفاءات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، سنة 2015 .

- الكتب :

1. إبراهيم خالد ممدوح، أمن المعلومات الإلكترونية، الدار الجامعية، القاهرة، 2008.
2. إبراهيم محمد التوم إبراهيم، أحمد حمد إبراهيم الفايق، أبعاد مفهوم الأمن البيئي و مستوياته في الدراسات البيئية، جامعة الخرطوم.
3. أبوبكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية الواقع و الآفاق، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2006.
4. أسامة سمير حسين، الاحتيال الإلكتروني - الأسباب و الحلول-، الجنادرية للنشر و التوزيع الأردن، ط1، 2011.
5. آل جور، هجوم على العقل، ترجمة : نشوى ماهر كرم الله، شركة مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، ط ع 1، 2009.

6. بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع الجزائر، 2005.
7. ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2008.
8. جعفر حسن جاسم الطائي، جرائم تكنولوجيا المعلومات (رؤية جديدة للجريمة المعلوماتية) دار البداية، عمان، 2007.
9. جمال محمد غيطاس، أمن المعلومات و الأمن القومي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007 .
10. حسن مظفر الرزو ، الفضاء المعلوماتي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1 2007.
11. الحميدي نجم عبد الله، نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر، دار اليازوري للنشر والتوزيع عمان، ط2، 2009.
12. خالد ممدوح إبراهيم، أمن المعلومات الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
13. خلادي عبد القادر و كويسي سليمة، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر : وضعية و آفاق، اجتماع الخبراء الإقليمي حول معوقات النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الدول العربية، جامعة الدول العربية، 2005.
14. داود حسن طاهر، الحاسب و أمن المعلومات، مركز الدراسات و البحوث، المملكة العربية السعودية، 2000.
15. الزغبى هيثم محمد السامرائي، إيمان فاضل، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.
16. زبيحة زيدان، الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري و الدولي، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2011 .
17. السالمي علاء عبد الرازق، تقنيات المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2001.
18. سامي علي عياد، الجريمة المعلوماتية والانترنت (الجرائم الإلكترونية)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2007.
19. صلاح هاشم، التنمية و الجريمة المعولمة : سياسات الإفكار و الهدم الخلاق، أطلس للنشر و الإنتاج الإعلامي، مصر، ط1 2017 .
20. عباس بدران، الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية إلى التطبيق، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2004.

21. عبد الحافظ نائل العواملة، الحكومة الإلكترونية و مستقبل الإدارة العامة، دراسات العلوم الإدارية، المجلد : 29، العدد : 1، الجامعة الأردنية، 2002.
22. عبد الصادق عادل، الإرهاب الإلكتروني : القوة في العلاقات الدولية -نمط جديد و تحديات مختلفة-، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2009 .
23. عبد الصبور عبد القوي علي، الجريمة الإلكترونية، دار العلوم للطباعة والنشر، القاهرة، ط1 2007 .
24. عبد الفتاح بيومي حجازي، التجارة الإلكترونية : في القانون النموذجي العربي لمكافحة جرائم الكمبيوتر و الأنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
25. عبد الله بن محمد السبيل، التطوير الإداري و الحكومة الإلكترونية، وزارة الشؤون البلدية و القروية، المملكة العربية السعودية.
26. عبد الله مسعود، علي عباس مراد، الأمن و الأمن القومي، المركز العالمي للدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، الطبعة 1 ، 2006 .
27. العبود فهد بن ناصر بن دهام، الحكومة الإلكترونية بين التخطيط و التنفيذ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2003.
28. عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية و التطبيق، دار الجامعة الجديدة 2008.
29. علي السلمي، إدارة التميز : نماذج و تقنيات الإدارة في عصر المعرفة، دار غريب للنشر القاهرة، 2002.
30. علي عباس مراد، مشكلات الأمن القومي : نموذج تحليلي مقترح، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 105، 2005.
31. علي عدنان الفيل، الإجرام الإلكتروني، منشورات زين الحقوقية، دمشق، ط1، 2011.
32. علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة -تفكيك المجتمع و إضعاف الدولة- مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة الكتاب الثاني، 2012.
33. عمرو موسى الفقهي، الجرائم المعلوماتية (جرائم الحاسب الآلي و الأنترنت في مصر و الدول العربية)، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2006.
34. الغنبر خالد بن سليمان، محمد بن عبد الله القحطاني، أمن المعلومات، جامعة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، 2009 .
35. فيصل بن معيض آل سمير، استراتيجيات الإصلاح و التطوير الإداري و دورها في تعزيز الأمن الوطني، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط 1، 2014.

36. لينا محمد الأسدي، مدى فاعلية أحكام القانون الجنائي في مكافحة الجريمة المعلوماتية (دراسة مقارنة)، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2015 .
37. محمد أمين الشوابكة، جرائم الحاسوب و الأنترنت : الجريمة المعلوماتية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، ط3، 2009.
38. محمد جمال مظلوم، الأمن غير التقليدي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2012.
39. محمد عبيد الكعبي، الجرائم الناشئة عن الاستخدام غير المشروع لشبكة الأنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ب.س.
40. محمود محمود النجيري، الأمن الثقافي العربي التحديات و آفاق المستقبل، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض 1991 .
41. مدحت عبد الحليم رمضان، جرائم الاعتداء على الأشخاص و الأنترنت، دار النهضة العربية القاهرة، 2000.
42. منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، أمن المعلومات الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
43. نائلة عادل محمد فريد قورة، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية منشورات الحاتي الحقوقية، ط1، 2005.
44. نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004.
45. نجيب موسى، أمن المعلومات و الأمن القومي، دار البراء لنشر و توزيع الكتب العلمية، مصر 2007 .
46. نواف حامد قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، دار الرأية للنشر و التوزيع، عمّان، 2011.
47. وليد محمد حجاج، شرح قانون العقوبات، القسم العام لكلية الحقوق، جامعة أسيوط، 2006.
48. ياسين سعد غالب، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار المناهج للنشر، الأردن، ط1 2000.
49. ياسين سعد غالب، نظم المعلومات الإدارية الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
- الرسائل و الأطروحات الجامعية :
50. إياد خالد عدوان، "مدى تقبل المواطنين للحصول على الخدمات من خلال الحكومة الإلكترونية (دراسة حالة قطاع غزة)، مذكرة ماجستير الجامعة الإسلامية-غزة، 2007.

51. بختي إبراهيم، دور الأنترنت و تطبيقاتها في المؤسسة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002 .
52. بن عبد الله مونيا، الجباية الإلكترونية و دوافع اعتمادها في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة البليدة، 2005.
53. تغريد أبو سليم، دراسة تحليلية لأبعاد التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الدول العربية رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر 2005.
54. سعداوي محمد، انعكاسات تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية على أداء المرافق العامة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009/2008.
55. قيدوم حسبية، الأنترنت و استعمالاتها في الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002.
56. لحشم قسمية، دراسة تسويقية حول إرساء الحكومة الإلكترونية-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، 2008.
57. لخميسي شيببي جاد، "الأمن الدولي و العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي و الدول العربية -فترة ما بعد الحرب الباردة- (1991-2008)", رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2009.
58. محمد سعيد آل عياش الشهراني، أثر العولمة على مفهوم الأمن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية الدراسات العليا، الرياض، 2006.
59. منصور بن سعيد القحطاني، "مهددات الأمن المعلوماتي و سبل مواجهتها"، رسالة ماجستير جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

- الجرائد و المجلات :

60. "خلاصات كتب المدير و رجل الأعمال"، نشرة نصف شهرية، الشركة العربية للإعلام العلمي (شعاع)، السنة الحادية عشر، العدد : 19 القاهرة، أكتوبر 2003، نقلاً عن موقع : www.edara.com، تاريخ الاطلاع : 2017/02/05.
61. أبحاث و مقالات عن الحكومة الإلكترونية، نقلاً عن موقع : www.vb4arab.com، تاريخ الاطلاع : 2017/03/06 .
62. إبراهيم محمد جواد، التجديد .. الثوابت و المتغيرات، مجلة النبأ، العدد : 41، المستقبل للنشر و الإعلام، لبنان، 2000 .

63. أحمد بن عيشاوي، أثر تطبيق الحكومة الإلكترونية على مؤسسات الأعمال، مجلة الباحث العدد 7، جامعة ورقلة، 2010/2009 .
64. بن عنتر عبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية العدد 160، أبريل 2005.
65. حميد الجميلي، الأمن الاقتصادي العربي و مهام بناء التنمية المستقلة في ضوء العولمة الاقتصادية، مجلة المنتدى، المجلد 29، العدد 260، ماي 2014 .
66. سعد الأمانة، الدين و الأسرة و التنشئة الاجتماعية، مجلة النبأ، العدد : 57، المستقبل للثقافة و الإعلام، لبنان، 2001.
67. صلاح سالم زرزوقة، "أثر التحولات العالمية على مؤسسات الدولة في العالم الثالث"، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، مؤسسة الأهرام القاهرة، 1995.
68. عبد المعطي زكي، الأمن القومي قراءة في المفهوم و الأبعاد، مقالة المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، مصر، 09 فيفري 2016.
69. مجلة الباحث، العدد : 07، السنة : 2010/2009.
70. محمد بن أعراب، تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر - بين مقتضيات الشفافية و تجويد الخدمة و إشكالية التخلص من منطق التسيير التقليدي -، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19 جامعة سطيف، الجزائر، 2015/05/25.
71. معراج هواري و مراد خروبي، استراتيجيات نجاح تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر في ظل التحولات العالمية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الإدماج في الاقتصاد العالمي، العدد 02، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007.
72. نهاد عبد اللطيف عبد الكريم، خلود هادي الربيعي، "أمن وسرية المعلومات وأثرها على الأداء التنافسي"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 23، الفصل الثاني المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، العراق، 2013.
73. واجب غربيي، الحكومة الإلكترونية : مفهومها، متطلباتها و فوائدها، مجلة علوم إنسانية على الخط : www.ulum.nl، تاريخ الاطلاع: 2017/02/08 .
74. وليد الغانم، معوقات الحكومة الإلكترونية، جريدة القبس، العدد 12996، تاريخ النشر : 2009/08/02، نقلاً عن موقع : www.alqabas.com.kw ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/27 .
75. شوقي ناجي جواد و آخرون، الأبعاد المستقبلية للحكومة الإلكترونية في الأردن : متطلبات النجاح، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 3، العدد 3، 2007 .

- موسوعات و مجلدات :

76. رفعت شمس، الأمن المعلوماتي بين القرصنة والإرهاب الإلكتروني، موسوعة دهشة، نقلاً عن الموقع : <http://www.dahsha.com> ، تاريخ الاطلاع : 2017/05/17 .
77. موسى مصطفى محمد، الإرهاب الإلكتروني، سلسلة اللّواء الأمنية في مكافحة الجريمة الإلكترونية، المجلد 11، 2009 .

- الملتقيات و الندوات :

78. أحمد حسن بلح، تعريف الحكومة الإلكترونية و أهدافها، المتحدة للبرمجيات، على الخط : www.kenanaonline.net، تاريخ الاطلاع: 2017/02/05 .
79. بوشول فائزة و قطاف ليلي، واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي و الجزائر، نقلاً عن الموقع : www.ourgla-univ.dz تاريخ الاطلاع : 2017/03/31 .
80. تعريف خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتمّ مناقشة هذا التعريف في إجتماع المنظمة بباريس عام 1990 .
81. الرّيامي محمود بن ناصر، متطلبات الحكومة الإلكترونية و العقوبات التي تُواجهها، على الخط : abata400@yahoo.co.uk، تاريخ الاطلاع : 2017/03/10.
82. الزهيري، مفهوم أمن المعلومات، نقلاً عن الموقع : <http://en.wikipedia.org/wiki/informationsecutity> ، تاريخ الاطلاع : 2017/05/10 .
83. عبد الرحمان تيشوري، "لماذا تأخرنا حتى الآن بتقديم الخدمات الإلكترونية؟"، نقلاً عن موقع : <http://www.hrdiscussion.com> // تاريخ الاطلاع : 2017/02/08 .
84. عبد الرحمان تيشوري، الإدارة الإلكترونية، نقلاً عن الموقع : <http://www.minchawi.com> //، تاريخ الاطلاع : 2017/03/13 .
85. عبد الرحمان علي، برنامج الحكومة الإلكترونية و العنصر البشري، نقلاً عن موقع : <http://www.alriyadh.com> //، تاريخ الاطلاع : 2017/01/20 .

86. عبد الله بن شائع بيهان، "ثقافة أمن المعلومات"، مركز التميز لأمن المعلومات، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2014 ص 5، متوفر على :
aalbaihan@ksu.edu.sa .
87. علي حسون الطائي، الحكومة الإلكترونية واقعها و آفاق تطبيقها في العراق، نقلاً عن موقع : <http://www.alsalaah.com>، تاريخ الاطلاع : 2017/02/20.
88. عمر الشيخ الأصم، "البطاقات الائتمانية المستخدمة الأكثر انتشاراً في البلاد العربية"، ندوة تزوير البطاقات الائتمانية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2002.
89. فريال مهناوي، وقت الجزائر تقف على التباين بين التصاميم و الحقيقة " المدينة الجديدة سيدي عبد الله ... مشروع نظري أم كابوس واقعي؟"، نقلاً عن الموقع :
<http://www.wacteldjazair.com>، تاريخ الاطلاع : 2017/03/12 .
90. فؤاد جمال، الجرائم المعلوماتية، عرض : أيمن كمال السباعي، نقلاً عن موقع :
www.startimes.com ، تاريخ الاطلاع : 2017/05/08 .
91. كرستينا سكولمان، "عن جرائم الأنترنت : طبيعتها و خصائصها"، الندوة الإقليمية حول الجرائم المتصلة بالكمبيوتر، المملكة المغربية 19-20/07/2007.
92. محمد بن أحمد السديري، مفاتيح النجاح في تطبيق الحكومة الإلكترونية : أسئلة و أجوبة قبل التطبيق، جامعة الملك عبد العزيز 2004 على الخط : mas@kaau.edu.sa ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/19 .
93. محمد محمد الهادي، الحكومة الإلكترونية كوسيلة للتنمية و الإصلاح الإداري، على الخط :
<http://journal.lybrarians.info>، تاريخ الاطلاع : 2017/02/24 .
94. مصطفى المريط و عمر بوعياذ، الإيجابي و السلبي في توظيف نظام الشبكة العنكبوتية، ماستر التواصل و التنمية : نظم الاتصال و الإعلام، 2009/2008، على الخط :
<http://lamret.maktooblog.com> ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/10 .
95. نوبي محمد حسن، منظومة الحكومة الإلكترونية، كلية العمارة و التخطيط، جامعة الملك سعود، نقلاً عن موقع : [http://nouby3000@yahoo.com](mailto:nouby3000@yahoo.com) ، تاريخ الاطلاع :
2017/02/31 .

- المنتديات و الملتقيات :

96. "أمن المعلومات"، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، مجلس وزراء العدل العرب جامعة الدول العربية، خلال الاجتماع الثاني لرؤساء الإدارات المختصة بتقنية المعلومات بالنيابات العامة العربية، بيروت، 5-7/03/2012 .

97. الحكومة الإلكترونية و إمكانيات تطبيقها - منتديات الفريق العراقي للحاسبات - على الخط : <http://forums.iraqest.com> ، تاريخ الاطلاع: 06/02/2017 .

98. غزال عادل، الحكومة الإلكترونية في الجزائر والنفاذ إلى مجتمع المعلومات الملتقى الوطني الثامن حول : مستقبل ثقافة المعلومات والاتصال لدى الشباب في الجزائر: بين صناعة المجتمع الجماهيري ومجتمع المعرفة والمعلومات، جامعة باتنة يومي 08/09-نوفمبر-2014.

- المداخلات :

99. خثيري محمد و أنساعد رضوان، الأعمال الإلكترونية في الدول العربية-واقع و آفاق-، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول (الاقتصاد الرقمي)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.

100. شلاي عبد القادر، قاشي علال، مداخلة بعنوان : "الحكومة الإلكترونية عوامل البناء و المعوقات في الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن أشغال اليومين الدراسيين حول : مستقبل الحكومة الإلكترونية في الجزائر، جامعة البليدة 02، يوم: 27 فيفري 2014 .

- المؤتمرات :

101. صفية أحمد أبو بكر، استخدام Isec كوسيلة لحماية الشبكات من الهجمات الفعالة، المؤتمر الدولي حول أمن المعلومات "نحو تعامل رقمي آمن"، مسقط، 2005 .

102. قمة توصيل العالم العربي، 5-7 مارس 2012، الدوحة، قطر، على الخط : www.ictqatar.qa، تاريخ الاطلاع : 25/03/2017.

103. محمد زيدان، محمد حمو، "متطلبات أمن المعلومات المصرفية في بيئة الأنترنت" المؤتمر السادس لجمعيات المكتبات و المعلوماتي السعودية، بيئة المعلومات الآمنة المفاهيم والتشريعات والتطبيقات، الرياض، 6-7/04/2010.

104. نادية أمين محمد علي، الفيروسات وطرق الوقاية من ها كأمن البيانات، المؤتمر الدولي لأمن المعلومات الإلكترونية: معا نحو تعامل رقمي آمن، عمان، 2005.

105. ناصر محمد البقهي، "أثر التحول لمجتمع معلوماتي على الأمن الفكري"، المؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري المفاهيم والتحديات كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن لفكري بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 22-25 جمادى الأولى 1430هـ.

106. هشام فريد رستم ، "جريمة الحاسب كصورة من صور الجرائم الاقتصادية المستحدثة"، بحث مقدم لمؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة و معاملة المجرمين، مجلة الأمن العام، العدد 151 ، 1995.

107. ورقة عمل مقدمة من مجموعة باحثين (2003)، مؤتمر الكويت الأول حول الحكومة الإلكترونية، بوابة دولة الكويت للأعمال الحكومية نقلاً عن موقع : <http://www.e-gov.kw> ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/10 .

- وثائق المشاريع :

108. السيدة حدّادي كهينة، المشرفة على "بوابة المواطن الجزائري"، الوثيقة التقنية للبوابة مديرية مجتمع المعلومات، وزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال، 2016.

109. الوثيقة التقنية لمشروع "إعداد استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013" .

- المواقع الإلكترونية :

110. الإدارة الإلكترونية، نقلاً عن الموقع : [http //:www.e-management.com](http://www.e-management.com) تاريخ الاطلاع : 2017/02/26 .

111. تأهيل الكوادر البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في الدول العربية، على الخط: www.jeninet.net

112. تعريف البوابة الإلكترونية، على الخط : www.egovconcepts.com ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/01 .

113. تعريف الحكومة الإلكترونية، على موقع المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية D.I.H.R.D، على الخط : <http://www.alsader-sis.net> ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/15 .
114. الجزائر ضمن البلدان العربية السبعة التي أحرزت تقدماً في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، 26 مارس 2012، وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، نقلاً عن الموقع : www.mptic.dz، تاريخ الاطلاع : 2017/03/09 .
115. الحكومات الإلكترونية، نقلاً عن موقع : <http://www.egovs.com> ، تاريخ الاطلاع : 2017/03/02 .
116. الحكومة الإلكترونية –الإطار العام-، نقلاً عن موقع : <http://www.f-law.net> ، تاريخ الاطلاع : 2017/02/27 .
117. الحكومة الإلكترونية، نقلاً عن موقع : <http://www.omanlover.org> تاريخ الاطلاع : 2017/02/26 .
118. ركائز الحكومة الإلكترونية، نقلاً عن موقع : <http://www.mmaa.gov.qa> تاريخ الاطلاع : 2017/01/13 .
119. عرض بطريقة أخرى للتهديدات الأمنية لنظم المعلومات، نقلاً عن الموقع : <http://asif1111.weebly.com/threats.html> تاريخ الاطلاع : 2017/05/20 .
120. فوائد تطبيق الحكومة الإلكترونية، نقلاً عن موقع : <http://www.al-jazirah.com>، تاريخ الاطلاع : 2017/02/06 .
121. كرونولوجيا الحكومة الإلكترونية، على الخط : <http://www.ia.sj.net> تاريخ الاطلاع : 2017/03/25 .
122. مراحل تطور الأمن المعلوماتي، نقلاً عن الموقع : <http://www.guards-security.com/jop/security-manager> ، تاريخ الاطلاع : 2017/05/12 .
123. مفهوم الحكومة الإلكترونية، نقلاً عن موقع منظمة التعاون و التنمية في المجال الاقتصادي : <http://www.oecd.org>، تاريخ الاطلاع : 2017/03/10 .
124. مهّدات أمن المعلومات، نقلاً عن موقع : <https://ar.wikipedia.org> تاريخ الاطلاع : 2017/05/17 .

125. نشأة الحكومة الإلكترونية، على الخط : <https://ar.m.wikipedia.org> .
تاريخ الاطلاع : 2017/03/25 .
126. حسن علي محمد عوض، تعريف الحكومة الإلكترونية، مقال منشور، على الخط :
iagh.maktoobblog.com، تاريخ الاطلاع : 2017/01/31 .
127. الإعلان عن إطلاق نسخة جديدة من "برنامج أسرتك"، 2008/11/10، نقلاً عن
الموقع : www.L'Expression.dz // تاريخ الاطلاع : 2017/03/09 .

.II قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

128. Résumé de la stratégie « **e-Algérie 2013** » ,sur le lien :
<http://www.mptic.dz/fr/docs/e-Algerie2013/> visité le : 20/03/2017.
129. (**Gouvernance Electronique**) ,you-team conseil de management
des projets innovant ,2007,sur le net : www.You-Team.com.mht ,visité le :
04/02/2017.
130. **E-GOVERNMENT SURVEY 2016**-e-government in support of
sustainable development-, World e-government leaders with very high
E-Government Development Index (EGDI) levels, UNITED NATIONS
Department of Economic and Social Affairs, New York, 2016.
131. Bouteflika Abdelaziz , « **Allocution du Président Bouteflika au
sommet mondial de Tunis** » sommet mondial de la société de
l'information ,Tunis ,2005 ,sur le net : www.mptic.dz ,visité le : 21/02/2017
132. Daniel Caumont , « **les études de marché** » ,Dunod ,Paris ,1998
133. Patricia J.Pascual ,**e-Government** ,e-ASEAN Task Force ,UNDP-
APDIP ,May 2003 , sur le net : www.apdip.net ,visité le : 04/01/2012.
134. Accuosto Pablo , « **le point sur la volontépolitique de faire de la
révolution de l'information une réalité pour tous** » ,Communiqué de
presse ,APC ,2007 ,sur le net : www.apc.org ,visité le : 04/03/2017
135. Deracourt Philippe , « **La gouvernance électronique (e-
gouvernance)** » ,l'association Communication publique ,septembre 2005
,sur le net : www.communication-public.fr ,visité le : 07/03/2017

136. » **Le projet Ide@ (2005/2008)** » ,union européenne ,IDEA : Internet pour développé l'EAD en Algérie sur le net : www.projet-idea.u-strasbg.fr ,visité le : 31/02/2017 .
137. » **Tempus-Meda Ide@ (UTICEF Algérie) : Le projet Ide@** » ,Agence universitaire de la Francophonie Administration du programme «Soutien des TICs au développement de l'enseignement supérieur et de la recherche » ,2007 ,sur le net : www.foedrefer.org ,visité le : 31/02/2017 .
138. » **Les grandes phases du projet Ide@** » ,2007 ,sur le net : www.ProjetIde@.mht ,visité le : 30/02/2017.
139. Medjahed Faiçal , « **Un PC pour chaque famille : Offre de paiement par crédit** » ,liberte-algerie juillet 2005 ,sur le net : www.actudz.com ,visité le : 08/03/2017.
140. Internet world stats , « **Algeria Internet Usage and Marketing Report** » ,sur le net : www.InternetWorldStats.com ,visité le : 21/02/2017 .
141. CYBERPARC DE SIDI ABDALLAH : **Une Silicon Valley à Alger**, sur le net : <http://www.emag.suez-environnement.com>, visité le : 12/03/2017.
142. » **Les Nouvelles Technologies de l'Information et de la Communication- CYBER PARC De Sidi Abdallah**-» ,dossier de ministère ,2007 ,sur le net : www.postetelcom.dz ,visité le : 11/03/2017
143. Semaine du Web d'Alger "**L'entreprise des TIC ressemble à ce beau cyber parc ...entouré de zones hostiles**" ,sur le net : www.maghrebemergent.com ,visité le : 07/03/2017 .
144. Interview : **A l'écoute des algériens de l'étranger** ,sur le net : www.algeriansoverseas.com ,visité le : 07/03/2017.
145. Liberté .Semaine du Web au Cyber Parc de Sidi Abdallah **Quand e-Algérie est mené par les jeunes compétences** ,sur le net : www.algeriait.net ,visité le : 07/03/2017
146. Algérie -La semaine du Web ouverte hier au Cyber Parc de Sidi-Abdallah ,sur le net : www.latribune-online.com ,visité le : 07/032/2017.

147. Se rendre au cyber-parc de Sidi Abdallah ,sur le net : www.officeusers.blogspot.com ,visité le : 07/03/2017.
148. Licence 3G, e-Algérie, Internet haut débit : **Ces éternels projets de l'Algérie** ,21 sept 2010 ,sur le net : www.L'Expression.dz ,visité le : 27/02/2017
149. Elaboration prochaine de cahiers de charge pour la téléphonie mobile 3G en Algérie ,05 nov 2010 sur le net : www.emarakkech.com ,visité le : 27/02/2017
150. Moussa Benhamadi : **De nouveaux textes de loi sont en cours d'élaboration**25 sept 2010 sur le net : www.latribune-online.com ,visité le : 27/02/2017
151. Moussa Benhamadi préside aujourd'hui à Oran le congrès mondial sur les TIC 02 nov 2010 ,sur le net : www.L'Expression.dz ,visité le : 27/02/2017.
152. **Développement de la coopération et du partenariat** : « Les TIC ,un champ privilégié » Selon Behamadi ,04 avril 2011 ,sur le net : www.midi-libre.com ,visité le : 27/02/2017.
153. e-COMMISSION : e-Algérie 2013 ,synthèse 2 ,déc 2008 ,sur le net : www.algerianembassy.ru ,visité le : 31/02/2017.
154. Thirry Balzacq, **qu'est-ce que la sécurité national**, (pierre internationale et stratégique, N52, hiver 2003, 2004).
155. Arnold Wolfers, **Discord and collaboration**, Essays on International Politics, John Hopkins University Press, Baltimore 1962
156. Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), **National Security and American Society**, Kansas University Press, Kansas, 1973
157. Henry Kissinger, **Nuclear Weapons and Foreign Policy**, Wild Field and Nicholson, London, 1969.
158. Robert McNamara, **The Essence of Security**, Harper Press, New York, 1966.
159. Barry Buzan, **People, States and Fear**, Wheatsheaf Books, LTD, London, 1983

160. Michael E. Whitman, Herbert J. Mattord, **Pinciples of information security**, Course technology, cengage learning, Boston (USA), Fourth edition, 2012.
161. Muawya Ahmed Hussein, **Conference Regional : Conference on The Role of Electronic Government in Achieving Good governance**, Institute of Public Administration, Dhofar University Oman, 2010 .

الملاحق

Elaboration de la Stratégie e-Algérie 2013

Les technologies de l'information et de la communication sont devenues un puissant levier de développement économique et social. Elles sont la source d'innovations continues au cœur de la croissance des économies et créent des opportunités nouvelles de développement. Il est donc indéniable que l'intégration de notre développement dans un contexte de mondialisation s'avère nécessaire afin d'éviter une fracture irrémédiable avec les économies mondiales. La mutation de notre société vers une Société fondée sur le Savoir et la Connaissance est en fait un enjeu vital.

C'est dans cette perspective qu'un plan multisectoriel appelé "Stratégie E-Algérie" a été développé pour définir les objectifs à atteindre et les actions à mettre en œuvre dans les cinq prochaines années. Ce plan est articulé autour de treize axes majeurs. Pour chacun des axes majeurs, un état des lieux a été élaboré suivi d'une définition d'objectifs majeurs et spécifiques à atteindre au cours des cinq prochaines années ainsi qu'une liste d'actions pour leur mise en œuvre.

Axe majeur A. Accélération de l'usage des TIC dans l'administration publique

L'introduction des TIC et le renforcement de leur usage au sein de l'administration publique engendreront une transformation importante de ses modes d'organisation et de travail. Ceci amènera l'administration publique à repenser son mode de fonctionnement et d'organisation et à servir le citoyen de manière plus appropriée, notamment à travers la mise "en ligne" de ses différents services. En effet, les TIC, et en particulier l'Internet, permettent d'établir un «espace de communication indépendant de la localisation physique» qui affirme la disponibilité de l'information n'importe où et n'importe quand. C'est pour cela que la gestion de l'information doit être décentralisée là où c'est possible, là où les connaissances sont les meilleures, afin d'améliorer la qualité des processus de prise de décision.

Dans ce contexte, des objectifs spécifiques et parfois communs ont été fixés pour chaque département ministériel. Ils ont trait aux aspects suivants :

- Le parachèvement des infrastructures informatiques
- La mise en place de systèmes d'information intégrés.
- Le déploiement d'applications sectorielles spécifiques.
- L'accroissement des compétences humaines
- Le développement de services en ligne à destination de tous les usagers : citoyens, entreprises et bien sûr les autres administrations.

Axe majeur B. Accélération de l'usage des TIC au niveau des entreprises

Les instruments de gestion et de gouvernance développés autour des TIC constituent aujourd'hui les seuls garants de la survie de nos entreprises à l'heure de

la mondialisation. Avec l'Internet, le marché est devenu global dans une économie où la Connaissance est une valeur principale.

L'utilisation des TIC est devenue nécessaire pour augmenter la performance et la compétitivité des entreprises et les faire bénéficier des opportunités offertes par un marché plus vaste et hautement dynamique. Elle conduit aussi à de nouvelles sources de revenus, à l'amélioration des relations avec les clients et partenaires, et de façon générale à une meilleure efficacité grâce à l'emploi de systèmes de gestion des connaissances.

C'est ainsi qu'un axe majeur a été défini, à savoir l'intégration des TIC dans le secteur économique et le soutien à l'appropriation des TIC par les entreprises. Celui-ci induit les trois objectifs spécifiques suivants :

- Soutenir l'appropriation des TIC par les PME.
- Développer les applications pour l'amélioration des performances des entreprises.
- Développer l'offre de services en ligne

Axe Majeur C. Développement des mécanismes et des mesures incitatives permettant l'accès des ménages et des très petites entreprises aux équipements et aux réseaux des TIC

Le processus de généralisation de l'accès à internet doit se poursuivre. En effet cet accès doit d'abord être élargi, pour permettre à tout citoyen, où qu'il se trouve sur le territoire national, de bénéficier des services publics en ligne et de l'immense base de connaissances et de savoir qu'est Internet.

Les programmes d'équipements et de développement des connexions haut débit et des contenus multimédias doivent être accompagnés de programmes de formation afin d'accélérer le processus de généralisation de l'usage des TIC.

Le processus de généralisation de l'accès à Internet constitue donc l'objectif majeur qui se décline en trois objectifs spécifiques :

- Redynamiser l'opération Oussratic à travers l'octroi de microordinateurs individuels et de lignes haut débit, l'offre de formation et la disponibilité de contenus spécifiques à chacun des segments de la population.
- Augmenter considérablement le nombre d'espaces publics communautaires : cybercafés, bornes multimédias, Technoparc, Maisons de la Science, etc.
- Elargir le service universel à l'accès à Internet.

Axe majeur D. L'impulsion du développement de l'économie fondée sur le Savoir

L'économie des TIC s'articule autour de trois composantes majeures : le logiciel les services et l'équipement.

Un certain nombre d'incitations peuvent favoriser l'entrepreneuriat en matière de production de contenus locaux, un domaine moteur de l'innovation et pourtant

marqué par des insuffisances. L'expertise et le savoir faire des sociétés algériennes opérant dans le domaine des TIC peuvent être dynamisés et exportés vers d'autres marchés.

Dans ce contexte, l'objectif majeur assigné à cet axe consiste en la création des conditions adéquates permettant le développement intensif de l'industrie des TIC.

Cet objectif majeur peut être subdivisé en quatre grands objectifs spécifiques :

- Poursuivre le dialogue national gouvernement-entreprises initié dans le cadre du processus d'élaboration de la stratégie e-Algérie.
- Créer toutes les conditions de valorisation des compétences scientifiques et techniques nationales en matière de production de logiciels, de services et d'équipement ;
- Mettre en place des mesures incitatives à la production du contenu.
- Orienter l'activité économique dans les Technologies de l'Information et de la Communication vers un objectif d'exportation.

Axe majeur E. Renforcement de l'infrastructure de télécommunication à haut et très haut débit

Le réseau de télécommunication à haut et très haut débit devra être en mesure d'offrir les capacités nécessaires sur tout le territoire national avec une qualité et une sécurité aux normes internationales. Ce réseau représente la plate forme sur laquelle repose l'ensemble des actions visant la mise en ligne de services aux citoyens, aux entreprises et aux administrations.

Dans ce cadre, l'objectif majeur assigné à cet axe est le suivant : Réalisation d'une infrastructure de télécommunication haut et très haut débit, sécurisée et de haute qualité de service.

Cet objectif majeur se décline en quatre objectifs spécifiques :

- Mise à niveau de l'infrastructure nationale de Télécommunications.
- Sécurisation des réseaux.
- Qualité de service des réseaux.
- Gestion efficace du nom de domaine « .dz »

Axe majeur F. Le développement des compétences humaines

Le renforcement des infrastructures et la généralisation de l'accès aux TIC doivent être accompagnés par des mesures substantielles en matière de formation et de développement des compétences humaines pour généraliser l'usage des TIC et assurer leur appropriation à tous les niveaux.

Pour atteindre cet objectif majeur, deux objectifs spécifiques sont visés :

- Refonte de l'enseignement supérieur et de la formation professionnelle dans le domaine des TIC.
- Enseignement des TIC pour toutes les catégories sociales.

Axe majeur G. Renforcement de la recherche développement et de l'innovation.

L'économie fondée sur le savoir nécessite une interaction forte entre la recherche développement et le monde économique. C'est en effet l'innovation qui assure le développement de produits et de services à valeur ajoutée dans le domaine des TIC.

A cet effet, l'objectif majeur de cet axe porte sur le développement de produits et services à valeur ajoutée dans le domaine des TIC, à travers l'intensification de l'activité recherche- développement et d'innovation.

Les objectifs spécifiques considérés ont trait à l'organisation, la programmation la valorisation des résultats de la recherche, la mobilisation des compétences ainsi que l'organisation du transfert de la technologie et du savoir faire.

Axe majeur H. Mise à niveau du cadre juridique (législatif et réglementaire) National

L'étude de l'ensemble de la législation existante permet de conclure que l'arsenal juridique Algérien ne couvre pas entièrement les questions juridiques suscitées par l'utilisation et le développement des TIC et l'édification de la société de l'information.

A ce titre il est impératif de mettre à niveau le cadre juridique, en adéquation avec les pratiques internationales et les exigences de la société de l'information, tout en tenant compte de l'expérience vécue, de toutes les insuffisances relevées et des difficultés rencontrées.

Ainsi l'objectif majeur consiste en la mise en place d'un environnement de confiance favorable à la Gouvernance électronique et induit un objectif spécifique à savoir la définition d'un cadre législatif et règlementaire approprié.

Axe majeur I. Information et Communication

L'information et la communication jouent un rôle prépondérant dans une économie fondée sur la connaissance. L'information constitue en effet une valeur de base dont l'appropriation devient savoir et à qui la communication donne plus de richesse et d'importance.

La presse spécialisée dans le domaine des TIC a connu un développement certain, passant ainsi d'une absence totale de titre en 2000 à plus d'une quinzaine en 2008.

L'objectif majeur de cet axe concerne la sensibilisation à l'importance du rôle des TIC dans l'amélioration de la qualité de vie du citoyen et le développement socio économique du pays.

A ce propos, les objectifs spécifiques suivants ont été identifiés:

- Elaboration et Mise en œuvre d'un Plan de Communication sur la Société de l'Information en Algérie
- Mise en place d'un tissu associatif comme prolongement de l'effort gouvernemental.

Axe majeur J. Valorisation de la coopération international

La coopération internationale dans le domaine des TIC est caractérisée par le nombre important et la dispersion des projets, en particulier avec l'Union Européenne. Bien que les projets soient identiques et répétitifs, il n'y a pas eu d'accumulation des connaissances qui aurait pu assurer la pérennité des projets et leur diffusion.

L'objectif majeur de la coopération internationale est l'appropriation des technologies et du savoir faire ainsi que le rayonnement de l'image du pays.

Cet objectif se décline en deux objectifs spécifiques :

- Participer activement au dialogue et aux initiatives internationales
- Monter des partenariats stratégiques

Axe majeur K. Mécanismes d'évaluation et de suivi

La fiabilité et l'efficacité de l'évaluation du processus d'édification de la société de l'information et de l'économie fondée sur le savoir constituent les garants de la pertinence et de l'efficacité du plan stratégique. Cette évaluation accompagne en effet toutes les étapes du processus d'élaboration, de mise en oeuvre et de réalisation des actions permettant d'atteindre les objectifs de la stratégie e-Algérie.

L'objectif majeur de cet axe consiste à définir un système d'indicateurs de suivi et d'évaluation permettant de mesurer l'impact des TIC sur le développement économique et social d'une part, et d'évaluer périodiquement la mise en oeuvre du plan stratégique e-Algérie.

Cet objectif majeur se décompose en deux objectifs spécifiques :

- Elaboration du cadre conceptuel pour un système d'indicateurs de qualité.
- Elaboration d'une liste d'indicateurs pertinents.

Axe majeur L. Mesures organisationnelles

La mise en oeuvre de la stratégie pour le développement de la Société de l'Information nécessite un soutien institutionnel important et qui tient compte de l'aspect multidimensionnel des TIC.

Notre pays a mis en place, dans le cadre des réformes du secteur des télécommunications, des structures d'appui à sa politique dans le domaine des TIC.

Cette réforme s'est traduite par la transformation de l'ancien Ministère des postes et télécommunications en Ministère des Postes et des Technologies de l'Information et de la Communication, la création de deux sociétés séparées Algérie Telecom et Algérie Poste, et la mise en place d'une autorité de régulation (ARPT), permettant ainsi la séparation de l'exploitation, la régulation et la politique sectorielle.

De plus, dans le cadre de la préparation de la politique destinée à promouvoir et organiser le secteur des TIC, une commission interministérielle appelé e-Commission a été créée, sous la présidence de Monsieur le Chef du Gouvernement. Cette commission regroupe les ministres concernés par ce domaine. Un comité

technique a été également mis en place pour le soutien technique de cette commission.

L'objectif majeur de cet axe porte sur la mise en place d'une organisation institutionnelle cohérente s'articulant autour de trois niveaux: l'orientation, la coordination intersectorielle et l'exécution. Cette organisation garantira la mise en œuvre effective de l'ambitieux plan stratégique e-Algérie grâce à un pilotage efficace, un suivi permanent ainsi qu'une coordination harmonieuse entre tous les acteurs concernés.

Dans ce cadre, les objectifs spécifiques à atteindre ont trait au :

- Renforcement de la cohérence et de la coordination au niveau national et intersectoriel.
- Renforcement des capacités d'intervention au niveau sectoriel et des institutions spécialisées.

Axe M. Moyens financiers

La mise en œuvre de la Stratégie e-Algérie requiert des ressources financières importantes qui ne sauraient provenir d'une seule source. Il est donc nécessaire de bien exploiter toutes les sources de financement existantes. Les axes, programmes et actions aussi bien législatives, qu'organisationnelles ou matérielles doivent être accompagnées d'une évaluation financière aussi détaillée que possible. Il s'agit aussi de hiérarchiser ces actions suivant leur impact sur le développement économique et social.

Un budget-programme *Stratégie e-Algérie* sera élaboré, en fonction des étapes et des phases prévues pour son exécution, et présenté par année jusqu'à sa finalisation avec une consolidation 2009-2013.

Methodologie appliquée pour l'élaboration de la Stratégie E-Algérie

Les documents présentés dans les états des lieux et les plans d'action ont été élaborés en concertation avec les institutions et administrations ainsi qu'avec les opérateurs publics et privés agissant dans le domaine des technologies de l'information et de la communication.

La communauté scientifique et universitaire a été également mise à contribution pour enrichir les réflexions et éclairer la vision des différents acteurs partie prenante de la mise en œuvre du plan multisectoriel de développement des TIC .

Fiche technique du portail

elmouwatin.dz

1. Introduction

Le portail elmouwatin.dz ([www. elmouwatin.dz](http://www.elmouwatin.dz)) est un point de référence pour accéder « guichet unique », via Internet, à des services de l'Administration algérienne. Il permet de diffuser, en arabe et en français, toute l'information utile sur les procédures et télé services publics. S'inscrivant dans le programme e-Algérie Axe A qui vise à l'accélération de l'usage des TIC dans l'administration publique et le rapprochement de l'administration du citoyen par le développement des services en ligne, ce portail vise -avant tout- à améliorer la relation de l'Administration avec ses Usagers.

2. Objectifs

2.1 Objectifs stratégiques

- Concrétiser un aspect des recommandations de la Commission de la réforme de l'Etat [qui recommande notamment de rapprocher l'Administration du citoyen et de rendre transparentes et efficaces leurs relations].
- Mettre en œuvre un des axes principaux de la Stratégie e-Algérie qui vise, dans le domaine de la e-Administration, à introduire davantage de transparence, de souplesse et de facilités tant pour l'Administration que pour le citoyen, grâce aux TIC.
- Instaurer une relation de confiance entre l'Administration et l'administré, basée sur les règles de droits, les procédures et dispositions légales étant facilement vérifiables.

2.2 Objectifs opérationnels

- Mettre en place un portail officiel dédié exclusivement aux formalités administratives; véritable système d'information et outil de référence documentaire tant pour les agents de l'Etat que pour les citoyens.
- Exploiter toutes les facilités et commodités qu'offrent les TIC pour améliorer constamment les relations entre l'Administration et l'administré.

3. Cibles

- Le citoyen en sa qualité d'administré, d'usager ou de client, pour ses démarches personnelles et non professionnelles ou collectives (associations, partis...). Il s'agira, dans un premier temps, de toucher le citoyen en tant que "Particulier". Dans une phase ultérieure, le portail intégrera la cible "Professionnel" et associations. Il sera complété à la fin par des portails locaux.
- Tous les agents de l'Etat en charge de la relation avec le citoyen pour les formalités retenues.

4. Contenu

Le contenu de ce portail est organisé selon trois catégories d'informations :

4.1 Première catégorie :

Comporte les **formalités** ou **procédures administratives**, qui sont organisées par thèmes (Citoyenneté, Famille, Vie active, Commodités...), puis par rubrique. Toutes les procédures y sont décrites selon un canevas normalisé qui précise les informations nécessaires pour leur déroulement. Il s'agit du noyau central du portail.

Actuellement on a plus de 200 formalités publiées en arabe et en français dans le portail.

4.2 Deuxième catégorie :

Regroupe plusieurs espaces qui peuvent fonctionner de façon indépendante ou selon le thème choisi par l'utilisateur.

- Espace '**Foire aux questions**' : permettant un accès rapide au contenu pédagogique liés aux démarches administratives ayant attrait à certains événements de vie, tout en répondant à des questions.
- Espace '**veille presse**' : dédié aux actualités marquantes en rapport avec le citoyen.
- Espace '**Dernières mesures**' : mesures adoptées et/ou annoncées par les pouvoirs publics, mais non encore effectives car non assises par un texte juridique d'application.
 - Espace '**dossier du mois**' : traitant un sujet prédominant du mois.

Avec une archive de toutes les mesures, actualités et les dossiers du mois.

- Espace '**Annuaire**' : informant sur les coordonnées, physiques et électroniques, de certains services et institutions publics.
- Espace '**Services en ligne**' : Y sont référencées toutes les télé procédures correspondant à un thème donné (Citoyenneté, Famille, Vie active, Commodités...).
- Espace '**Formulaires**' : tous les formulaires liés aux procédures administratives sont accessibles et, le cas échéant, téléchargeables depuis cet espace.
- Espace '**Foire aux questions**' : espace où l'utilisateur peut consulter les questions fréquentes.

4.3 Troisième catégorie :

En plus des fonctionnalités habituelles, cette partie est constituée des rubriques transverses suivantes :

- Le '**Moteur de recherche**' : offrant la possibilité d'effectuer des recherches rapides, sur l'ensemble des composantes du portail, par mots clés et/ou par rubrique.
- Le '**Sondage**' : permettant aux utilisateurs, de donner leur avis sur un thème prédominant du mois.

Ce portail est géré par les services du ministère de la poste et des technologies de l'information et de la communication. La validation de son contenu est assurée par une commission interministérielle, où toutes les administrations concernées sont représentées, et dont les travaux sont coordonnés par le ministère.

5. Portail elmouwatin.dz et la femme

Le portail **elmouwatin.dz** offre une information variée destinée aux femmes en occurrence la rubrique **famille** qui regroupe un ensemble d'informations concernant les événements de la vie (**naissance, mariage, santé,..**), ainsi que de l'information destinée à la femme active, à savoir la création de l'entreprise, emploi, études,...

6. Conclusion

Beaucoup d'efforts sont encore attendus pour la montée en charge de ce portail, qui est à sa première version, mais à travers cette première ébauche, le Ministère de la Poste et des Technologies de l'Information et de la Communication cherche à donner du vrai sens de proximité du citoyen à l'administration.

قوانين

المصطلحات

المادة 2 : يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي :

أ - الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال :

جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية،

ب - منظومة معلوماتية :

أي نظام منفصل أو مجموعة من الأنظمة المتصلة ببعضها البعض أو المرتبطة، يقوم واحد منها أو أكثر بمعالجة آلية للمعطيات تنفيذا لبرنامج معين،

ج - معطيات معلوماتية :

أي عملية عرض للوقائع أو المعلومات أو المفاهيم في شكل جاهز للمعالجة داخل منظومة معلوماتية، بما في ذلك البرامج المناسبة التي من شأنها جعل منظومة معلوماتية تؤدي وظيفتها،

د - مقدمو الخدمات :

1 - أي كيان عام أو خاص يقدم لمستعملي خدماته، القدرة على الاتصال بواسطة منظومة معلوماتية و/أو نظام للاتصالات،

2 - وأي كيان آخر يقوم بمعالجة أو تخزين معطيات معلوماتية لفائدة خدمة الاتصال المذكورة أو لمستعملها،

هـ - المعطيات المتعلقة بحركة السير: أي

معطيات متعلقة بالاتصال عن طريق منظومة معلوماتية تنتجها هذه الأخيرة باعتبارها جزءا في حلقة اتصالات، توضح مصدر الاتصال، والوجهة المرسل إليها، والطريق الذي يسلكه، ووقت وتاريخ وحجم ومدة الاتصال ونوع الخدمة،

و - الاتصالات الإلكترونية : أي تراسل أو

إرسال أو استقبال علامات أو إشارات أو كتابات أو صور أو أصوات أو معلومات مختلفة بواسطة أي وسيلة إلكترونية.

قانون رقم 09 - 04 مؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق 5 غشت سنة 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المواد 119 و120 و122 - 7 و126 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 2000 - 03 المؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1421 الموافق 5 غشت سنة 2000 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 03 - 05 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،

- وبمقتضى القانون رقم 08 - 09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،

- وبعد رأي مجلس الدولة،

- وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الفصل الأول

أحكام عامة

الهدف

المادة الأولى : يهدف هذا القانون إلى وضع قواعد خاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

تكون الترتيبات التقنية الموضوعة للأغراض المنصوص عليها في الفقرة "أ" من هذه المادة موجهة حصريا لتجميع وتسجيل معطيات ذات صلة بالوقاية من الأفعال الإرهابية والاعتداءات على أمن الدولة ومكافحتها، وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات بالنسبة للمساس بالحياة الخاصة للغير.

الفصل الثالث

القواعد الإجرائية

تفتيش المنظومات المعلوماتية

المادة 5: يجوز للسلطات القضائية المختصة وكذا ضباط الشرطة القضائية، في إطار قانون الإجراءات الجزائية وفي الحالات المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه، الدخول، بغرض التفتيش، ولو عن بعد، إلى:

- أ - منظومة معلوماتية أو جزء منها وكذا المعطيات المعلوماتية المخزنة فيها.
- ب - منظومة تخزين معلوماتية.

في الحالة المنصوص عليها في الفقرة "أ" من هذه المادة، إذا كانت هناك أسباب تدعو للاعتقاد بأن المعطيات المبحوث عنها مخزنة في منظومة معلوماتية أخرى وأن هذه المعطيات يمكن الدخول إليها، انطلاقا من المنظومة الأولى، يجوز تمديد التفتيش بسرعة إلى هذه المنظومة أو جزء منها بعد إعلام السلطة القضائية المختصة مسبقا بذلك.

إذا تبين مسبقا بأن المعطيات المبحوث عنها والتي يمكن الدخول إليها انطلاقا من المنظومة الأولى، مخزنة في منظومة معلوماتية تقع خارج الإقليم الوطني، فإن الحصول عليها يكون بمساعدة السلطات الأجنبية المختصة طبقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة ووفقا لمبدأ المعاملة بالمثل.

يمكن السلطات المكلفة بالتفتيش تسخير كل شخص له دراية بعمل المنظومة المعلوماتية محل البحث أو بالتدابير المتخذة لحماية المعطيات المعلوماتية التي تتضمنها، قصد مساعدتها وتزويدها بكل المعلومات الضرورية لإنجاز مهمتها.

حجز المعطيات المعلوماتية

المادة 6: عندما تكتشف السلطة التي تباشر التفتيش في منظومة معلوماتية معطيات مخزنة

مجال التطبيق

المادة 3: مع مراعاة الأحكام القانونية التي تضمن سرية المراسلات والاتصالات، يمكن لمقتضيات حماية النظام العام أو لمستلزمات التحريات أو التحقيقات القضائية الجارية، وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية وفي هذا القانون، وضع ترتيبات تقنية لمراقبة الاتصالات الإلكترونية وتجميع وتسجيل محتواها في حينها والقيام بإجراءات التفتيش والحجز داخل منظومة معلوماتية.

الفصل الثاني

مراقبة الاتصالات الإلكترونية

الحالات التي تسمح باللجوء إلى المراقبة الإلكترونية

المادة 4: يمكن القيام بعمليات المراقبة المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه في الحالات الآتية:

- أ - للوقاية من الأفعال الموصوفة بجرائم الإرهاب أو التخريب أو الجرائم الماسة بأمن الدولة،

ب - في حالة توفر معلومات عن احتمال اعتداء على منظومة معلوماتية على نحو يهدد النظام العام أو الدفاع الوطني أو مؤسسات الدولة أو الاقتصاد الوطني،

ج - لمقتضيات التحريات والتحقيقات القضائية، عندما يكون من الصعب الوصول إلى نتيجة تهم الأبحاث الجارية دون اللجوء إلى المراقبة الإلكترونية،

د - في إطار تنفيذ طلبات المساعدة القضائية الدولية المتبادلة.

لا يجوز إجراء عمليات المراقبة في الحالات المذكورة أعلاه إلا بإذن مكتوب من السلطة القضائية المختصة.

عندما يتعلق الأمر بالحالة المنصوص عليها في الفقرة "أ" من هذه المادة، يختص النائب العام لدى مجلس قضاء الجزائر بمنح ضباط الشرطة القضائية المنتميين للهيئة المنصوص عليها في المادة 13 أدناه، إذنا لمدة ستة (6) أشهر قابلة للتجديد وذلك على أساس تقرير يبين طبيعة الترتيبات التقنية المستعملة والأغراض الموجهة لها.

المكلفة بالتحريات القضائية لجمع وتسجيل المعطيات المتعلقة بمحتوى الاتصالات في حينها وبوضع المعطيات التي يتعين عليهم حفظها وفقا للمادة 11 أدناه، تحت تصرف السلطات المذكورة.

ويتعين على مقدمي الخدمات كتمان سرية العمليات التي ينجزونها بطلب من المحققين وكذا المعلومات المتصلة بها وذلك تحت طائلة العقوبات المقررة لإفشاء أسرار التحري والتحقيق.

حفظ المعطيات المتعلقة بحركة السير

المادة 11 : مع مراعاة طبيعة ونوعية الخدمات، يلتزم مقدمو الخدمات بحفظ :

أ - المعطيات التي تسمح بالتعرف على مستعملي الخدمة،

ب - المعطيات المتعلقة بالتجهيزات الطرفية المستعملة للاتصال،

ج - الخصائص التقنية وكذا تاريخ ووقت ومدة كل اتصال،

د - المعطيات المتعلقة بالخدمات التكميلية المطلوبة أو المستعملة ومقدميها،

هـ - المعطيات التي تسمح بالتعرف على المرسل إليه أو المرسل إليهم الاتصال وكذا عناوين المواقع المطع عليها.

بالنسبة لنشاطات الهاتف، يقوم المتعامل بحفظ المعطيات المذكورة في الفقرة "أ" من هذه المادة وكذا تلك التي تسمح بالتعرف على مصدر الاتصال وتحديد مكانه.

تحدد مدة حفظ المعطيات المذكورة في هذه المادة بسنة واحدة ابتداء من تاريخ التسجيل.

دون الإخلال بالعقوبات الإدارية المترتبة على عدم احترام الالتزامات المنصوص عليها في هذه المادة، تقوم المسؤولية الجزائية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين عندما يؤدي ذلك إلى عرقلة حسن سير التحريات القضائية، ويعاقب الشخص الطبيعي بالحبس من ستة (6) أشهر إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 500.000 دج.

يعاقب الشخص المعنوي بالغرامة وفقا للقواعد المقررة في قانون العقوبات.

تكون مفيدة في الكشف عن الجرائم أو مرتكبيها وأنه ليس من الضروري حجز كل المنظومة، يتم نسخ المعطيات محل البحث وكذا المعطيات اللازمة لفهمها على دعامة تخزين إلكترونية تكون قابلة للحجز والوضع في أحرارز وفقا للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجزائية.

يجب في كل الأحوال على السلطة التي تقوم بالتفتيش والحجز السهر على سلامة المعطيات في المنظومة المعلوماتية التي تجري بها العملية.

غير أنه يجوز لها استعمال الوسائل التقنية الضرورية لتشكيل أو إعادة تشكيل هذه المعطيات، قصد جعلها قابلة للاستغلال لأغراض التحقيق، شرط أن لا يؤدي ذلك إلى المساس بمحتوى المعطيات.

الحجز عن طريق منع الوصول إلى المعطيات

المادة 7 : إذا استحال إجراء الحجز وفقا لما هو منصوص عليه في المادة 6 أعلاه، لأسباب تقنية، يتعين على السلطة التي تقوم بالتفتيش استعمال التقنيات المناسبة لمنع الوصول إلى المعطيات التي تحتويها المنظومة المعلوماتية، أو إلى نسخها، الموضوعة تحت تصرف الأشخاص المرخص لهم باستعمال هذه المنظومة.

المعطيات المحجوزة ذات المحتوى المجرم

المادة 8 : يمكن السلطة التي تباشر التفتيش أن تأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الاطلاع على المعطيات التي يشكل محتواها جريمة، لا سيما عن طريق تكليف أي شخص مؤهل باستعمال الوسائل التقنية المناسبة لذلك.

حدود استعمال المعطيات المتحصل عليها

المادة 9 : تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، لا يجوز استعمال المعلومات المتحصل عليها عن طريق عمليات المراقبة المنصوص عليها في هذا القانون، إلا في الحدود الضرورية للتحريات أو التحقيقات القضائية.

الفصل الرابع

التزامات مقدمي الخدمات

مساعدة السلطات

المادة 10 : في إطار تطبيق أحكام هذا القانون، يتعين على مقدمي الخدمات تقديم المساعدة للسلطات

الفصل السادس التعاون والمساعدة القضائية الدولية الاختصاص القضائي

المادة 15 : زيادة على قواعد الاختصاص المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، تختص المحاكم الجزائرية بالنظر في الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال المرتكبة خارج الإقليم الوطني، عندما يكون مرتكبها أجنبيا وتستهدف مؤسسات الدولة الجزائرية أو الدفاع الوطني أو المصالح الاستراتيجية للاقتصاد الوطني.

المساعدة القضائية الدولية المتبادلة

المادة 16 : في إطار التحريات أو التحقيقات القضائية الجارية لمعاينة الجرائم المشمولة بهذا القانون وكشف مرتكبيها، يمكن السلطات المختصة تبادل المساعدة القضائية الدولية لجمع الأدلة الخاصة بالجريمة في الشكل الإلكتروني.

يمكن، في حالة الاستعجال، ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية ومبدأ المعاملة بالمثل، قبول طلبات المساعدة القضائية المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، إذا وردت عن طريق وسائل الاتصال السريعة بما في ذلك أجهزة الفاكس أو البريد الإلكتروني وذلك بقدر ما توفره هذه الوسائل من شروط أمن كافية للتأكد من صحتها.

تبادل المعلومات واتخاذ الإجراءات التحفظية

المادة 17 : تتم الاستجابة لطلبات المساعدة الرامية لتبادل المعلومات أو اتخاذ أي إجراءات تحفظية وفقا للاتفاقيات الدولية ذات الصلة والاتفاقات الدولية الثنائية ومبدأ المعاملة بالمثل.

القيود الواردة على طلبات المساعدة القضائية الدولية

المادة 18 : يرفض تنفيذ طلبات المساعدة إذا كان من شأنها المساس بالسيادة الوطنية أو النظام العام. يمكن أن تكون الاستجابة لطلبات المساعدة مقيدة بشرط المحافظة على سرية المعلومات المبلغه أو بشرط عدم استعمالها في غير ما هو موضح في الطلب.

المادة 19 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 14 شعبان عام 1430 الموافق 5 غشت سنة 2009.

عبد العزيز بوتفليقة

تحدد كفاءات تطبيق الفقرات 1 و2 و3 من هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

الالتزامات الخاصة بمقدمي خدمة "الإنترنت"

المادة 12 : زيادة على الالتزامات المنصوص عليها في المادة 11 أعلاه، يتعين على مقدمي خدمات "الإنترنت" ما يأتي :

أ - التدخل الفوري لسحب المحتويات التي يتيحون الاطلاع عليها بمجرد العلم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمخالفتها للقوانين وتخزينها أو جعل الدخول إليها غير ممكن،

ب - وضع ترتيبات تقنية تسمح بحصر إمكانية الدخول إلى الموزعات التي تحوي معلومات مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة وإخبار المشتركين لديهم بوجودها.

الفصل الخامس

الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته

إنشاء الهيئة

المادة 13 : تنشأ هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته.

تحدد تشكيلة الهيئة وتنظيمها وكفاءات سيرها عن طريق التنظيم.

مهام الهيئة

المادة 14 : تتولى الهيئة المذكورة في المادة 13 أعلاه، خصوصا المهام الآتية :

أ - تنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته،

ب - مساعدة السلطات القضائية ومصالح الشرطة القضائية في التحريات التي تجريها بشأن الجرائم ذات الصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال بما في ذلك تجميع المعلومات وإنجاز الخبرات القضائية،

ج - تبادل المعلومات مع نظيراتها في الخارج قصد جمع كل المعطيات المفيدة في التعرف على مرتكبي الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وتحديد مكان تواجدهم.

فهرس المحتويات

صفحة	المواضيع
	شكر و تقدير
	إهداء
أ-ح	المقدمة
75-1	الفصل الأول : واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر
1	تمهيد
3	المبحث الأول : مدخل لدراسة الحكومة الإلكترونية
5	المطلب الأول : مفهوم الحكومة الإلكترونية
6	الفرع الأول : نشأة الحكومة الإلكترونية
8	الفرع الثاني : تعريف الحكومة الإلكترونية
11	الفرع الثالث : ركائز و مبادئ الحكومة الإلكترونية
17	المطلب الثاني : أهمية الحكومة الإلكترونية و مزاياها
18	الفرع الأول : أهمية الحكومة الإلكترونية
20	الفرع الثاني : مزايا الحكومة الإلكترونية
22	المطلب الثالث : متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية و مراحل تطبيقها
23	الفرع الأول : متطلبات بناء الحكومة الإلكترونية
25	الفرع الثاني : مراحل تطبيق الحكومة الإلكترونية
28	المبحث الثاني : مشروع الحكومة الإلكترونية في الجزائر
30	المطلب الأول : البناء القانوني للحكومة الإلكترونية في الجزائر
32	الفرع الأول : ظهور الإنترنت و تطورها في الجزائر
31	الفرع الثاني : التحديات القانونية التي تواجه الحكومة الإلكترونية في الجزائر
33	الفرع الثالث : المجالات القانونية الواجبة التعديل من أجل الحكومة الإلكترونية
35	المطلب الثاني : اعتبارات التحوّل للحكومة الإلكترونية و الأبعاد الناجمة عن ذلك
37	الفرع الأول : اعتبارات التحول للحكومة الإلكترونية
38	الفرع الثاني : أبعاد الحكومة الإلكترونية
42	المطلب الثالث : أهداف الحكومة الإلكترونية و معوقات التحول لها في الجزائر
45	الفرع الأول : أهداف الحكومة الإلكترونية
46	الفرع الثاني : معوقات التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الجزائر
49	المبحث الثالث : الجزائر و الحكومة الإلكترونية
52	المطلب الأول : جهود الجزائر في نشر تكنولوجيا الإعلام و الاتصال
53	الفرع الأول : مشروع (Ide@ (2005/2008)
54	الفرع الثاني : برنامج "أسرتك" كمبيوتر شخصي لكل عائلة"
56	الفرع الثالث : مشروع حديقة الويب (Cyber Parc) سيدي عبد الله
58	المطلب الثاني : مظاهر الحكومة الإلكترونية في الجزائر
60	الفرع الأول : إعداد استراتيجية الجزائر الإلكترونية. (e-Algérie)
61	الفرع الثاني : بوابة المواطن. (Elmouwatin.dz)
64	المطلب الثالث : الجانب التقييمي لواقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر
68	الفرع الأول : القابلية الرقمية للمرفق العام الجزائري
71	الفرع الثاني : مؤسسات الأعمال في ظل التحوّل للحكومة الإلكترونية
75	خلاصة الفصل الأول

134-76	الفصل الثاني : تحدي الأمن المعلوماتي في الجزائر
76	تمهيد
78	المبحث الأول : مدخل لدراسة الأمن القومي
80	المطلب الأول : مفهوم الأمن القومي
81	الفرع الأول : نشأة مفهوم الأمن القومي
82	الفرع الثاني : تعريف الأمن القومي
85	الفرع الثالث : خصائص مفهوم الأمن القومي
87	المطلب الثاني : أبعاد الأمن القومي و أهدافه
87	الفرع الأول : أبعاد الأمن القومي
90	الفرع الثاني : أهداف الأمن القومي
92	المطلب الثالث : الإطار الأكاديمي للأمن القومي و مستوياته
92	الفرع الأول : المدارس التي عالجت موضوع الأمن القومي (الوطني)
94	الفرع الثاني : مستويات الأمن القومي (الوطني)
96	المبحث الثاني : الأمن المعلوماتي
97	المطلب الأول : مفهوم الأمن المعلوماتي
97	الفرع الأول : سياق مفهوم الأمن المعلوماتي
99	الفرع الثاني : تعريف الأمن المعلوماتي
102	الفرع الثالث : المبادئ الأساسية لأمن المعلومات، ركائزه و أهميته
105	المطلب الثاني : تحديات الأمن المعلوماتي و استراتيجيات مواجهتها
106	الفرع الأول : تهديدات الأمن المعلوماتي
109	الفرع الثاني : استراتيجيات حماية الأمن المعلوماتي
112	المطلب الثالث : جدليات الأمن المعلوماتي
112	الفرع الأول : الأمن المعلوماتي و الأمن القومي
114	الفرع الثاني : الأمن المعلوماتي و الحكومة الإلكترونية
115	المبحث الثالث : استراتيجيات الجزائر في مكافحة الجريمة المعلوماتية
116	المطلب الأول : مفهوم الجريمة المعلوماتية
116	الفرع الأول : سياق تعريف الجريمة المعلوماتية
119	الفرع الثاني : خصائص الجريمة المعلوماتية
122	الفرع الثالث : أنواع الجرائم المعلوماتية
124	المطلب الثاني : الجريمة المعلوماتية في التشريع الجزائري (دراسة في القانون رقم 09-04 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها)
124	الفرع الأول : أسباب صدور القانون رقم 04-09
125	الفرع الثاني : مضمون القانون رقم 04-09
126	المطلب الثالث : الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال و مكافحتها (المرسوم الرئاسي رقم 15-261)
127	الفرع الأول : تعريف الهيئة و مهامها
129	الفرع الثاني : تشكيلة الهيئة، تنظيمها و نظام سيرها
134	خلاصة الفصل الثاني
135	الخاتمة
140	قائمة المراجع
	الملاحق